الجلسة السادسة والثلاثون بعد المائة

- **التاريخ**: الخميس 13 شوال 1420(2000/01/20)
- **الرئاسة**: السيد محمد جلال السعيد رئيس مجلس المستشارين، والسيد ادريس بسيط الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت**: ست ساعات ابتداء من الساعة الثانية 459 دقيقة بعد الزوال.
- **جدول الأعمال**: الشروع في مناقشة التصريح الحكومية.

* * *

* **السيد رئيس المجلس :**

... لابد لي أن أقول بأنه وقع سوء تفاهم نتيجة لموقف غير مسؤول مع الأسف من طرف إحدى القنوات وحتى نسميها، وهي القناة الثانية حول تأجيل هذا الاجتماع الشيء الذي يفسر الارتباك الذي حصل فمعذرة، ونطلب من المسؤولين في هذه القناة اللي تنعرفو الجدية ديالها ألا تتكرر مثل هذه الواقعة.

باسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

تخصص هذه الجلسة للاستماع الى مختلف التدخلات وقبل ذلك أرحب بإسمكم بالسيد الوزير الأول معبرين له مجددا عن خالص الشكر والتقدير أفتتح باب المناقشة وأعطي الكلمة لأول متدخل مسجل وهو المستشار السيد المعطي بن قدور رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

* **المستشار السيد المعطي بن قدور :**

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

أختي، اخواني المستشارين،

قبل كل شيء أريد أن أسجل أننا نتناول اليوم خطابا هو الأول من نوعه في عهد التناوب الذي أوصلنا إليه بعبقرية جلالة الملك المرحوم مولانا الحسن جزاه الله عنا أحسن الجزاء على كل ما حققه لشعبه الوفي من تقدم على جميع الواجهات بما في ذلك مجال الديمقراطية والتناوب الهادف الى التغيير قبل أن يتولى خلفه الصالح شؤون العرش المجيد، ويدهش العالم بمبادراته وأعماله الاجتماعية الرائعة زاده الله تأييدا ونصرا، ونحن في التجمع الوطني للأحرار نلتف حول ركابه ونتجند تحت رايته حتى يحقق للأمة المغربية المتعلقة بعرشه المجيد مطامحها ويصون مقدساتها ومكاسبها ويرسخ فلسفة التناوب، ويجعل منه جسرا آمنا الى التقدم والرخاء، وأريد أن أسجل كذلك استجابة السيد الوزير الأول الى طلب مجلس المستشارين بعقد هذا اللقاء، وبالمناسبة نعتز بما تقدم به فريقنا لمجلس النواب من أفكار واقتراحات ومناقشة صادقة ونصيحة للحكومة أيضا، فإننا نعتبر ذلك هو خط مسيرتنا لأنه كان منطلقا من توجهات التجمع الوطني للأحرار.

لقد تناول خطاب السيد الوزير الأول أمام مجلس السادة المستشارين ما تناوله أمام أعضاء مجلس النواب مع فرق كما وعد وتحدث عن أساسيات لا اختلاف عليها وأيضا عن قضايا مختلفة هي الجديرة بالطرح والمناقشة. إننا لن نختلف حول قضيتنا الأولى وما يتعلق بأقاليمنا الجنوبية المسترجعة وما يربطنا بها من عرى الإنتماء الى شعب واحد وأصالة وتاريخ لا ينكره إلا الجاحدون ولا يقف في طريقه إلا المنغمسون في الأمية السياسية والاجتماعية أو المندفعون اندفاعا الى الإساءة لتاريخنا محاولين اقتطاع جزء لا يتجأ من ماضينا وحاضرنا، وإننا نستنكر المناورات وزرع الألغام

أمام أعمال اللجنة المكلفة بتحديد هوية الأشخاص لحرمان المغاربة الصحراويين من حقهم في المشاركة في الإستفتاء، وأمام هذا ندعوا إلى ضرورة ضمان الحياد والموضوعية والإنصاف لنتابع عملية تحديد الهوية ومن ثم إجراء إستفتاء يضمن فيه حق مشاركة كل المغاربة الصحراويين لإعطاء مسلسل التسوية كامل مصداقيته، والمغرب طلب إجراء الاستفتاء التأكيدي، وهو يؤمن بمشروعية حقه كما يومن بالشرعية الدولية، ويرفعها عن أي إستمالة أو محاباة أو تجاوز.

وإننا كذلك نتمنى الا يقع السكوت عن أجزائنا الأخرى في الشمال حيث المدينتان السليبتان والجزر التي في مدارهما كما نتمنى أن ننتقل من موقع الدفاع ورد الفعل الذي أنبا عليه في الدفاع مع خصومنا الى موقع الخلق الفعلي والمبادرة التي تحفظ وحدتنا وتعيد إلينا حقوقنا الكاملة رغم كيد الكائدين، وكنا نتطلع الى خطاب السيد الوزير الأول بعين تتلمس رسم أسلوب يجنبنا تلقى المزيد من الطعنات الغادرة التي يوجهها إلينا دعاة الانفصال، وعدد من المنابر المنحازة الى أطروحتهم الفاشلة وآخرون يغتصبون أرضنا ويتنكرون لصوت الفضيلة والعقل، بينما لا نتحرك نحن إلا عندما نضطر الى الشجب والاستنكار، إننا في حاجة الى سياسة قوية وأسلوب يتجند له الرأي العام تحت مظلة تعبئة شاملة تتصدى لمزاعم الخصوم، وتثبت لهم أننا لسنا من العجز بحيث يستحقون بنا فلا يردونا على نداءاتنا، ثم إن خلية التفكير التي اقترحها الملك الراحل مولانا الحسن نور الله ضريحه، يجب أن تخرج الى النور ويقع تفعيلها حالا كقوة ضاغطة على الطرف الاخر وحاملة له على التجاوب معنا بأسلوب حضاري لا يتنافى مع الشرعية الدولية والقوانين التي تنبذ الاستعمار من كل أشكاله التي هي في كل الأحوال قائمة على أسس واهية.

السيد الرئيس،

إننا في هذا المجلس كنا نريد من السيد الوزير الأول أن يتجنب ما أمكن الأسلوب الأكاديمي، إننا نريد أسلوبا لغته تتسم بأبعادها الواضحة ومقاصدها الملموسة وبرامجها الظاهرة في مجالات التشغيل والتنمية الاجتماعية يليق بمجلسنا ومكوناته الناطقة باسم ممثلي الجماعات المحلية والغرف المهنية والمأجورين، ولاشك أن طرحا كهذا هو ما ينتظره الرأي العام وشرائح الأمة المتباينة، والطبقات التي تعقد على حكومة التناوب والتغيير أكبر الآمال وتدعو الى هذه التجربة بالتألق والنجاح.

السيد الوزير الأول المحترم،

لقد كان الحديث عن الوكالة الوطنية لانعاش الاستثمار دون الوضوح المنشود، ونفس الشيء ينطبق على تدعيم المقاولات والإطار المؤسساتي والعقلنة، وتوفير شروط النجاعة إضافة الى ما يتعلق بالتأهيل الاقتصادي للبلاد، وإصلاح الميثاق الجماعي، مما يفتح الباب على مصراعيه، فمن شاء امتدح، ومن شاء قدح، وهكذا وجدت الأغلبية ما تقوله، ووجدت المعارضة أيضا ما تقوله ونحن لا نريد مزيدا من النقد الذي كنا نحن من مهد له ويسر له بل نريد أن ترتفع الأصوات بالاعجاب والتنويه الحكومي الذي أصبح في حاجة ملحة الى تداركه وإصلاحه بالسرعة التي لا تقبل أي تعطيل.

السيد الوزير المحترم،

لقد جاء في العرض أن الحكومة ستطرح للمناقشة مشروع تعديل مدونة الانتخابات، فإننا نطمح أن تتم استشارة جميع الأحزاب، أننا في التجمع الوطني للأحرار نستقدم باقتراحاتنا التي ستشمل على الخصوص إعادة النظر في التقطيع الانتخابي وفي المجموعات الحضرية ووحدة المدينة وكذلك طريقة التصويت، إذ نعتبر أن الجماعات المحلية هي اللبنة الأولى والأساسية في كل تقدم ونماء، وهي المرآة الحقيقية التي تنعكس عليها رغبات المواطنون وتطلعاتهم الى غد أفضل.

إن قانون 30 شتنبر 1976 المنظم للجماعات المحلية بوأ الجماعات المحلية مكانتها المرموقة في المسيرة الديمقراطية والتنموية لبلادنا، وهي لحد الآن لا تحظى بما يضبط مسارها ويعيد النظر في القانون المنظم لها، وفي أسلوب تكوين مكاتبها لتكون لسانا معبرا بصدق عن رأي الجميع وفي اقتراحاتنا خلال المناظرة الوطنية الأخيرة للجماعات المحلية ترجمة لانشغالات العاملين في

الحقل الجماعي، وحرص على تكريس مبدأ إخضاع العمل الجماعي للقانون، وأعتقد أننا إذا فعلنا ذلك نكون قد انتقلنا بها الى الوجه الديمقراطي الذي ينعش دورها وينوع عطاءاتها إذ ما تدعم بالتخفيف من قيود الوصاية واخضعناه للمحاسبة البعدية وتدقيق الحسابات ومراجعة النفقات التي هي مع الأسف الشديد توصف بالتبدير، وتحيط بها الإشاعات التي نرى أنها في موقع مخالف للأمانة والقانون، وحين نتحدث عن الجماعات المحلية نذكر بطبيعة الحال الجهة التي أريد من وراء إحداثها خلق نوع من التوازن في التنمية، والحد من التهميش للمناطق ولن يكون هناك نجاح لنظام اللامركزية إذا لم ترتفع مردودية العلاقات بين الدولة والجماعات المحلية ومؤسسات التنمية الجهوية، بحيث تعطي لكل ذي حق حقه في حرية المبادرة واتخاذ القرار، ومادمنا في دولة الحق والقانون فلن يكون هناك مانخشاه خاصة إذا وقع تطبيق القوانين تطبيقا سليما واحتكمنا الى المراقبة البعدية بكل نزاهة وعدالة، ولهذا تتمسك نحن في التجمع الوطني للأحرار وعددا من شركائنا السياسيين بإصلاح قطاع العدل واستكمال أسباب دولة القانون ونريده قضاءا عادلا نزيها وسريعا.

السيد الرئيس،

يلاحظ أن خطاب السيد الوزير الأول لم يعطي أهمية للصناعة التقليدية رغم أهميتها وقدرتها علي استيعاب عدد ضخم من اليد العاملة ومساهمتها في جلب العملة الصعبة، وغير ذلك من الخدمات التي تقدمها عن طواعية للبلاد إضافة الى كونها رسولنا إلى الشعوب الأخرى تتحدث إليها عن ابداعاتنا وبراعة صناعنا التقليديين، وتوصل اشعاعنا الضارب في أعماق التاريخ الى مختلف بقاع الأرض، ونعتقد السيد الوزير الأول بأن قطاع الصناعة التقليدية يستحق عندكم أكثر من وقفة من أجل الاهتمام بمشاكل الصناع ومن أجل تحقيق نوع من التكامل مع مختلف القطاعات الإقتصادية الأخرى في ظل إكراهات العولمة وسلبياتها المتعددة وكذا تحديات اتفاقية الشراكة والتبادل الحر التي التزمت بها المملكة المغربية.

ونفس الملاحظة تنطبق على السياحة التي تنتظر إشارة قوية لتشجيع الاستثمار وتنويع المنتوج السياحي ليكون في خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ونحن يسرنا أن يخرج الى الوجود ميثاق فعال يستفيد منه هذا القطاع الذي تحول الى صناعة متجددة في عدد من الدول وبذلك نرقى به ونجعله دافعا الى استقطاب الاستثمار ومن الطبيعي أن يتزامن ذلك مع إعداد المناطق وتحديث المواقع السياحية واعتماد المخاطب الواحد الذي بدونه لا يمكننا أن نستثمر الثقة التي يجب أن تكون سائدة بين الاطراف السياحية الوطنية والأجنبية نحن إذن مطالبون بإعادة النظر في هذا القطاع بكيفية جدرية، وأن نراجع الوعاء الضريبي، كما أننا في حاجة الى خلق غرف للسياحة بحثا عن الجودة في الخدمات والمعاملات وتلبية الرغبات، وفي حاجة الى مراجعة القروض والفوائد والأسعار على مستوى التجهيزات الأساسية .

وفيما يعود الى قطاع الصيد البحري فإننا نهنئ الحكومة على وفائها بالالتزام الذي قطعته على نفسها في عدم تجديد الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي ومع روسيا، للحفاظ على ثرواتنا السمكية وتمكين المغرب من استغلال ثرواته والاستثمار فيها غير أن مسألة عدم تجديد الاتفاقية ليست اجراءا كافيا، بل يجب علينا في نفس الوقت تحكيم قوانيننا وهو موضوع الاقتراح القانوني الذي تقدم به فريق التجمع الوطني للأحرار، فإذا كنا نسجل لحكومة التناوب كسبها لملف الصيد البحري فإنه كان عليها وضع برنامج استعجالي لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع بمجرد وقف العمل بالإتفاقية على غرار ما عملت به الدول التي كانت تربطنا بها الاتفاقية.

ومادمنا بصدد الحديث عن القطاعات المنتجة فلا يمكننا أن نتحدث عن التنمية الشاملة دون أن نبدي اهتمامنا الكبير بالمجال الفلاحي ومضاعفه ومضاعفة وثيرة الانجازات في العالم القروي رغم التطور الذي عرفته الفلاحة نتيجة سياسة السدود للمغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، فإن هذا القطاع لازال يعاني من مشاكل متعددة تثقل كاهل الفلاح وقد كنا دائما ملحين على دعم كل الوسائل والامكانات الخاصة بالفلاحة، وتشجيع الفلاح من أجل

تحقيق الطموح الوطني في الاكتفاء الغذائي، وأثناء ظروف الجفاف بصفة خاصة وإعادة النظر في سياسة القروض وإجراء تأجيلات وإلغاء الديون وإيمانا منا بأن ما لهذا القطاع من عوامل تساهم في تقوية الانتاج وتوفير الشغل واستثمار كفاءة خريجي المعاهد الزراعية المعطلين، كما أننا في التجمع الوطني للأحرار سنبقى مصرين على الاهتمام بالعالم القروي، مطالبين بتوفير التجهيزات والمرافق الأساسية التي توفر للساكنة شروط الحياة الكريمة على الأمد القريب.

السيد الوزير الأول المحترم،

إننا نشاطركم القول بأن الدور الهام الذي يجب أن تناط به المقاولة المغربية، إنها في نظرنا نحن في التجمع الوطني للأحرار ومن منطلق الديمقراطية المجتمعية اختيار مبدئي ومكان متميز لانتاج الخيرات والثروات وفضاء للعلاقات الاجتماعية بين الأطراف الفاعلة، إن البعدين الاجتماعي والانتاجي للمقاولة هما البعدان اللذان أسس عليهما التجمع الوطني للأحرار فلسفته واختياره المختزل في نهضتي الديمقراطية والاجتماعية إن تحقيق السلم والتعاون بين الفاعلين في المقاولة لمن شأنه رد الاعتبار للشغل في بلادنا ولما له من مفعول إيجابي في انتاجية الاقتصاد وفي تنافسيته، وذلك متى أصدقنا القول والمعاملة مع العمال في قضاياهم ونحن في التجمع الوطني للأحرار نجعلها في مقدمة اهتماماتنا ومما لاشك فيه أن كل التدابير المتخذة بالنسبة الى الفئات العاملة والموظفين لم يحالفها السداد والانصاف، إذ يستمر التفاوت في الأجور وهذه قضية ظلت معلقة وتؤدي الى تكريس التمايز الطبقي وأمام هذا الحيف نناضل من أجل الحد من الفوارق في السلاليم الادارية ومن أجل تأمين الشغل للجميع، والحد من تشريد العمال إننا نترعج الى حد كبير من تزايد البطالة بسبب إغلاق المعامل.

وفي إطار الحماية الاجتماعية نؤكد إصرارنا على التعجيل بمدونة الشغل والتعامل مع النقابات بما يرضي إحساسنا الوطني، ويعجل بإبراز السياسة التي وعدت بها الحكومة ووصفتها بأنها تتميز بالارادة والجرأة والتجانس، وتساير ندوة مراكش التي حددت التوجهات الاستراتيجية الكبرى للسياسة الوطنية للتشغيل وهنا نطالب بالاسراع بإصدار القانون التنظيمي للإضراب لحماية الحقوق وتنظيم العلاقات بين العامل والمشغل.

السيد الرئيس،

يعتبر السيد الوزير الأول من أعمدة المقاومة والنضال التحرري ونحن نواخذ عليه أنه أهمل هذه الشريحة، فلم يشرفي خطابه إلى رجال المقاومة وجيش التحرير صحيح أننا عشنا سنوات وعقودا بعد تحقيق الاستقلال الذي صنعه هؤلاء بدمائهم وأرواحهم وصحيح كذلك أننا في كل هذه المدة لم نعترف بفضلهم كما يجب ولم يقع إنصافهم إلا بقدر معلوم، واعتقد أن ملفات المقاومة وجيش التحرير من الملفات التي يجب الحسم فيها وطيها نهائيا بما يرضي كرامتنا وعزة بلادنا ويؤكد اعتزازنا وافتخارنا بالبطولات والأبطال.

ونصل الان إلى الأقاليم الشمالية التي مر عليها خطاب السيد الوزير الأول مر الكرام بكيفية تكاد تنحصر في بعض الطرق السيارة، وما قد تقدم عليه من خلال وكالة الانعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال ونحن نقولها صراحة ونعلن أن هذه الوكالة لم تقم بأي شيء يذكر فهناك التهريب وهناك الهجرة السرية كل آفان يهد الاقتصاد الوطني والأمن العام وتعرض سمعتنا لما لانحبه بين الأمم والشعوب.

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

إننا معكم ونتحمل المسولية الى جانبكم ممثلة في الحقائب الوزارية المسندة الى التجمع الوطني للأحرار، ومن واجبنا سياسا وأخلاقيا أن ندعم توجهاتكم إلا أن هذا الالتزام من جانبنا لا يحول بيننا وبين تقديم النصيحة، والدين النصيحة ونصيحتنا تقدمنا بها واضحة وصادقة في مجلس النواب وهنا في هذا المجلس وهي لا تستثني تطلعاتنا الأخرى الخاصة بالمرأة التي أصبحت اليوم شغلا شاغلا للسياسيين والفقهاء وعلماء الاجتماع على السواء، إن

الإسلام قد متع المرأة بكامل حقوقها لأنها الإبنة والأخت والزوجة والأم أو بعبارة أخرى هي المدرسة التي إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الاعراف لهذه الأسباب يجب التعامل معها بحكمة بالغة حيث نكون الى جانبها ونؤازر نضالها دون أن يعني ذلك أننا نحبد الحلول العاطفية أو المستوردة خارج عقيدتنا بل اننا نتمسك بالرجوع الى أهل الإختصاص والفقه في الدين ولن نقبل أبدا أن نتجاوز تعاليم الدين الاسلامي العظيم والسنة النبوية الشريفة وهي المحجة البيضاء التي لا يزيغ عنها إلا هالك.

السيد الرئيس ،

لا أعتقد أنني قد قلت كل ما يشغل به فريق التجمع الوطني للأحرار في مجلس المستشارين، إذ يصعب ذلك في وقت محدود ولعل ذلك هو ماجعل السيد الوزير الأول يتحدث عن بعض القضايا دون الأخرى وقد حاولنا تذكيره بها في نطاق التساند والتكامل والذكرى تنفع المومنين والسلام عليكم ورحمة الله.

*** السيد رئيس المجلس :**

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد محمد أوخيار باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية فليتفضل.

*** المستشار السيد محمد أوخيار :**

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف بأن أتقدم أمام مجلسكم الموقر لأبدي وجهة نظر فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية في العرض الذي تقدم به أمامنا السيد الوزير الأول مشكورا لتلبية لدعوة كريمة من مكتب المجلس في إطار تمتين العلاقات وترسيخ الحوار الديمقراطي البناء بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وإني أوجه تشكراتنا الحارة الى السيد الوزير الأول على إتاحة الفرصة لنا للحوار وتبادل الرأي والنقاش حول نشاط الحكومة وأفاقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لابد أن نذكره أننا كنا ننتظر مثل هذا اللقاد في مناسبات سابقة لأن غيابكم السيد الوزير الأول المحترم عن المجلس للاستماع إلى أجوبتكم عن تساؤلات واستفسارات فرقنا البرلمانية في إطار مراقبة البرلمان للعمل الحكومي التي خولها الدستور للسادة النواب والمستشارين أثر على مسار الحوار المفروض بين الهيئة التشريعية والتنفيذية وعلى المردودية بصفة عامة.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريقنا نرحب بالسيد الوزير الأول وبتصريحه السياسي لأنه فتح لنا باب الحوار والنقاش في عهد سياسي جديد تميز بالإشارات القوية الواردة في الخطب الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ولاشك أن هذا التصريح سيكون له مفعول سياسي لتفعيل وتحريك آليات العمل الحكومي ومسايرة الايقاع السريع للعاهل الكريم ونشاطه الدؤوب الذي قام به حفظه الله منذ توليه العرش عبر العديد من الأقاليم المملكة، نتمنى أن تدخل المنجزات الحكومية المعلن عنها حيز التطبيق في الواقع المعاش في أقرب وقت ممكن لأن فئات عريضة من الشعب المغربي بما فيها العاطلين عن العمل والموظفين والعمال والفلاحين ينتظرون بفارغ الصبر الاصلاح والتغيير الذي أعلن عنه السيد الوزير الأول في تصريحه الأول، وهو ما يجعلنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية والموضوعية عن هذا التأخير في التطبيق، لأن الظروف السياسية الراهنة والاشارات الملكية السامية ذات الأبعاد والدلالات السياسية العميقة وحدها كفيلة لجعل الحكومة في المدة القليلة المتبقية من هذه الولاية التشريعية قادرة على تنفيذ الخطوط العريضة لبرنامجها.

إن انتقادات المعارضة الوطنية وبعض الاحزاب المشاركة في الحكومة لها ما يبررها وخير شاهد على ما نقول هو ما تطالعنا به الصحف الوطنية من انتقادات تطال العمل الحكومي البطيء، والتردد في تنفيذ فتح الأوراش الإصلاحية سواد على مستوى

الإدارة والعدل والتعليم والوظيفة العمومية والصحة والسكن والتشغيل وغيرها من القطاعات التي لم نسمع عنها سوى تشكيل اللجان والصناديق والمشاريع، ولا نرى لها شيئا في الواقع الملموس.

السيد الرئيس المحترم،

تعتبر قضية وحدتنا الترابية من الأولويات الوطنية، ونسجل بارتياح كبير وتأييد كامل قرار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله القاضي بتفعيل المجلس الاستشاري المكلف بشؤون الصحراء، وإعادة انتخاب أعضائه ونؤكد إلتزامنا بمسلسل التسوية الأممي ودعم الاجماع الوطني وراء جلالة الملك بعدم التفريط في حبة رمل من صحرائنا ومشاركة كل أبناء الأقاليم الجنوبية في الاستفتاء التأكيدي ونطالب من الديبلوماسية المغربية أن تلعب دورها الوطني لمواجهة مناورات الخصوم وعراقيلهم الرامية الى إفشال مخطط التسوية خاصة بعد موقف الدول الأروبية والافريقية الرافضة لمشاركة الجمهورية الوهمية في المؤتمر الأورو الافريقي الذي سينعقد في القاهرة.

السيد الرئيس المحترم،

من الصعب علينا أن نحيط في هذه المداخلة بكل المحاور التي جاءت في سياق خطاب السيد الوزير الأول المحترم، ونظرا لضيق الوقت سأكتفي بالإشارة الى أهمها.

وبخصوص الاستثمار الذي يعتبر قاطرة تحريك التنمية والتشغيل نرى أنه رغم الاعلان عن تسوية وضعية 50 ملف استثمار، وارتفاع المتوسط السنوي للاستثمار ب 15٪ سنة 99-98، يبقى هذا المجهود ضعيفا بالمقارنة مع حجم وطاقة الاستثمارات الوطنية والاجنبية التي يجب أن تخرج الى حيز الوجود ورفع عنها العراقيل الادارية التي يعرفها الخاص والعام، والتوجه نحو الشباك الوحيد الذي كانت تطالب به الأحزاب المشاركة في الحكومة ونجدها اليوم تتردد في الوصول اليه بالاعلان عن انشاء وكالة وزارية أو قيام اللجان التقنية بالعمالات والأقاليم، واعتبارها بمثابة شبابك وحيدة ومن خلال الأرقام الواردة في خطاب السيد الوزير الأول نرى بأن الأوضاع الاقتصادية والمالية ليست بخير، كما يتسنى لها مجابهة مشاكل الاستثمار والتشغيل والتنمية وتأهيل المقاولات لدخول عالم المنافسة في أفق حرية التجارة، وهو يشهد به الفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون حيث أن الأولين رغم ما أعدقته عليهم الحكومة من إعفاءات مازالوا غير راضين عن أوضاعهم ولم يقوموا بالمجهود المنتظر منهم في ميدان التشغيل والتكوين للاندماج من أجل التشغيل، بينما الفاعلون الاجتماعيون يرفضون الحوار مع الحكومة لأنهم يعتبرونه حوارا مغشوشا ولا يؤدي الى النتائج المتوخاة عنه، التي هي تحسين أوضاع الشغيلة والزيادة في أجور الموظفين وتوسيع دائرة الحرية النقابية لأن العديد من المعامل والشركات تعرض مسؤوليها النقابيون لمضايقات أدت بأرباب المعامل والشركات الى إغلاقها وتسريح العمال وتشريد عائلاتهم.

وعن الإسكان والسكنى لا يمكن أن ننسى السؤال عن برنامج 200 ألف سكن، حيث أن السيد الوزير الأول أعطانا عدد الوحدات السكنية التي ستنجز بالأقاليم الصحراوية وسكت عن الباقي وكان جديرا به أن يطلعنا تفاصيلا عن البرنامج السكني يبرر دور كل جهة وحصتها في هذا البرنامج الطموح، علما بأن وزارة السكنى تقوم بدور في هذا المضمار الى جانب الشركات الجهوية للتجهيز والبناء والوكالات الحضرية التي توجد تحت وصايتها فضلا عن الجماعات المحلية والخواص والواديات والتعاونيات الى غير ذلك من الأطراف المعنية بقطاع السكنى، والتي من المناسب أن يعرف المواطنون برنامج عملها على المدى القصير والمتوسط، خاصة وأن أزمة السكنى أخذت من التفاحش الى درجة أن الكراء يمتص نصف مداخيل الأسر.

وإذا كانت السياحة بالفعل قد عرفت نكوا خلال المدة الأخيرة لدا من سنة 77 الى 99، فإن الفضل في هذا التطور يرجع الى الظروف الدولية حيث أن مناطق استقطاب السياحة كالبلقان وتركيا ومصر تعرف بعض المشاكل كانعدام الأمن، فاختار السياح وجهة المغرب لأمنه واستقراره ولكن في أفق المستقبل انواعد سياحيا، ماهو المحتوى الحقيقي للمنجزات والتدابير التي من شأنها تشجيع

السياحة والرفع من مستواها أو على الأقل الإبقاء على مستواها الحالي وذلك بتشاور وشراكة كاملة مع الفاعلين الاقتصاديين، وكل الوسطاء العاملين في هذا الميدان.

ونسجل بارتياح إحداث لجنة وزارية ومرصد وطني يعنى بقضايا جاليتنا المقيمة بالخارج والبحث عن أنجع الحلول للتغلب على مشاكلها الإدارية والإجتماعية وخاصة منها التربوية والتعليمية، نتمنى أن لا يبقى هذا محصورا بين لجنة ومرصد وتضيع مصالح جاليتنا في المهجر.

السيد الرئيس المحترم،

إن ماجاء في تصريح السيد الوزير الأول بخصوص العالم القروي واهتمام الحكومة بالبرامج ذات الطابع الاجتماعي لم نلمس في الواقع كما لم يلمس سكان البادية هذا الإهتمام لأن رصد ثلاثة مليار درهم لمواجهة أثار الجفاف لا تغني ولا تسمن لافتقار العالم القروي للتجهيزات الأساسية والبنيات التحتية والنقص في الكهربة والماء والطرق لا يجعل البادية تندمج في مسلسل التنمية الوطنية إذ أننا مرة أخرى نسترعي الانتباه الى البادية التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله كل عناية واعتبار حيث اعتبر حفظه الله بأن أي تقدم أو أي نماء لا يمكن أن يتحقق والعالم القروي يعيش أوضاعا متدهورة على كل المستويات، وفي ختام هذه المداخلة نسجل ماجاء على لسانكم السيد الوزير الأول المحترم بخصوص عزم الحكومة على إدخال إصلاحات، على الظهير المنظم للجماعات المحلية وعلى مدونة الانتخابات والقانون المنظم للجهات ومجالس العمالات والأقاليم، ونعلن أننا في الحركة الديمقراطية الاجتماعية سنساهم في هذا الإصلاح الذي يواكب السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي أراد أن يدخل المغرب عهدا جديدا تحكمه الديمقراطية الحقة وترسيخ دولة الحق والقانون وحقوق الانسان والسلام عليكم ورحمة الله.

*** السيد رئيس المجلس :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة الآن للسيد المستشار محمد السولامي باسم الفريق الديمقراطي .

*** السيد المستشار محمد السولامي :**

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء، اخواني المستشارين المحترمين،

في البداية، أود أن أثمن مبادرة السيد الوزير الأول الذي استجاب لطلب مجلسنا الموقر بتقديمه لخطابه استعرض فيه أهم القضايا التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني، الذي ظل يترقب منذ مدة هذه الخطوة التي نعتبرها إيجابية في إطار الحوار البناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هذا الحوار الذي يدخل في صميم الديمقراطية الحسنية التي ينهجها وارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ولقد كانت لنا أكثر من فرصة للتحاور والتشاور من خلال هذا المنبر سواء أثناء مناقشة المشاريع أو مقترحات القوانين أو جلسات الأسئلة الشفوية الأسبوعية التي حرص مجلسنا الموقر على أن تكون بناءة وهادفة وأن ترقى الى مستوى الحوار الجاد والمسؤول، ويأتي هذا الخطاب ليجسد رغبة المعارضة في فتح نقاش مثمر حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي لازال المواطنون ينتظرون من حكومة التناوب أن تترجم الى واقع ملموس الوعود المغربية التي تضمنها برنامجها الانتاجي حيث جاء بالعديد من الإجراءات، نلاحظ لغاية الأسف أنه لم يتحقق منها إلا الندر القليل وبهذه المناسبة فإننا لا نشاطر تماطل الحكومة في الأداء وعجزها عن الانطلاقة كما نسجل بأسف عميق الغياب المتكرر والمفاجئ لأعضاء الحكومة من خلال الحصص المخصصة للأسئلة الشفوية الأسبوعية، مما يعبر عن رغبة الحكومة في تهميش عمل المؤسسة التشريعية خلافا لما التزمت به في تصريحها أمام البرلمان بغرفتيه خلال شهر أبريل 1998، حيث ورد فيه أن الحكومة ستلتزم بدقة واجباتها الدستورية إزاء البرلمان بإعطاء كل الأهمية للأسئلة الكتابية والشفوية التي تشكل إحدى طرق مراقبة الحكومة وإزاء هذا الجانب السلبي للحكومة فإننا

نسجل بكامل الفخر والاعتزاز، المبادرات الملكية السامية التي أعادت الثقة الى النفوس فيما اتخذه جلالة الملك محمد السادس نصره الله من قرارات حكيمة وسريعة كانت محظ تقدير وإعجاب لدي رعايا جلالته وزادت في تلميع صورة بلادنا لدى الرأي العام الدولي، وأحسن تعبير عن هذا التجاوب بين الملك والشعب الزيارات الملكية الميمونة التي قام بها العاهل الكريم الى بعض أقاليم المملكة حيث وقف حفظه الله على شؤون رعاياه الأوفياء في جل الأقاليم التي كانت تترقب مثل هذه الزيارات بشوق كبير، ولقد ترجمت المشاريع التي دشنها العاهل الكريم الإرادة الملكية السامية في تحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي للمناطق المهمشة من بلادنا وفي هذا السياق أبى العاهل الكريم إلا أن يخصص قضية وحدتنا الترابية التي كانت ولا تزال محل إجماع وطني بعناية فائقة حيث تفضل حفظه الله بتأسيس اللجنة الملكية لمتابعة ملف الصحراء المغربية، كما تفضل بإصداره لأوامره المطاعة لانتخاب المجلس الاستشاري لمتابعة القضايا المرتبطة بشؤون أقاليمنا الجنوبية وفق مقايس ديمقراطية تمكن من إشراك جميع العناصر المؤهلة للمشاركة في هذا المجلس ولا يسعنا هنا إلا أن نثمن المبادرة الملكية السامية الهادفة الى تطويق المشاكل التي كادت أن تعصف بشبابنا في المناطق الصحراوية في متاهات الفراغ الذي عاش فيه خلال فترة من الزمن حيث يسر لهم سبل العيش الكريم ووفر لهم الامكانيات المادية والمعنوية من أجل متابعة دراستهم في أكبر المؤسسات الجامعية والمعاهد العليا بالمملكة حتى يتمكنوا من الدراسة والتحصيل مما سيتيح لهم المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بصفة عامة والأقاليم الجنوبية بصفة خاصة ولا ننسى أن التنمية الاقتصادية والإجتماعية لأقاليمنا الجنوبية شكلت دوما إحدى الأولويات الكبرى للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه ووارث سره محمد السادس نصره الله وأيده وهذا ماحدا بجلالته أن يتفضل بإصدار تعليماته السامية إلى أعضاء الحكومة كي يقفوا بأنفسهم على المشاريع المبرمجة في هذا الشأن وأن يتابعوا عن كثب وباستمرار انجازها حتى يتمكن أبناء الصحراء من تحقيق ما يصبون إليه من العيش في أحسن الظروف وأيسرها، وبهذه المناسبة فإن الفريق الديمقراطي يؤكد مساندته المطلقة للخطوات الموفقة لجلالة الملك والمبادرات الشجاعة التي يتخذها للدفع بمسلسل السلام إلى الأمام بهدف إجراء استفتاء تأكيدي تحت إشراف الأمم المتحدة مع تشبثه بضرورة اشراك جميع أبناء الصحراء المغربية المتوفرين على الشروط المتفق عليها في تسجيل انفسهم في اللوائح الانتخابية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

زملائي المستشارين،

إن العرض الذي تقدم به السيد الوزير الأول أمام مجلسنا الموقر تضمن ما أسماه بالاستثمار في خدمة التشغيل والتنمية الاجتماعية، وفي هذا الإطار فإننا لا نرغب في الدخول في مطارحات قد تخدم ما اصطلح عليه بالتصريح الحكومي في تدبير الشأن العام وتخليق الحياة العامة فقد جاء التصريح الحكومي بمجموعة من المفاهيم ظلت تشغل بال المحللين الاقتصاديين والاجتماعيين وألقت بكثير من الموافق التي جعلتنا بين المتناقضات قد لا يساير الحوار الديمقراطي في الوقت الذي تصرح الحكومة بأن وضع قضية التشغيل والتنمية الاجتماعية ضمن أولوياتها، نلاحظ بأن هذه الخطة ستكون في إطار الاستراتيجية التي تنهجها دفاعا عن مواقفها لأن الواقع يجعل المتتبع للعمل الحكومي في هذا الشأن لا يطمئن لما تقوم به الحكومة مادامت سياستها التسويف والمراهنة على المستقبل تساهم بتكريس الأوضاع الاقتصادية دون البحث عن صيغ ملاءمة بين الواقع ومنهجية الحكومة، فإذا كانت الحكومة تنادي بالتعبئة الشمولية لمواجهة تحديث المنافسة الدولية وترفع شعارات الإصلاح المؤسساتي وتحديث الإطار القانوني وتحيين القوانين وتأهيل الاقتصاد وإقامة علاقة الثقة، والشفافية مع المقاولات فقد كنا نعمل على الا يتكرر هذا الطرح في مثل هذه المناسبة لأننا كنا ننتظر من الحكومة أن تأتي اليوم بالانجازات التي يمكن أن تقلع جدور الفقر والأمية وبجرد دقيق لعدد حاملي الشهادات الذين تم توظيفهم كما سمعنا وهي أرقام متناقضة وغير

معقلنة ولا تعالج الواقع المتدني الذي يعيشه الشعب المغربي لأن الاستثمارات التي تحدث عنها ضعيفة وهزيلة فنحن لا نتعامل مع الأرقام التي تبعد كل البعد عن الواقع لأن السياسة الاستثمارية التي تضمنها العرض لا ترقى الى المستوى المنشود والمطلوب والمرغوب فيه، وفي هذا المجال المرتبط مباشرة بقضية التشغيل والتنمية الاجتماعية لا يجادل أحد في كون الخطاب الحكومي شيء والواقع المعيشي شيء آخر فنحن في انتظار إحداث الوكالة الوطنية لإنعاش الاستثمار، وكذلك الخروج بالميثاق الوطني لتدعيم المقاولة الصغرى والمتوسطة التي تعرف ركودا لا مثيل له ومحيطها يتسم بوضعية لا تسمح لها ولا تجعلها قادرة على خوض المنافسة الدولية.

السيد الرئيس ،

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء زملائي المستشارين،

حقيقة أن العرض الذي استمعنا إليه جاء مليئا بالأرقام دون أن تنعكس على الواقع الاقتصادي بحيث أن اقتصادنا لازال بطيئا من حيث الملاءمة بين الحاجيات والنتائج التي تتغنى بها الحكومة في مجالات متعددة، فإذا كنتم تركزون على الاستثمار كأداة لإنعاش الشغل فإن ذلك لن يتحقق ولن يحقق ما تطمحون اليه، مادامت هناك عراقيل تواجه المستثمرين الشباب وكذلك الأجانب الذين يجدون أمامهم ترسانة من القوانين والإجراءات المعقدة تدفعهم الى الرحيل نحو بلدان مغاربية أخرى حيث تقدم لهم كل التسهيلات، وبشكل سريع مع العلم أن بلادنا تتوفر على كل المعطيات التحفيزية لاستقطاب المستثمرين، إلا أنه وللأسف الشديد لازالت الإدارة المغربية تتعامل مع المستثمر بشكل روتيني مع أن الشعب المغربي كان يعلق كل الأمال على حكومة التناوب أبهرته الشعارات الرنانة والخطب المنمقة المليئة بالوعود وظلت المبادرة الملكية هي آمال كل الشعب المغربي خاصة الطبقة الفقيرة التي كانت تنتظر من الحكومة أن تأتي بخطط عملية وفاعلة للقضاء على الفوارق الاجتماعية من خلال توظيف كل الإمكانيات التي تتوفر عليها بلادنا، ولكن الإدارة السياسية المبنية على التسويف هي التي جعلتنا ننعت بالفقر مع أن موقعنا الاستراتيجي يضمن لأبناء شعبنا العيش الرغيد، ويجعلنا في مقدمة الدول القادرة على احتضان تظاهرة كأس العالم لسنة 2006 ولن يتحقق هذا السعي النبيل إلا في إطار سياسة المكاشفة ومصارحة الشعب بما يمكن للحكومة أن تقوم به بعيدا عن سياسة الأمد البعيد والتماطل في اتخاذ إجراءات حاسمة في المواقف الدقيقة وهنا أريد أن أتطرق الى موضوع هام يتعلق بتوجيه جل الاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية الى الوسط الحضري على حساب الوسط القروي، ألا تعتقدون السيد الوزير الأول أن الوقت قد حان لرفع هذا الحيف الذي يجعل من العالم القروي عالما وكأنه لا يتوفر على أية مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهنا لابد أن أطرح تساؤلا آخر حول الأسباب التي تجعل الحكومة ترخص لكل مستثمر أجنبي أن يقتني العقار بالوسط الحضري، وتمنعه من القيام بمثل هذه المبادرة في الوسط القروي الذي نعتبره فضاءا واسعا لاستقطاب الاستثمارات وتوفير التشغيل للشباب وتحريك آليات الارتقاء بالاقتصاد القروي، واسمحوا لي السيد الوزير الأول أن أقول لكم إن قانون عام 1973 الذي تعتمده الحكومة في هذا الإطار يعتبر في نظرنا متجاوزا أمام قواعد العولمة والمنافسة الدولية، وفي إطار مناقشتنا لهذا الموضوع نود أن نستفسر الحكومة الموقرة عن مصير التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للماء علما أن سياسة السدود التي تعتبر انجازا وطنيا حكيما أبدعته الإرادة الملكية السامية فوفرت لبلادنا والحمد لله ثروة مائية نخشى أن تهدر في غياب الترشيد والعقلنة وحسن التدبير، وهنا وهذا ما يدفعنا بأن نطالب بتفعيل المجلس الأعلى للماء قلت وهذا ما يدفعنا بأن نطالب بتفعيل المجلس الأعلى للماء لمتابعة هذا الموضوع بأقصى ما يمكن من العناية والشفافية، ولا تفوتني هذه الفرصة دون أن أركز على إحدى الجوانب الهامة في الاستثمار في المجال الفلاحي ويتعلق الأمر بتحسين البذور الوطنية التي ستنزف استيرادها من الخارج جزءا كبيرا من مدخراتنا من العملة الصعبة والتي تبلغ قيمتها حوالي 500 مليار، في حين كان بدورنا أن نشجع المستثمرين

المغاربة على انتاج هذه البذور التي لا تكلف الدولة إلا نسبة مئوية ضئيلة من المبلغ المذكور ونستغرب من تمادي الحكومة في تشجيع استيراد البذور من الخارج على حساب تشجيع انتاجها محلي، إننا نعتبر الوسط القروي عالما واعدا في مجال الاستثمار شريطة أن تتخذ الحكومة اجراءات ملموسة لتحسيس ساكنة العالم القروي بخطورة ارتفاع نسبة النمو الديمغرافي الذي يقف حجرة عثرة أمام التنمية الاقتصادية والإجتماعية للبادية، خصوصا وإن هذه الظاهرة تثقل كاهل الأسرة وتجعلها عاجزة عن توفير أسباب العيش الكريم لأبنائها ومن هذا المنظور نؤكد أن ضرورة الاهتمام بالعالم القروي بأسلوب جديد بعيد عن الشعارات الظرفية وعدم ربط مشاكل العالم القروي بمواسم الجفاف أو الكوارث الطبيعية إن الاهتمام الحقيقي بالعالم القروي يتطلب تقريب المؤسسات التعليمية والمؤسسة الاستشفائية من المواطنين وتزويد قراهم ومداشرهم بالماء الصالح للشرب والكهرباء وشق الطرق لفك العزلة عنهم .

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

أجل إن الحديث عن الاستثمار وتوفير الشغل عن طريق المبادرة الحرة يرتبط أساسا بنظام التربية والتعليم والتكوين المعتمد في أي بلد، ومن هذا المنظور فإن إصلاح نظامنا التعليمي أصبح يشكل إحدى الأولويات التي لم تعد تقبل الانزلاق وخصوصا بعد أن أسس جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم وتبنى وارث سره أعمالها وأعطى أوامره السامية بأن تتخذ الحكومة الاجراءات الفورية لوضع النصوص التشريعية المتعلقة بتنفيذ هذا الإصلاح الذي نأمل أن يدخل حيز التنفيذ كما وعد بذلك السيد الوزير الأول في عرضه ابتداءا من الموسم الدراسي والجامعي المقبل، ولهذا ننتظر من الحكومة أن تحيل على مجلسنا الموقر النصوص التشريعية التي وعدت بها في هذا الشأن وستكون مناسبة لإبداء أرائنا حول اصلاح هذا القطاع الحيوي الذي لم يعد يقبل الانتظار.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن مسألة ادماج المرأة في مجال التنمية ليس إبداعا حكوميا بقدر ماهو مطلب كل المنظمات النسائية والمجتمع المدني حيث إن المرأة المغربية أصبحت قادرة على الانخراط في كل المجالات نظرا لما تتوفر عليه من رصيد ثقافي ومعرفي الى جانب مشاركة أخيها الرجل في الكثير من الأعباء حيث إن المرأة القروية لازالت لم تعي بعد حقوقها الأساسية، لهذا نناشد من هذا المنبر الحكومة على سن قوانين وإجراءات عملية للنهوض بالمرأة بالعالم القروي وإنقادها من الفقر والجهل، وما تحس به من حيف داخل المجتمع المغربي لأنها تساهم مساهمة فعالة في عمليات الانتاج على قدر المساواة مع الرجل.

أما فيما يتعلق بالشباب فإننا في الفريق الديمقراطي نتابع باهتمام معاناة الشباب المعطلين الذين أصبحت اعتصاماتهم المتكررة والدائمة أمام البنايات العمومية وأمام مجلسنا الموقر تشكل ظاهرة لا تليق بمجتمع يشكل فيه الشباب الطبقة العريضة في الهزم السكاني ولقد نددنا غير ما مرة بموقف الحكومة في تجاهل مطالب المعنيين وعدم قدرتها على تطويق المشاكل والمعوقات التي تحول دون إيجاد الحلول الملائمة للشباب العاطل الذي يزداد سنة بعد أخرى ونعتقد أن الحكومة لازالت لم تتلمس بعد الطريق الصحيح لمعالجة هذه الظاهرة وفق منظور وطني شامل يأخذ بعين الاعتبار الواقع الوطني والامكانات الذاتية للأسرة المغربية.

إن تأهيل الشباب وتكوينه نعتبره أساسيا لولوج سوق التشغيل، لأن النظام المعتمد حاليا في إطار التعاقد مع القطاع الخاص لتشغيل الشباب المؤهل برهن على أن القطاع الخاص لا يفي بالتزاماته في امتصاص البطالة ولا توفر للشباب العمل الدائم والقار داخل المؤسسة حيث يتحول الخريجون من معاهد التكوين إلى عمال مياومين بدل عمال قارين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

إن انعدام فرص التشغيل بالصورة التي أشرنا إليها سابقا تجعل فئة عريضة من أبناء هذا الوطن معرضين لجميع أشكال الفقر والاحتياج والتهميش والإقصاء سواء على مستوى العالم الحضري أو القروي، دون أن ننسى أن هذا الأخير يعرف أكثر من غيره جميع أساليب الحرمان والمعاناة بسبب افتقاره الى أبسط ظروف العيش مما يدفع كما هو معلوم الطبقات العريضة من ساكنة العالم القروي الى النزوح الى المدن الكبرى ليعززوا صفوف البطالة والمشردين.

ومن البديهي أن ساكنة العالم القروي لا تفارق الأرض بالبادية، إلا إذا فقدت الأمل في الحصول على أبسط وسائل الاستقرار مثل المواصلات والماء والكهرباء والمؤسسات التعليمية والاستشفائية وغيرها من التجهيزات الأساسية، وفي هذا الإطار نود أن نثمن المبادرة الكريمة للمغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه المتمثلة في إحداث مؤسسة محمد الخامس للتضامن التي أعطت صورة جديدة لما يمكن أن تكون عليه ثقافة التضامن ببلادنا خصوصا وإننا بلد اسلامي متشبع بالقيم الأخلاقية والانسانية التي شكلت دوما إحدى الركائز الأساسية للأسرة المغربية والمجتمع المغربي ونتمنى أن تحفز هذه المبادرة أريحية المحسنين المغاربة والمجتمع المدني بصفة عامة الى الاقتداء بهذا النهج الملكي لإرساء قواعد التضامن على أسس متينة وتطوير مؤسساته لترقى الى ما نطمح إليه جميعا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

لقد استبشر الشعب المغربي خيرا بالاصلاحات الدستورية الأخيرة التي جاءت لتستجيب لطموحات وأمال المواطنين في مجال دمقرطة المؤسسات وخلق ثقافة جديدة في مجال تدبير الشأن العام والواقع إن ماجاء في عرض السيد الوزير الأول لم يترجم بعد الإرادة الملكية السامية الهادفة الى إعطاء اللامركزية مفهومها الحقيقي لأن الحكومة لم تبرهن بعد عن حسن نيتها في إطار الأسبقية للجهة كأداة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية علما أن جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، أكد في خطابه الأخير على هذا الاختيار كوسيلة لتحديث آليات تدبير الشأن العام وتقريب الإدارة من المواطنين وهنا لابد من التساؤل حول الأسباب التي جعلت الحكومة تتجاهل الأصوات التي تنادي بتفعيل دور الجهة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتزويدها بالامكانيات المادية والبشرية وعلى قدم المساواة ومن موقع المسؤولية فإننا نعتبر أن كل تردد أو تأخير في تفعيل دور الجهة من شأنه أن يعطل المؤسسة الديمقراطية التي تعتبر الجهة إحدى المكتسبات الهامة التي يمكن لبلادنا أن تفتخر بها بالمقارنة مع باقي الدول العربية والافريقية وإننا لننتظر من حكومة التناوب أن تسارع الى استكمال هذا الإنجاز الوطني الهام لبناء الصرح الديمقراطي.

السيد الرئيس ،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

إننا نشاطر السيد الوزير الأول نشاطره في نجاح تجربتنا في مجال التأهيل الاقتصادي وتحقيق المضامين السياسية والاجتماعية على أرض الواقع رهين بإقامة مجتمع يسوده الأمن والاستقرار وسيادة القانون، وفي هذا السياق لابد أن نستخصر روح جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه الذي خلف لوارث سره جلالة الملك محمد السادس نصره الله انجازا رائعا في مجال حقوق الانسان يتجلى في إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

ووزارة قطاعية لهذا الغرض إضافة الى المبادرات الإيجابية التي اتخذها جلالته غداة تولي عرش أسلافه المنعمين من خلق انفراج وطني كبير أتاح لعدد كبير من المواطنين المغاربة المغتربين أن يلتحقوا بأرض الوطن ويمارسوا حقوقهم السياسية في ظل الملكية الدستورية، ونتمنى بنفس المناسبة المبادرة الملكية الحكيمة والخاصة بتشكيل هيئة التحكيم المستقلة للتعويض والتي سجلنا بارتياح السرعة والفعالية والدقة والنزاهة التي باشرت بها أعمالها حيث سيتمكن المتضررون من الحصول على تسبيقات للأضرار التي لحقتهم من جراء الاعتقال التعسفي والاختفاء القصري، وإننا لنتابع باهتمام كبير في الحزب الوطني الديمقراطي المشاريع الهادفة التي تتبث ثقافة جديدة لدى المواطن المغربي في مجال حقوق الانسان ليدرك بكل شفافية ماله من حقوق وما عليه من واجبات دون اكراهات أو خروقات ومن هنا يأتي دور تلقين مفاهم حقوق الإنسان لنا شئتنا عبر البرامج التعليمية وعبر الثقافة السمعية البصرية لأن طفل اليوم هو رجل الغد ولا يمكن إثارة حقوق الإنسان دون أن نتذكر المواطنون المغاربة المحتجزين في تندوف والذين يعيشون في مخيمات الذل والعار، ويتعرضون لأشبع الممارسات اللاانسانية ونوجه بالمناسبة نداءا الى القول مناصرة لحقوق الإنسان لفك؛ الحصار المضروب عليهم ليعودوا الى وطنهم والالتحاق بعائلاتهم بأرض الوطن .

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

اخواني المستشارين،

لا يمكن الحديث عن حقوق الانسان في معزل عن حقوق الطبقة الشغيلة نظرا لما تعانيه هذه الأخيرة من معاناة الطرد والتسريحات الجماعية في ظروف اقتصادية صعبة مما يؤثر على السلم الاجتماعي، ويخلق بور للتوتر داخل المدن وخارجها وإذا كان الحوار الاجتماعي يشكل إطارا حضاريا المناقشة القضايا المرتبطة بمطالب الطبقة الشغيلة فقد استبشرنا خيرا بهذا النهج الذي ابتكره المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه ويرعاه وارث سره جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره، إلا أننا فوجئنا في عهد حكومة التناوب أن عددا كبيرا من المنظمات النقابية لم تتمكن من المشاركة في جلسات الحوار بسبب الإقصاء الغير المبرر مما يجعل من هذا الحوار حوارا أحاديا لكونه يجري بين الحكومة والمنظمات النقابية الموالية لها ونستبعد أن تصبح الطبقة الشغيلة شريكا فاعلا إزاء هذا الموقف الذي لا يسير في الاتجاه الديمقراطي للحوار الاجتماعي الذي يشكل الأداة الفعالة لتصفية كل القضايا المتعلقة بين الطبقة العاملة والمشغلين.

إننا في الفريق الديمقراطي نتمسك بالحوار الجدي بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين والمأجورين بعيدا عن كل خلفية سياسية أو حزبية ضيقة لأن الأمر يتعلق بضمان العيش الكريم لكل مواطن.

تلكم السيد الوزير الأول جملة من الملاحظات التي ارتأ فريقي أن يساهم بها لإثراء النقاش حول أهم القضايا الوطن التي جاء بها خطاب الوزير الأول متمنين أن تجدا الآذان الصاغية لدى حكومة التناوب وتترجمها الى اجراءات عملية ملموسة وتجعل حدا للتماطل والابتعاد عن لغة التسويق التي طبعت مضمون هذا الخطاب والسلام عليكم ورحمة الله.

*** السيد رئيس المجلس :**

شكرا للسيد المستشار .

الكلمة للمستشار السيد عمر الجازولي رئيس فريق الإتحاد الدستوري.

*** المستشار السيد عمر الجازولي :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

بعد غياب طويل يناهز تقريبا 18 شهرا هاهي إلا فرصة تتاح لنا لمخاطبتكم ونعتذر إن تجاوزنا الوقت المحدد لشدة الشوق

لمحاورتكم ومخافة الا يكون اللقاء المقبل حتى سنة 2002 ،إذا ما حافظتم على نفس الوثيرة التي قد تصادف وجوه أخرى ولاسيما غادي يكون اختيار ديال الثلث غادي يمشي من هذا المجلس في 2002 ،وإذا ما شملنا تغيير الثلث خصوصا، وأنكم لم تحدثوا في تصريحكم الوثيرة المقبلة للقاء معكم.

إننا إذ نرحب بكم ونتمنى في فريق الاتحاد الدستوري أن يكون هذا اللقاء تدشينا لعهد جديد لعلاقة بين حكومة التناوب والمؤسسة التشريعية علاقة مبنية على الحوار الجاد والمستمر وهذا لا يمنعنا أن نتساءل عن الخلفيات التي كانت وراء اختياركم السيد الوزير الأول للظرفية الحالية قصد مخاطبة السادة البرلمانيين ففي اعتقادنا أن تكاثر الاحباط والتدمر الشعبي وكثرة الخطب بدون انجاز تفاقم التناقضات داخل الإتلافات الحكومية وتيكون الوزير في المكتب ديالو، ولكن في الجريدة تيكون معارض للحكومة ديالو تصاعد حدة الانتقادات في المجتمع المدني ارتفاع وثيرة الاحتجاجات المهنية والنقابية والاعتصامات أمام الوزارات والبرلمان، هذا كله قد أجبركم على صنع هذا الحدث بغية استرداد الآمال التي رافقت توليكم مسؤولية تسيير الشأن العام وبعد إطلاعنا على مضمون خطابكم تبين لنا بوضوح أن الأمر لا يتعلق إلا بمناورة سياسية تهدفون من ورائها البحث على متنفس بعد عجز حكومتكم بلورة مئات الاجراءات التي وعدتم بترجمتها على أرض الواقع في المدى القصير والمتوسط ومرة أخرى نظرا لضيق الوقت، سأقتصر على بعض المحاور وسينشر في الجريدة الرد الكامل على خطاب السيد الوزير و،بتفصيل.

الحصيلة الحكومية على خلاف ماجاء في مداخلتكم تضل هزيلة بالرغم من توليكم المسؤولية في وضعية سياسية اقتصادية واجتماعية مواتية التي اسميتموها بالارث الثقيل ورثموه هذا الإرث الثقيل عن الحكومات السابقة وهذه الحكومات السابقة انجزت الاصلاحات السياسية والدستورية والمؤسساتية، وانجزت كذلك التقويم الهيكلي وانجزت كذلك الحوار الاجتماعي الذي توج بتصريح فاتح غشت 1996 ، نعم إنه ارث ثقيل السيد الوزير الأول، والدليل أنه استعصى عليكم الاستمرار فيه كما تشير الى ذلك المعطيات التي لا تجهلونها ولا يجهلها أحد عكس ما تدعون، فإن احصلنا بعين الاعتبار معدل النمو الديمغرافي فإن نسبة النمو الحقيقي لهذه السنة سجلت انخفاظ ديال 2٪ وهذا راجع الى مجموعة من الاسباب ناتجة عن غياب استراتيجية شمولية واضحة لتحقيق شروط التنمية الاجتماعية المستديمة وهذا يتجلى في :

1. بطء إن لم نقل توقف مسلسل الخوصصة الشيء الذي خلق جوا مليئا بالتردد والشك لدى المستثمر الاجنبي، والخوصصة والليبرالية أصبحت برنامجا ملكيا وحكوميا والكل متفق على هذا.

2. تراجع الاستثمار الاجنبي من 12.3 مليار درهم في عام 1997 الى 4 مليار و400 سنة 1998 أما بالنسبة 1999 فعلا الاستثمار الاجنبي كان 17 مليار ديال الدرهم إلا أنه إلى زولنا منه واستثنينا مداخيل الخط الثاني للهاتف النقال الذي وجدتم ملفه جاهزا وهذا بشهادة المغفور له جلالة الحسن الثاني طيب الله ثراه كما جاء في آخر خطاب له إلى استثنينا 11 مليار من 17 مليار يبقى قيمة الاستثمار الا ستة ديال المليار اذن هذا أقل من نصف ديال 97.

3. تحفظ المستثمر الوطني وتراجع تحويلات العمال المغاربة بالخارج في إطار الاستثمار، نظرا لعدم وضوح توجه حكومي فيما يتعلق بتفعيل مقتضيات ميثاق الاستثمار فمن مجموع 20 إجراءات اعدتها الحكومات السابقة أنجزت منها 13 وعجزه حكومتكم في ترجمة باقي الاجراءات باستثناء إشارتكم في معرض متمنياتكم إلى إحداث وكالة وطنية لانعاش الاستثمار، وأشير هنا الى أن كل المغاربة يرغبون فيما جاء في خطابكم من وعود وآمال ولكن ينتظرون ترجمة ذلك على أرض الواقع خصوصا، وأنكم تحدتتم عن الاكراهات والتوازنات المالية حولتم وزارة المالية الى وزارة الاقتصاد والمالية، فعليها أن تتجاوز النظرة المحاسبية وتتحرر من الإكراهات حتى تتحول فعلا

الى وزارة فاعلة في تحريك الاقتصاد، والإ لانهم لماذا سميناها وزارة المالية والاقتصاد.

4. سياسة المكر واقتصادية إن سياسة مكرو اقتصادية للحكومة لم تأتي بجديد واكتفت بالحفاظ على التوازنات المالية الكبرى التي انجزتها الحكومات السابقة: الحفاظ على معدل التضخم في: 1٪ ، الاحتفاظ النسبي لعجز الميزانية في 2.3٪ مرده الى ارتفاع المداخيل الطارئة التي تبقى خارجة عن إرادة حكومتكم ومن بينها مداخل الهاتف النقال في الميزانية سطرتوا لهذا المدخول 4 مليار درهم ، في حين أنه التعديل جاء من الاتحاد الدستوري تنقولوا بأنه تديروا فيه 7 مليار درهم ولكن شاءت الاقدار على أنه جاب الله 11 مليار درهم إذن كاين تقريبا 7 مليار درهم اللي هي ما تسجلتش ومن حسن الحظ لأنه استعملت واحد العدد من الأمور الأخرى اللي يمكن كن دخلت في المزانية كن ما وصلناش لهذاك اللي ابغيناه ثانيا مداخيل ديال الابراء الضريبي والانعاش لإعادة النشاط السياحي الذي بلغت 17 مليار درهم نتيجة اصلاحات هيكلية التي قامت بها الحكومات السابقة في القطاع من جهة ومشاكل التي عرفتها بعد الدول المتوسطية المنافسة في هذا المجال كتركيا ومصر، ومصائب قوم عند قوم فوائد.

5. التشغيل والحد من الطبالة غياب الارقام للإنجازات في عرضكم معدل البطالة ارتفع من 16٪ الى 24٪ ما بين 96- 99، وبدون شك هذا الرقم غادي يعرف ارتفاعات أخرى في السنوات المقبلة للسياسة المتبعة حاليا نتساءل كذلك كيف يمكن خلق مناصب شغل؟ واش يمكن لنا أن نخلق مناصب الشغل مع تراجع الاستثمارات الخارجية والعمومية والخاصة؟ ويمكن لنا كلك أن نخلق مناصب الشغل في غياب برامج واضحة لتأهيل المقاولات في تحرير الاقتصاد وحذف الحواجز الجمركية بما في ذلك اختفاء عددا كبيرا من المقاولات الخاصة منها الصغيرة أو المتوسطة التي تعتبر المحرك الأساسي والرئيسي لسوق الشغل، وبهذه المناسبة سنجد أكثر من 150 ألف تسريح ديال العمال مستقبلا نظرا لهذه العملية هاته اللي هم غادي يبقاوا بدون عمل وحسب الدراسات السيد الوزير الأول دراسات البنك الدولي فمن بين 35 قطاع اقتصادي، 26 قطاع تعمل بصورة سلبية وتجد صعوبات كبيرة في منافسة المقاولات الأجنبية وتسعة قطاعات لا تتوفر على أية مزايا مما يهدد وجودها وتسريح عدد كبير من العمال.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

رفعتم شعارات التخليق واصدرتم العديد من المذكرات والعديد من المناشير في تخليق الإدارة، إلا أنها في نظرنا ستبقى حبرا على ورق مادامت الحكومة لم تعطي المثال عندنا سبعة وزراء هم في نفس الوقت سبعة رؤساء ديال الجرائد الوطني، وهذه الجرائد تتهم كلها واحد العدد من المسؤولين من رؤساء الجماعات ومن مسؤولين في جميع الميادين بتبدير المال الخاص هناك هذا يتهم بعض اللي كيحول لفائدته الخاصة 4 مليون سنتم وهذا مخرج 4 مليار سنتم، وهذا دار هده فأشنوهي فإنا الى ابغينا انخلقوا الادارة إما هذا الناس اللي هما يتهموا في الجرائد ديال الوزراء ومسؤولين في الحكومة، إما خاصهم تيقدموا للعدالة والقضاء ويدخلوا السجن إن اقتضى الحال واما الصحافي اللي هو كتب شي حاجة خاص هو يتخد في حقه شي إجراء والا ماغاديش يمكن لنا انقوموا بتخليق الادارة كيف تتكولوا السيد الوزير الأول، فأين هو التخليق كذلك السيد الوزير الأول في المذكرة ثلاثين؟ اللي طلبتم من جميع الموظفين باش يتوقفوا عن ازدواجية العمل في أخر مارس، وهذه المذكرة لم تعطي أية مهلة كافية للموظفين لترتيب أمورهم فهناك موظف عنده قروض انتاع السكنى لأنه اشترى منزلا بالقروض وعنده قروض الاستهلاك وعنده قروض للتجهيز وتتكولوا له من هنا الى مارس وقف هذه العملية ديال الازدواجية غادي يوقفها ولكن لازم خاص يخلص القروض الي هو مسؤول بها ولهذا

خاص يمشي يحييها من مكان آخر وتعلمون من أي مكان غادي يجيهم بدون شك، ولهذا كان هذا الموظف يستعين بمداخيل أخرى خارج الوظيفة، وكنا ننتظر منك السيد الوزير الأول الى كنتم غادي تلزموا هذه المذكرة باش تكون على الأقل باش ترفعوا من أجور هذه الفئة وهاد الموظفين كيف كذلك السيد الوزير الأول وهاد الموظفين كيف كذلك السيد الوزير الأول كيف تخلق الإدارة ومحاربة الرشوة توجه ضد الموظف الصغير ولا يحاكم ذوي النفوذ الذي يمارسون الرشوة بالمعقول هادو هما اللي خاصنا انحاسبوا ماشي الموظف الصغير، ونحن في الاتحاد الدستوري نطلب ونحن على استعداد لتطبيق من أين لك هذا خاصنا غير انبداو فيه.

كنتم في المعارضة السيد الوزير الأول تتقدمون دائما عند مناقشة قانون المالية بتعديلات لتقليص من أجور الوزراء والبرلمانيين ومديري المؤسسات العمومية واحنا كانتسناوا إن شاء الله في القانون المالي المقبل، باش انطبقوا هذا الشيء وانصوتوا عليه واحنا مسبقا مصوتين عليه هل حاربتم الامتيازات السيد الوزير الأول التي جيب أن تلغى ويحتفظ بها فقط لأسرة المقاومة وجيش التحرير وأبناء الشهداء في الصحراء.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

كنا مع المرأة والمرأة فيها الأخت والأم والبنت والزوجة ونريدها ممثلة في البرلمان والحكومة والادارة المغربية والمشاركة في الحياة السياسية، ولكن المسائل التي ترتبط بالشريعة نرى أنها من اختصاص الفقهاء وعلماء الشريعة والأمر في النهاية يعود الى أمير المؤمنين وحامي الملة والدين، فهناك في نظرنا ارتجال في إعداد هذا الملف وهذه الخطة التي أدت الى انتشقاق وحدوث فتنة في البرلمان لا أعلم واش عارف السيد الوزير هاد الشي اللي وقع هنا البارحة في البرلمان الناس قربوا للمشادة في هذه العملية هذه، وننبه السيد الوزير الأول أننا نخشى أن يكون ذلك فخا فحذاري الوقوع فيه.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

فيما يخص المسألة الاجتماعية طالما وجهتهم انتقاداتكم الى الحكومات السابقة لتجاهلها للمسألة الاجتماعية وراهنتم من خلال تصريحكم الحكومي على اعطائها الأولوية، فماهي الحصيلة فباستثناء المبادرات الملكية بوضع الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وإحداث مؤسسة محمد الخامس للتضامن بالإضافة الى البرامج التي شرعت في انجازها الحكومات السابقة الماء الصالح للشرب، الكهرباء والطرق والمسالك البرنامج الوطني لانجاز 200 ألف سكن ماذا يتبقى في حصيلتكم؟ وعود وبرامج غير واضحة بدون جدولة زمنية لإنجازها .

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

سجلنا كذلك واحد العدد ديال الغيابات في خطاباتكم، منها قضية الصحراء عرفتم الشيء اللي وقع مؤخرا مع الأمم المتحدة اللي سجلتنا لنا ياالله 4٪ من الأبناء الصحراويين المنحدرين وعدم نزاهة المينورسو، وفهمنا على أن البوليساريو ليس على استعداد لحل هذه المشكلة والاتحاد الدستوري يرفض كل استفتاء لا يشارك فيه جميع أبناء الصحراء المنحدرين من الصحراء.

سجلنا كذلك غياب أو تغيب حصيلة السياسة القطاعية الصناعة التقليدية الثقافة، وحتى القطاعات التي اشرتم اليها كانت غامضة ودون وضوح توجهات حكومتكم في السياسة الخارجية مستقبل سبتة ومليلية على ضوء تصريحات الوزير الاول الاسباني، مستقبل اتحاد المغرب العربي والعلاقات مع الجزائر بالخصوص العلاقات مع الاتحاد الاوروبي، والتطور ديالو خصوا بعد لقاء بروكسيل وتطورات ملف الصيد البحري هذا الملف السيد الوزير الاول اللي هو يسير واحد القطاع اللي هو له اهمية وله مردودية مالية بالنسبة للمغرب، لم يفسر لنا ولم يوضح لنا اشنو هو المستقبل ديال هذا القطاع اللي غادي يعطي بدون شك قفزة نوعية لبلادنا والمغرب ونتمنى من الله في هذا الميدان ديال الصيد البحري يصبح هو البورصة ديال بالنسبة لا فريقيا في هذا المجال.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الاول،

الإرث الثقيل لقد عللتم تواضع الأداء الحكومي بالارث الثقيل التي ورثموه، ولكن في نظرنا فشعاراتكم الانتخابية، وممارستكم الطويلة للمعارضة قفزت عن معطيات واقعية وراهنت على وعود خيالية ومجانية منذ الستينات وعندنا تفسير لماذا بقيم في المعارضة طيلة هذه المدة واذا اردتم معرفة نظرنا في هذا الموضوع نحن مستعدين باش انعطيوه لسعادتكم وقت ما اردتم او همتم فيها انفسكم والشعب المغربي بقدرتكم في تحقيق كل آماله بمجرد توليكم زمام الامور، فهذا هو الارث الثقيل الذي قدمتم به الى الحكومة وعليكم تقع مسؤولية حمله وتحويله الى انجاز ملموس ولكل غاية مفيدة فإن المملكة المغربية لم تكن في حالة السبة بل كانت بني ايادي آمنة لان المغاربة يؤمنون بالملكية الفاعلة الحكيمة، وهكذا كانت وستبقى وبفضل هذه الاختيارات اوصلتم الى ما أنتم في.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الاول،

وانتم السيد الوزير الاول في جيل من قبل الاستقلال تتحملون المسؤولية في مرحلة ينتمي فيها معظم المغاربة الى جيل ما بعد الاستقلال جيل ليس في حاجة الى استعمار جديد ليثبت وطنيته، اللهم اذا اردتم باش انكونوا حتى احنا وطنيين دخلونا للحبس باش انرجعوا احنا وطنيين، والوطني اليوم في نظرنا هو الذي يخلق مناصب شغل جديدة ويتطلع الى المستقبل ويتحرر من الماضي ويعمل بجد وأمانة لصالح المغرب، إننا في الاتحاد الدستوري جيل ما بعد الاستقلال تشكل معارضة وطنية جديدة معارضة غير مأجورة ولا ممولة من الخارج نعارض هذه الحكومة معارضة ايجابية غايتنا أن نلعب دورا في رقعة السياسة لخدمة الصالح العام بدليل أننا صادقنا بالاجماع على العديد من المقترحات والقوانين التي لامسنا فيها الصالح العام دون حزبية ضيقة أو تشنج ادنولوجي، فالمعارضة القديمة رسمت شكلا للمعارضة يمارس التسريح ويمس بسمعة البلاد في الخارج ونحن في معارضة اليوم لا نريد إلا أن نسلك نفس الطريق على الرغم من أنكم أطلقتم أكواب الاعلام السمعي والبصري في القناة الأولى هي حكومية والقناة الثانية فهي تتعاطف معكم ونحن لن نلجأ الى الصحافة الأجنبية لتشهير الواقع.

وبعد اطلاعنا على مضمون خطابكم. إن الشعب السيد الوزير الأول إن الشعب ينتظر الزيادة في الأجور دون الزيادة في الأسعار الناس تشتكي غير من الماء والكهرباء راه مشكلة عند جميع المواطنين الرفع من المستوى المعيشي، الشعب ينتظر كذلك تشغيل العاطلين وتشجيع الاستثمار الشعب كذلك ينتظر توفير السكن والشروع في الشطر الثاني من برامج السكن الاجتماعي ينتظر كذلك تحقيق العدالة ورفع كل أشكال الحيف والظلم ينتظر كذلك الاهتمام بالعالم القروي وتحسين ظروف سكانه.

إننا السيد الوزير الأول في الاتحاد الدستوري نقدركم ونحترمكم، ونتمى أن نستمع لعرضكم المقبل في أقرب وقت ممكن حاملا في طياته جملة من الانجازات الحقيقية التي وعدتم الشعب المغربي دون وعود أو أماني لأن الشعب المغربي ينتظر الملموس، قد انتهى عهد الشعارات والخطب لنشرع في العمل وبسرعة فائقة لأن الشعب يهتم بترجمة الكلام إلى أرض الواقع وإذا نجحتم في مهمتكم فالمغرب سينجح بدون شك وكلنا سنصفق لكم وشكرا.

* **السيد رئيس المجلس :**

شكرا للسيد المستشار .

الكلمة للمستشار السيد محمد الجوهري رئيس فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية فليتفضل.

* **المستشار السيد محمد الجوهري :**

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

اختي، اخواني المستشارين المحترمين،

باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية بمجلس المستشارين أتدخل بمناسبة تقديم السيد الوزير الأول لخطابه أمام مجلس المستشارين ذلكم الخطاب الذي تناول العديد من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي تستأثر باهتمامنا وباهتمام الشعب المغربي، لقد تناول السيد الوزير الأول على الخصوص واستحضر روح المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه الذي سن فلسفة الحوار كمنهج لحل مشاكل الوطن وتعبئة طاقة شعبه، وذكر بالدور الرائد الذي يطلع به اليوم خلفه الصالح جلالة الملك محمد السادس، واقتحامه بشجاعة المجالات الاجتماعية وتناول الملفات الكبرى بعيد تربعه على عرش أسلافه المنهمين وتناول الخطاب أيضا قضية الوحدة الترابية وموقف المغرب الثابت من هذه القضية وكذا استراتيجية تنمية الأقاليم الصحراوية ولم يفوت الخطاب أن يتناول قضية التشغيل والتنمية الاجتماعية وربطها بالتخطيط الذي يستهدف تقليص الفوارق بين الجهات كما جاء في الخطاب وانتقل الى التذكير برهان الديمقراطية والتخليق واستكمال البناء المؤسساتي وكان محور التضامن الاجتماعي محل تركيز في الخطاب، أما عن العالم القروي فقد وقع التذكير بنسب وأرقام، وختم السيد الوزير الاول خطابه بالمحور الجانبي الاجتماعي للاجراء وتنفيذ بعض مقتضيات اتفاق غشت 96 الذي سبق ان ابرم في هذا المجال، ووعد بل التزم بالسهر على تفعيل الحوار الاجتماعي، واعطى ضمانات شخصية بانه سيصل الى نتائج ايجابية كان هذا هو فحوى الخطاب.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الاول،

لقد اهتم حزبنا الحركة الشعبية وفريقنا في مجلس النواب فريق مجلس النواب وفريق مجلس المستشارين بالتصريح الذي ألقاه السيد الوزير الاول بمجلس النواب وبالخطاب الذي نتناوله الان، والذي عرض على مجلسنا الموقر واعتنينا بدراستهما وتحليلهما بكل عمق وقد قدم الاخ سعيد امسكان زميلي ورئيس فريق الحركة بمجلس النواب الرد الكامل على تدخل السيد الوزير الأول وبأسلوب أساسه النقد الهادف والبناء واعتبرنا أن التصريح والخطاب يكمل بعضهما بعضا، واعتبرنا أيضا أن حسن التدبير وحسن التبليغ يقتضيان عدم التكرار ولا اجترار النفس ولا اجترار المواقف، ولذلك سنتكفي بما بما قيل في مجلس النواب ونورد بعض الملاحظات التي نقدمها الان.

السيد الوزير الاول،

ان الثنائية البرلمانية التي نعيشها جعلتكم وجعلت مكتب مجلس المستشارين يبحث عن الإطار الملائم لخلق اوانطلاق الحوار وتمتين العلاقات المتمرة كما سميتموها مابين السلطة التنفيذية والتشريعية وتغني الحوار الديمقراطي كما أشرتم أيضا حول أهم القضايا التي تستأثر باهتمام السادة المستشارين، ولن أعود الى ما سبق أن أترناه منذ الشهور الأولى لحياة مجلس المستشارين وهو يشق طريقة نحو الوجود ويراكم ثقافته وأعرافه لأن تلك الملاحظات والاشارات والتوضيحات وأحيانا الطعون قد وقع تبليغها إليكم وأنتم على علم بكل التفاصيل وبكل الملاحظات، وإن تعداد والعيوب في كل مناسبة سيكون من الباب الممل كما أشرت قبل قليل، إننا على يقين من أنكم تولون مجلس المستشارين ما ستولونه في المستقبل من اهتمام لمجلس النواب إلا أننا نعتقد ان احترام المقتضيات الدستورية امر واجب ويعنينا جميعا عن الاجتهاد في كل مناسبة وعن البحث عن مفاتيح باب التوافق والتراضي حول ما يجب القيام به، والدستور نفسه والاعراف الديمقراطية في كل دول العالم تسمح لكم بل وتوجب عليكم الحضور المطلوب بالبرلمان، ولكم من الاسباب المتعددة للاتصال بالبرلمانيين والاحتكاك بهم ومعرفتهم ان اقتضى الحال واحدا واحدا او على الاقل معرفة فرقهم ومباشرة العمل معهم مباشرة ولاسيما الفرق التي تضطلع بدور المعارضة لان حسن الاداء في المجال الديمقراطي ليس فقط الاشادة بالاغلبية ومغازلتها في كل مناسبة والحفاظ على تماسكها وانما الحفاظ على المعادلة بكل دقة ونزاهة.

السيد الوزير الاول،

لقدألينا على انفسنا ان نمارس معارضة دستورية عقلانية تبتعد عن المزايدة في مواقفها وتتحرى المصلحة العامة في اهدافها، وتقدم المساعدة الضرورية عندما يتعلق الامر بمواقفها من أجل خدمة البلاد ومصالحها وعلى هذا الاساس فلن اعود الى المواضيع التي اثيرت من طرف فريقنا في مجلس النواب والملفات التي اشرنا اليها والملاحظات والانتقادات التي بلغناها بصوت عال وباسلوب واضح وخاصة ما يتعلق بموقفنا من مسألة الارث الثقيل وبالمجيء الاختياري، والاجباري دستورياً للوزير الاول امام البرلمان او ما يتعلق بالمناسبات الهامة والمحطات التاريخية التي مرت منها بلادنا منذ اسناد رئاسة الحكومة اليكم سواء في إطار المراقبة العادية للحكومة أو بمناسبة انتقال الملك من المغفور له الحسن الثاني إلى جلالة الملك محمد السادس، أو بمناسبة الخطب والتوجيهات التي خططت الاستراتيجية الجديدة للدولة من طرف ملكنا الشاب أو بمناسبات أخرى لها تأثير على المجال الاجتماعي أو الإقتصادي أو السياسي مثل مسألة التشغيل وملف الصحراء وملف الصيد البحري والملف الفلاحي أو لتبشيرنا أو لإدخال السرور على المغاربة وعلى ممثلي الأمة بإبلاغهم بفتح عظيم أو بتحقيق هدف كان تسعى إليه غالبا أو أية مناسبة تخلق التواصل والتفاعل مع المؤسسة البرلمانية، ولن أنسى ما أثرناه أمامكم في مجلس النواب كحزب وفريق من أن الأصوات قد تعالت من جميع الأطراف حتى من حلفائكم وبشدة وبدون هوادة حول تنمية العالم القروي واعتبار الإنسان البدوي رهان من الرهانات، لكن اكتفت الحكومة بمعالجة المسألة معالجة عادية وانتقلت المسألة الى إطار محاربة الفقر والتضامن الاجتماعي والاحسان الى الانسان خارج الإطار الحقوقي والواجب الملقى على عاتق الدولة.

السيد الوزير الأول،

لقد طفحت الساحة السياسية هذه الأيام بموضوع إدماج المرأة في التنمية وشغل الحكومة من جهة والأحزاب والجمعيات والمهتمين بالجانب الاجتماعي، وعلى الخصوص الفعاليات النسائية بالبلاد من جهة أخرى وإن الموضوع إذ نركز عليه فإنه موضوع حساس ونخشى أن يكون لعدم تدبيره في الوقت المناسب آثار سلبية، أو أن يكون مطية من المطابا لهذا أولذلك، وعليه فإن البحث عن صيغة ملائمة لامتصاص الغضب إن صح التعبير أو لوضع نقطا لخلاف موضع تدبير تدبير عاجل والتحليل المنطقي والرجوع الى مصادر ومنابع الشريعة دفعا كما قلت لكل تأويل مغرض واتقاءا لكل فتنة قد نفتن به دون علم إذا ما قدر الله بقول الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز ﴿**واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة..**﴾ ويقول جل شأنه : ﴿**ولا تزر وازرة وزرا أخرى**﴾ صدق الله العظيم،

فغالبا ما يكون تناول الموضوع موضوع ادماج المرأة بصفة عامة وعمومية فيباركه من تبناه وهو ينظر الى الشمولية ويتصدى من يتصدى إليه وهو ينظر الى التفاصيل، وتأتي الحكومة لتتبنى الموضوع والإعراض عن ذكر نقط الخلاف فتزداد المسألة وتتسع رقعة الخلاف وإذا عدنا الى هذا المشروع والى أسباب الخلاف المثارة حوله نجدها تتركز حول عشرين نقطة وهي ما أشرتم اليه بضرورة تعديل مدونة الأحوال الشخصية، وما أشار اليه كثير من المتناولين بأن هناك نية للإجهاز على مقوماتنا الدينية وعلى المس بالقرآن والشريعة، والحقيقة أنه يجب وقف هذا المد الخطير وتعديل البنود التي هي سبب الخلاف ونقصد بها على سبيل التخصيص مسألة سن الزواج وضع اسم وهمي مكان اسم الاب للطفل الذي ولد من أب مجهول تركيز التفكير حول مقتضيات المادة 475 من القانون الجنائي ومسألة الولي في الزواج ومسألة إخضاع حق التصرف في أموال القاصر للقاضي ومسألة إقرار نصف الممتلكات للمرأة المطلقة ومسألة إقرار الطلاق القضائي ومتول المرأة كطرف مدني ضد زوجها ومسألة تعدد الزوجات وغيرها من الجوانب الحساسة والشائكة والتي تثير حفيظتنا كمسلمين مؤمنين ومحسنين بل وتستفز شعورنا وشعور جميع المسلمين كلما وقعت حتى محاولة المناقشة والمداكرة في مثل هذه الأمور، لقد تناولت هذه النقطة بالذات لأنها موضوع الساعة ولأنها مرتبطة بعملية إصلاح تركيها جميعا ونتدبر جوانبها وهي مسألة إدماج المرأة في التنمية وعلى الخصوص المرأة القروية.

ونؤكد بهذه المناسبة أننا مع كل تطور وتطوير للمرأة لأنها نصف المجتمع، وتحيلني هذه المسألة الى العالم القروي والإنسان البدوي والمرأة القروية فالمرأة القروية والرجل القروي لم ينله الاهمال فحسب ولكن أصبح موضوع مزايدة المتزايدين السياسيين ومطية لكل من يدعي الإصلاح ويتفنن في القول والتخطيط.

إن الجهود التي بذلتها الحكومة لتنمية العالم القروي لحد الآن هي جهود محدودة وهي جهود تبتعد عن كل مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات، لأن مبدأ الشراكة الذي أعتمدته الحكومة كأساس لكل تنمية قروية يضرب عرض الحائط مبدأ العدالة الاجتماعية، فالمواطن البدوي والضعيف لا تعفيه الدولة من أداء الضرائب أو نصفها وتشاركه في تحمل أعبائها بينما تطلب منه بل وتشترط عليه أسلوب الشراكة في كل الخدمات الاجتماعية التي تقدم إليه على خلاف انسان المدينة وأكثر من هذا فإن الجهات المكلفة بتقديم هذه الخدمات وأقصد بها المكتب الوطني للكهرباء والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب وكل الجهات المتدخلة الأخرى تتسلط على المواطن تسلطا يؤدي الثمن بسببه غاليا وتجعله يشعر وكأنه مدين لها أي الجهات المتدخلة بالفضل فيخضع لشروطها القاهرة إن مسؤولية الدولة الأخلاقية هي أن تجعل المواطن أولا وأخيرا، أن تجعله يشعر بل وتنمي الشعور لديه بالعزة والكرامة وتجعله يفتخر بمغربيته وبانتمائه لبلده مدينة وقرية و مسقط رأسه ويعتز بها ويكون كل الفاعلين والمتدخلين لتقديم الخدمات إليه رهن إشارته ولا أستثني من ذلك أية جهة من الجهات وترتبط المسألة هنا بما ينادي به جلالة الملك محمد السادس من تكريس للمفهوم الجديد للسلطة ولحكم الناس وتسيير شؤونهم والسهر على صيانة أعراضهم وأرواحهم وأموالهم.

السيد الوزير الأول،

لقد تفاعل ملف الصيد البحري تفاعلا مع الظروف أصبح بمقتضاه الانكباب على هذا الملف وإعطائه المزيد من العناية والرعاية والتصدي بكل يقظة وحزم لما يمكن أن يترتب على كل إهمال أو تأخر في تدارك التداعيات المرتبطة به، ويجب أن يكون حزم الحكومة في هذا المضمار على ماكان عليه حزم الحكومة السابقة عند تجديد اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 إذ أنشأ جلالة الملك المرحوم الحسن الثاني طيب الله ثراه لجنة حكومية برلمانية وعهد بالقضية الى الفاعلين السياسيين والاقتصاديين وإلى رجال أكفاء لقد تعدت مسألة عدم تجديد اتفاقية الصيد البحري الى القول والادعاء والترويج لربطها بموقف الاتحاد الاوروبي من صادرات المغرب من البواكر والحوامض، لكن الحكومة كما يظهر تناولت هذا الموضوع ببرودة وبهدوء كبير قد يوحي بالعجز من جهة أو بعدم القدرة على استيعاد ما يقال وما يثار أو تفسير المسألة بصم الآذان عن الأصوات المتعالية من هنا وهناك.

السيد الوزير الأول،

إن الأرض والبحر مجالان مغربيان يستوفيان في التدبير والتهيئ والعناية وهما مصدرا القوت اليومي للمغاربة حالا ومستقبلا، وهما أيضا مصدر التحديات المفروضة علينا وإذا قلت الأرض فإنني أقصد الفلاحة فالفلاحة لازالت تعاني رغم بعض الجهود المبذولة والتي ليس لها أثر إلا عند كبار الفلاحين والمستغلين للمؤسسات الاجتماعية والمالية والذين يمكن أن نطلق عليهم اللوبي الفلاحي المغربي، ويبقى الفلاح الصغير والمتوسط يعاني ما يعاني من جفاف من جهة ومن قلة العناية من جهة أحرى، أما المنتج فهو يواجه مصيره المحتوم إن لم يحظى بود الكبار أو يخضع لنهبهم وابتزازهم وتبقى الدولة متفرجة ودعمها غائب، وحمايتها مفقودة وعندما توضع قوانين المالية تأتي بعض التدابير الهزيلة لتقول للفلاح هاأنت ذا قد أدخلناك في الحساب ونحن نعالج جراحك فلا تلومنا من بين اللائمين إن الحكومة لم تستطيع لحد الآن أن تضع استراتيجية للفلاحة استراتيجية جيدة وجديدة ووجيهة لتنمية وتدبير شأن الفلاحين، وكان يجب على الأقل أن نقلد الدول التي نقلدها دائما في كل شيء حتى في ارتداء أقمصانا وبدلاتنا لتدبير شأن فلاحتنا، فالأمر بسيط لأن ضمان دعم الدولة للفلاح المنتج هو الوسيلة الأساسية لتشجيع الانسان المغربي ليخدم أرضه ويستمر في الانتاج والتضحية ومصارعة الطبيعة فحذاري من السماسرة

والمضاربين والانتهازيين والوسطاء والجمعيات الصورية والاشخاص النافذين والمدراء الذين يتربعون على المديريات ويتحكمون في مصائر العباد والبلاد.

السيد الوزير الاول،

لم تولوا الصناعة التقليدية ولا الصناعة العصرية الاهتمام المطلوب، وبقيتم محصورين في مجالات سياسية غيبت عنكم هذين المجالين ولا نعلم استراتيجيتكم في هذا المجال ولا التدابير العملية التي قمتم بها من اجل النهوض بهذين القطاعين الهامين، اعلم انكم ستقولون ان الانتظارات كثيرة وأن الطموحات متعددة وانكم فتحتم الاوراش وانكم وانكم نعم هذا صحيح لكن هل يجب ان تكون هناك حكومتان، حكومة تدرس وتتكلف بالمناظرات وبالتنظير وباستطلاع الافاق وبقراءة المستقبل وبالدراسات، وحكومة أخرى تباشر الشأن اليومي والشأن العام وتتصدى للواقع المعاش للمواطن المغربي، فلو ركزتم جهودكم على ملف معين في فترة معينة وزمن وجدول معين لاعطت العملية انتاجها في ظرف وجيز ولكنكم فتحتم كل الآفاق وكل الملفات وكل الاوراش، فلم تزداد الاصوات إلا تعاليا ولم تستطيعوا ارضاء أي جهة من الجهات فتنامت الانتقادات وتعاظمت المآخذ وغرقت حتى النتائج الايجابية في سيول النقد والمؤاخذة ويجب أن تشهدوا أننا لا نغرقكم في هذه المؤاخذات ونتحاشى النقد الادع والمؤاخذة بغيز الحجة لأن الذي ينسف عملكم اخوانكم السياسيين الذين ينتقدونكم بدون هوادة ويقللون من مساعيكم ومنهم من يطالب برحيلكم سامحه الله، أما نحن فنتمنى لكم كامل التوفيق لان نجاحكم أي نجاح الحكومة هو نجاح للمغاربة جميعا.

السيد الوزير الاول،

إن الحكومة تردد في كل مرة أنها مهتمة بتخليق واشاعة ثقافة الفضيلة، لكن حددت الفضيلة في تسيير الشأن العام ونعني بذلك إصلاح قطاع العدل وإصلاح الادارة ويبقى جانب اخر مهمل وكأن الحكومة تعتبر نفسها غير مسؤولة عنه وهو الجانب التربوي والخلقي والديني للانسان المغربي قنطرة الحكومة الى الامور هي فنظرة اقتصادية بينما الأبعاد الاخرى والدينية كما اسلفت لا تعيرها في خطابها ولا في مساعيها اي اهتمام وهي عناصر ومقومات اساسية للانسان المغربي ومن بين عوامل الدفع بعجلة النمو والمساهمة في تنمية الوطن لقد تفشى الانحلال وتدهورت القيم وسادت روح النصب والاحتيال وتفشت ثقافة التشهير بأعراض الناس بدعوى حرية الصحافة وحرية الرأي وتخلت الحكومة عن دورها التربوي والاخلاقي احيانا بدعوى حقوق الانسان وفي كثير من الاحيان.... ان مسؤوليتكم السيد الوزير الاول جسيمة وانكم نظرتم أنفسكم لاصلاح البلاد والعباد، لكن لا نلمس ما يؤكد أن الحكومة تقوم بدورها كاملا فالسير العادي هو الذي يطبع أعمالها وأقصد السير الاداري الروتيني، وهي عاجزة عن أخذ المبادرات بل والطفرات المطلوبة لقد شفعت لكم في الشهور الاولى لتوليكم المسؤولية ما كنتمن تتدرعون به من ان الحكومة جديدة في تناول الشان العام، وأنها تحتاج الى وقت للاطلاع على الأمور ومضت الشهور الأولى والسنة الأولى ثم الثانية وبقيت التبريرات والأعذار هي الأعذار والخطاب هو الخطاب إن التاريخ لن يرحمكم السيد الوزير الأول ، ولن يرحمنا كذلك وإن الفرصة قد واتتكم للقيام بأعمال جليلة ومميزة ستسجلونها لأنفسكم وتتركون عليها بصماتكم فالساحة مهيئة لكم كل التهيئ، وأنتم ترون أن المعارضة لا تعرقل أي مسعى من مساعيكم علما منا وقناعة من الجميع بأننا في مرحلة توافق وتراضي ونسير على نهج الثقافة التي غرس بذرتها جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله وغدتها الفعاليات السياسية عن طواعية وإرادة وإصرار، وبدأت تعطي أكلها ونحن في موقعنا وفي حزبنا الحركة الشعبية أوفياء لتلك الثقافة ومخلصين لذلك العهد وواعون بذلك الميثاق وحتى ننتقل الى المرحلة القادمة، وأنتم الآن في مركز القيادة وعلى هرم المسؤولية يظهر أنكم نسيتم أو على الأقل تأخرتم في الانكباب على ملف مستعجل لا يقبل التأخير أبدا وهو رهان من الرهانات أيضا ألا وهو ملف القوانين الإنتخابية والإعداد للمرحلة القادمة بكل جد ونزاهة وإعادة النظر في الآليات التي كانت سببا في اقتلاع درو سنا وبثر كثير من مقومات الشعب المغربي واهانة الانسان المغربي والاستخفاف به وبكرامته وبمؤسساته، فهوت القيم وسقطت الصروح والرجال ووقع إدلال

الرجال فهلا تنكبون على هذا الجانب كأولوية من الأولويات التي لا تقبل التأخير لأنها تحتاج الى وقت أطول والى ديناميكية جديدة ومنظور متكامل والى الدعوة أولا وأخيرا الى استجماع منظور وطني متكامل ليس فيه لا أغلبية ولا معارضة.

السيد الوزير الأول،

أنتم تدعون بأنكم حققتم المنجزات والجانب الآخر يرى رأيا آخر والحكم في الأمور هو الشعب الذي فهو الذي يعرف ان كانت هناك مكاسب تحققت أم لا، فهو ينتظر منكم ومن الحكومة منجزات حقيقية تتماشى مع آماله وتطلعاته إن الحكومة التي ترأسونها من المفروض أن تخضع للمحاسبة الدقيقة باعتبار أن الظروف التي تعمل في إطارها مناسبة جدا لتحقيق كثير من المكاسب، خاصة أن المعارضة الحالية ومنا أشرت معارضة دستورية وعقلانية لا تمارس المزايدة خلافا للوضع على ماكانت عليه الحكومات السابقة التي كانت تشتغل في أجواء متوترة.

وخلاصة القول، السيد الوزير الأول، إن الغاية من النسب والأرقام ومن كل الاجراءات والمؤشرات الاقتصادية هو انعكاسها ايجابيا على مختلف مظاهر الحياة اليومية للمواطنين، وعلى مدى قدرتها على صيانة كرامتها وضمان العيش الكريم لها فهل أنتم مقتنعون فعلا بهذه المنجزات التي سردتموها علينا في خطابكم وسرد تموها على إخواننا بمجلس النواب.

إن خطابكم وتصريحكم أمام غرفتي البرلمان قد كان محط انتقاد من كل الاحزاب والفرق البرلمانية الممثلة وعند استعراض المداخلات التي تقدمت بها تلك الفرق وتبيان الاتجاه الذي تسير فيه هل هو اتجاه دعم الحكومة وتأييدها وتزكية أعمالها وخدماتها أو هل هو النقد والمعارضة وكشق المثالب والعيوب واظهار العجز والقصور فإنكم ستلمسون بأنفسكم أنكم كنتم على صواب عندما تحاشيتم وضع تصريحكم بمجلس النواب في نطاق المادة 75 من الدستور الذي يمنح الثقة لمواصلة الحكومة لعملها التي ترأسونها وتتحملون مسؤوليتها .

والسلام عليكم ورحمة الله.

*** السيد رئيس المجلس:**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للمستشار السيد عبد الحق التازي رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية فليتفضل.

*** السيد المستشار عبد الحق التازي:**

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه،

وسلم السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء، السادة المستشارون،

عاش المغرب في الأشهر الستة الأخيرة لحظات مثيرة من تاريخه، حيث شاءت الإرادة الإلهية أن يرحل الى دار الخلد ملك طبع بقوة شخصيته وغزارة عطاءاته في قيادة البلاد لبناء الاستقلال واستكمال وحدة التراب وتحديث النظام السياسي والتطوير الاقتصادي، وقد شاء الله سبحانه وتعالى أن يختاره الى جواره في ظروف منعطف دقيق من هذا التطور رسمه بحرصه على الاصلاح والتغيير وتشبته تجاوبا مع متطلعات الشعب لتحقيق فكرة التناوب السياسي وقد تجلت للعالم كله عظمة التلاحم المغربي الذي انبعث من بوثقته عهد طافح بالآمال بقيادة خلف جلالة الملك محمد السادس نصره الله، تلك الآمال التي أعربت عنها المبادرة تلو الأخرى منذ اعتلاء جلالته العرش، حيث تكونت طيلة هذه الفترة القصيرة مرجعيات أساسية بقيادة سامية ورشيدة ترنو الى التأهيل الشامل لبلادنا تجاوبا مع رهانات التحديث والعصرنة والديمقراطية وتعميق الاختيارات الاجتماعية وأسس النمو الاقتصادي.

السيد الرئيس،

وقف الجميع على قيمة التصريح السيد الوزير الأول الاستاذ عبد الرحمان اليوسفي يوم الخميس 13 أمام مجلس النواب وخطابه أمام مجلس المستشارين يوم الاثنين 17 من هذا الشهر وذلك بالنظر للظروف الموضوعية التي دعت اليه والآفاق التي من شأنه أن

يفتحها أمام بلادنا في مسيرتها لترسيخ دعائم المغرب تحكمه الديمقراطية الحقة ويسوده القانون والحريات وحقوق الانسان ويطبعه البناء المتواصل لصرح التقدم الاقتصادي والاجتماعي الشامل، لقد تتبعنا طيلة هذا الاسبوع وبكامل الاهتمام النقاش الهام والحوار الغني الذي أثاره هذا التصريح وسجلنا باعتزاز المواقف والتحليلات المتباينة التي يتيحها الاختلاف في الرأي ويضمنها الاختيار الديمقراطي الذي يترسخ بناؤه في بلادنا كثمرة للنضالاته الدؤوبة للقوى الوطنية الديمقراطية التي تولدت من مخاض الكفاح الطويل والجهاد المرير الذي خاضه شعبنا في سبيل الحرية والاستقلال واستكمال وحدته الترابية وبناء الملكية الدستورية الديمقراطية في إطار الهوية المغربية الاسلامية.

في هذا السياق إذن أتقدم لأجدد التعبير عن رأي الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين في القضايا الجوهرية التي تعرض لها تصريح السيد الوزير الأول، مقدرين تجاوبه مع الرغبة التي عبر عنها مجلسنا في تثمين الحوار بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتدقيق النقاش في حصيلة ما يناهز السنتين من عمل الحكومة واستشراف الالتزامات التي تعتزم انجازها في الظروف التي تعرفها البلاد والبرامج التي ستنفذها في نطاق البرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلس النواب في أبريل 98 لرفع وثيرة الأداء فيما يتلاءم والترقب الشعبي النافذ الصبر، وينسجم مع الاشارات والمبادرات الملكية المتوالية لتسريع المكتسبات على مختلف الواجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولذلك فإن تدخل الفريق الاستقلال الذي اتشرف بتقديمه اليوم يتأسس على معطيات موضوعية أولها: أن حزب الاستقلال شريك أساسي في حكومة التغيير والتناوب والتوافق وأنه أعلن منذ أن قرر المشاركة أن برنامج الحكومة من صميم برنامجه من حيث التأكيد على الدفاع على الوحدة الترابية والقيم الاسلامية من تسامح ومساواة وتضامن وتكافل وحقوق الانسان ومن حيث إلحاحه على الإصلاحات الأساسية والضرورية في مجالات العدل والإدارة وإعطاء الأهمية للقضايا الاجتماعية ولقضايا التشغيل وقضايا المرأة وقضايا الشباب، وإننا قدمنا من أول يوم أن حكومتنا ستجابه تراكمات كثيرة وضعية اقتصادية صعبة حالة اجتماعية متوثرة ناتجة عن الإساءة المكشوفة للديمقراطية والانتخابات مزورة، ومؤسسات غير تمثيلية وما يترتب عنها من فقدان الثقة اضافة الي سلبيات الادارة وعدم الاطمئنان في الغالب لوضعية العدل والحريات وحقوق الإنسان كما كان على هذه الحكومة أن تواجه الازمة المالية المترتبة عن سوء التدبير الإداري، وثقل المديونية الخارجية وضآلة الاستثمار العمومي وما يؤدي اليه من حصار متواصل تفرض الشغل وتفاقم البطالة وتدني مستويات التعليم وضعف كبير في مختلف الخدمات الاجتماعية، ولذلك قلنا بضرورة البحث عن وسائل أخرى للانعاش المباشر للاقتصاد من خلال التعبئة وللقيام بمشاريع تنموية وتوفير وسائل النهوض بالقطاعات المؤهلة التي توفر أكبر عدد من مناصب الشغل كالسكن والاشغال العمومية والقطاع الصناعي والسياحي، وذلك ما دفعنا الى اقتراح تجميع الرصيد العقاري وتشجيع المستثمرين في هذه القطاعات كلها واقترحنا لذلك إحداث وكالة عقارية لدي الوزير الأول تقوم بهذه المهمة الحيوية وتقدمنا في السياق ذاته بالعديد من المقترحات التي ليس لها انعكاس مالي وترمي الى تحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي وتهدف الي الحفاظ على ثقة الجماهير في التجربة الجديدة، هذه التجربة التي منحها جلالة الملك محمد السادس سنده القوي لما بادر لتجديد الثقة في الوزير الأول والحكومة.

لقد أصغينا بكل تمعن لخطابكم أمام غرفتي النواب والمستشارين وسجلنا إيجابياتكم، وتفاؤلكم بالمستقبل، السيد الوزير الأول، لما حرصتم على تقديم حصيلة الفترة الماضية من عمل الحكومة التي ترأسونها وربطتموه بالمبادرات والمشاريع التي تعتزمون مباشرتها وقد ركزتم على معطيات مرقمة لابراز الانجازات ودلالتها ومن الفضيلة الاعتراف بالمكتسبات التي بدأت بلادنا تحققها حيث جعلت من أولوياتها زيادة على الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى وتحسينها وتوظيف الاستثمار في خدمة التشغيل والتنمية الاجتماعية، وحيث أن النتائج الاولية تؤكد زيادة في الاستثمار الأجنبي وارتفاعا في المتوسط السنوي للاستثمار

الوطني وتقدما في حصيلة المشاريع الاستثمارية التي تمت تسويتها في إطار اللجنة الوزارية للاستثمار ونموا ملحوظا للعائدات السياحية ونحن نسجل التزام الحكومة بالعمل على مواصلة التدابير، تحديث الإطار القانوني والمؤسسات للإقتصاد من خلال قرارات من قبيل إحداث الوكالة الوطنية للاستثمار والميثاق الوطني لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وتشجيع المقاولين والمقاولات الشابة ورفع القيود المتعلقة بالعقار لصالح الاستثمار لانشاء المناطق الصناعية والسياحية والسكنية ومواصلة عقلنة الانفاق العمومي ومواصلة التدبير النشيط للمديونية، وتصحيح تدبير المؤسسات العمومية ونسجل أيضا تجاوب الحكومة مع ما كان فريقنا البرلماني قد دعى إليه عند مناقشة القانون المالي الأخير من ضرورة الرجوع الى اعتماد السنة المدنية كقاعدة للسنة المالية، ونسجل أيضا عزمكم على مواصلة مسلسل الخوصصة وتوجيه مواردها في الميزانية لدعم القطاعات الواعدة والمؤهلة لتوفير عدد أكبر من مناصب الشغل بالإضافة الى توجهكم نحو استثمار البرامج المقررة في إطار صندق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمشاريع الاستثمارية في مجالات المناجم والطاقة وأوراش الاستعداد لاحتضان كأس العام لسنة 2006 ، وذلك لتعزيز انطلاقة الاستثمار والتشغيل كما أننا ننتظر من الحكومة الحالية أن تهتم بقطاع تفويت التسيير الذي من المنتظر أن يشمل أغلب الخدمات العامة للمواطنين في البنيات التحتية مع العلم أن هذا الموضوع خلق عدة متاعب للمواطنين نتيجة تفويت تسيير بعض الخدمات العمومية في ظل الحكومات السابقة كالماء والكهرباء والتطهير والنقل لشركات أجنبية، حيث دلت التجربة على وجود فراغ قانوني يحكم العلاقة بين الأطراف المعنية، لذا ننتظر من الحكومة وفي أقرب وقت ممكن وضع إطار ينظم تفويت التسيير ويشجع المقاولات المغربية للاقبال عليه لذا ننتظر من الحكومة الإقبال عليه ويحمي المواطنين من معاناتهم اليومية على ضوء التجربة الحالية.

السيد الوزير الأول،

السيد الرئيس،

إلى جانب الحصيلة سلطتم الضوء على الركائز التي يستند إليها العمل الحكومي في المدى القريب والمتوسط من خلال كبريات القضايا التي سبق أن التزمتم بها في إطار البرنامج الحكومي المصادق عليه في أبريل 98 ونود أن نفرد لكل هذه القضايا الجوهرية محورا في هذا النقاش الذي نريده منتظما ونتطلع أن يظل متواصلا بانسجام كامل مع المكانة المتميزة التي يعطيها الديمقراطيون للحوار كأداة للإقناع والتواصل وتعبئه الرأي العام حول المشاريع والخطط الحكومية فبقدر ما تنفتح الحكومة وفي مقدمتها السيد الوزير الأول، على الفاعلين السياسيين وخاصة المشرعين والاقتصاديين والإجتماعيين، بقدرما تحقق في برامجها النجاح المأمول وتكتل حولها كل النوايا الخيرة لتحقيق الصالح العام.

لقد جددتم التعبير عن التزام المغرب بالمسلسل الأممي لتنظيم الاستفتاء في أقاليمنا الجنوبية، كما أكدتم ما يجمع عليه الشعب المغربي من حق كل المنحدرين من هذه الأقاليم في المشاركة في الاستفتاء التأكيدي وحق كل المحتجزين في العودة الى وطنهم وقد طالعنا على نتائج تحديد الهوية بالنسبة للقبائل الصحراوية التي كانت محل نزاع وإذ نستنكر التحيز التام للمصالح الأممية للطرف الآخر وعدم قدرتها وعدم مهنيتها من أجل انصاف إخواننا، لنشجب بكل قوة هذه النتائج المزرية التي لم تأخذ بعين الاعتبار إلا 4٪ من المشاركين في عملية تحديد الهوية لهذه القبائل ونؤكد أن المغرب والمغاربة كرجل واحد يرفضون الرفض البات والرفض التام هذه النتائج محملين صانعيها عواقب ما يمكن أن يحدث من رد فعل قوي، ونؤكد أن المغرب عازم كل العزم للتصدي لهذه المهزلة وأزن ما أقول وأنه غير مستعد بتاتا أن يخوض في أية عملية كيفما كانت لا تضمن له حقوقه الشرعية والتاريخية وتؤكد مغربية اقاليمنا الجنوبية إن المغرب الذي خلص أقاليمه الجنوبية من الاحتلال الاسباني بفضل المسيرة الخضراء وقدم كل أنواع التضحيات من أرواح أبنائه بلده وبذل مجهودا تنمويا لقادر على المزيد من الصمود ليس

في صده مؤامرات الخصوم فحسب بل في بلورة واستثمار أسباب الرقي ومساهمة المواطنين مباشرة في تدبير الشؤون المحلية في إطار المبادرات الملكية التي اتخذها جلالة الملك محمد السادس أيده الله بخصوص دور المجلس الاستشاري لشؤون الصحراويين وخلق شروط التعبئة والبناء في دائرة التطور الديمقراطي الذي تعيشه بلادنا في نطاق التدابير الاقتصادية التنموية التي تنهجها، إنما فرصة لتقدير جهود قواتنا المسلحة الملكية الضافرة والترحم على شهداتنا الابرار وتحية الصمود المغربي الشامخ في سبيل حرية الأرض وكرامة الإنسان وهي أيضا مناسبة لتحفيز آليات الديبلوماسية المغربية لتطوير أساليبها وتحريك دواليها للإشعاع الذي يجب أن يلعبه المغرب في تأكيد مشروعية القضايا المتعلقة بتحرير التراب ولدوره في سياسة التعاون والسلم الدولي والتقارب بين الشعوب وتوطيد مركزه بين الدول وريادته لجمع الشمل العربي والإسلامي والكيان المغاربي والامتداد والانتماء الافريقي.

لا نخفيكم السيد الوزير الأول، أننا كنا ننتظر أن يسطر خطابكم بالخط العريض على مسألة تحرير سبتة ومليلية المحتلتين والجزر التابعة لهما، والتزام الحكومة باستعمال كل الوسائل لاقناع اسبانيا بضرورة الخوض في حوار جاد يأخذ بالاعتبار المصالح المشتركة ومبادئ الحوار بتصفية هذا الملف الاستعماري البغيظ بدل الامعان في الاسفزاز والهروب الى الأمام كما وقع يوم "9" من هذا الشهر في زيارة السيد الوزير الأول السيد أزنار للمدينتين السليبتين اللتين أصبحتا بعد استرجاع الصين لهو نكوك ومكاو آخر معاقل الاستعمار في العالم، إن بلادنا مطالبة باتخاذ اجراءات استراتيجية الضرورية والعاجلة استعدادا لاسترجاع حقوق سيادتها المشروعة على المدينتين السليبتين وهي تدابير تتعلق بالانجاز الاقتصادي والاجتماعي كما لا يخفى عليكم أيضا تهيء التجهيزات والبنيات الأساسية لكل محيط الأقاليم الشمالية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول ،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

جعلت الحكومة الرهان الديمقراطي والتخليق واستكمال البناء المؤسساتي حجر الزاوية للتأهيل الاقتصادي وتحقيق مضامين السياسة الاجتماعية، وإننا اذ نسجل باطمئنان المنحى الايجابي الذي تعرفه بلادنا في مجال حقوق الإنسان على طريق المصالحة مع الذات وطي الصفحة المظلمة تشهد عليها ملفات الاختفاء القصري والاعتقال التعسفي ومضايقة الحقوق والحريات النقابية والسياسية بالطرد والتوقيف نشيد بالعزيمة التي تطمح الى تصفية كل هذه الملفات بالتعريض والانصاف ورد الاعتبار قبل كل شيء من خلال المبادرة الملكية بتأسيس هيئة التحكيم المستقلة والتدابير الحكومية المعلنة في هذا الإطار، ونعتقد أن هذا التوجه الهادف الى سيادة ثقافة وسلوك حقوق الإنسان سيزداد مصداقية بالإضافة الى وسائل التربية والإعلام الواسع النطاق للضرب بحزم على كل حالة المس بهذه الحقوق والحريات أيا كان حجمها والجهات التي وراءها وبإنهاء كل المخلفات ومنها الرفع الفوري للحصار الظالم المضروب على الشيخ عبد السلام ياسين.

السيد الوزير الأول،

أعلنتم عن التزامكم بتعديل مدونة الحريات العامة والمسطرة الجنائية وتفعيل مامورية الضابطة القضائية، كما أكدتم العزم على تعديل مدونة الانتخابات بهدف ترسيخ دعائم دولة الحق والقانون ووضع الحقل السياسي في مأمن من ما لحقه في الماضي من انحرافات نتيجة انحياز الإدارة واستعمالها السلطة والمال والنفوذ، وإننا إذ نسجل هذا الالتزام الذي نراه من المهام الأساسية لحكومتنا في هاته المرحلة نعبر عن تجاوبنا المطلق مؤكدين مادعا اليه حزب الاستقلال من التعجيل بمراجعة القوانين والهياكل والآليات لتجري الانتخابات المقبلة في إطار الاستقامة والشفافية والنزاهة، ونذكر بأن لاشيء يمنع الحكومة من الآن أن تعمل على تعميم بطاقة التعريف الوطنية ووضع خطط لمحاربة الرشوة الانتخابية بتشديد العقوبات القانونية وتطوير آليات المراقبة وإعادة النظر في خريطة

التقطيع الانتخابي واللوائح الانتخابية والتشاور في مسألة الطريقة الأمثل للاقتراع وحدف الألوان واعتماد بطاقة التصويت واحدة لتوفير كل الضمانات القانونية والفعلية لإجراء انتخابات نزيهة شفافة تفرز مؤسسات ذات مصداقية لا يطعن فيها أحد.

السيد الوزير الأول،

إن تعزيز المؤسسات الدستورية وتعميق الاختيار الديمقراطي يقتضي من الحكومة المباشرة الفورية لعدد من التدابير ذات المفعول القوي التي دعا إليها حزبنا كإصدار القانون المنظم للمحكمة العليا للعدل التي ينص عليها الفصل 92 من الدستور باعتبارها من دعائم الديمقراطية والمراقبة إصدار القانون المنظم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تحضير مشروع القانون المتعلق بالمجالس الجهوية للحسابات من أجل إعطاء المصداقية للتسيير المالي للجماعات الترابية تعزيز سلطة القضاء تعديل الميثاق الجماعي، مراجعة قانون الصحافة بإلغاء كل التعديلات الطارئة عليه التي تحد من الحرية إعادة النظر في هياكل وأدوار سلطات الداخلية مركزيا وجهويا واقليميا ومحليا ومراجعة القانون المحدد لاختصاصات الولاة والعمال، وقد سرنا أن خطابكم أعلن عن قرار التقدم الى البرلمان في بحر هذه السنة بمشروع إصلاح شامل لنظام اللامركزية انسجاما مع التوجيه الملكي المتعلق بالمفهوم الجديد للسلطة وذلك في اتجاه ارساء الأسس البنيان الجهوي واصلاح الميثاق الجماعي ونظام العمالات والأقاليم وأعلنتم في هذا الصدد عن القرارات التي ستخدها الحكومة في ضوء الممارسة الماضية والرهانات التي تعلقها على الجهوية كاختيار استراتيجي وعلى الديمقراطية المحلية كأداة للتنمية وأعلنتم أنكم ستعتمدون ميثاقا لعدم التركيز الاداري يستند على عدم تركيز الاعتمادات، وتقوية مركز المصالح الخارجية للتنظيم الهيكلي لمختلف القطاعات الوزارية وتعزيز منهجية إعداد التراب الوطني لتحقيق شروط الاصلاحات الحكومية في قطاع التعمير التي ستقدمون مشاريعها القانونية أمام البرلمان خلال الدورة الربيعية المقبلة.

السيد الوزير الأول،

إن هذه الالتزامات كما يبدو تتجاوب مع ما دعونا إليه كي نتوجه نحو تفعيل المفهوم الجديد للسطلة كما أفصح عنه الخطاب الملكي بالدار البيضاء في 12 اكتوبر الماضي فنحن علي يقين أن كل هذه التدابير تتوقف على اعتماد الاليات القانونية والاجرائية الفاعلة التي من شأنها أن تعطي الصلاحيات واختصاصات في كل مستوى ترابي حدودها وتحصن المتعاملين من إدارة وجماعة منتخبة ومستثمرين ومؤسسات عمومية أو خاصة من كل أوجه التجاوز أو الشطط أو استغلال النفود حيث لا نفود ولا سيادة إلا للقانون والحق الذي يعلو ولا يعلى عليه.

السيد الوزير الأول،

إننا نريد من تخليق الحياة العامة لتجعل الحكومة منها أحد رهاناتها الأساسية أن تعكس مكانتها كركن من أركان النضال التاريخي وكالتزام من إلتزاماتنا الأساسية مع الشعب المغربي، وقد دعا حزبنا في هذا الاتجاه الى أن تكون الحكومة شديدة الحرص على النجاح في تحقيقه بإشارة أساسية أكدنا مرارا أنها لا تتطلب صرف أية اعتمادات بقدرما تبعث أملا جديدا وتدعم رصيد الثقة بل قد تتيح امكانيات فعلية يمكن استثمارها في السياسة الاجتماعية للحكومة، هاقد أعلنتم من جديد عن الالتزام بمواصلة أوراش اصلاح العدل والإدارة ومحاربة الرشوة واكد تم انكم ستتخدون ما يقتضيه الأمر بما في ذلك الاحالة على القضاء وهذا دليل وقد توفر تم لديكم نتائج الابحاث والتدقيقات والافتحاص في عدد من المؤسسات والجماعات وأعلنتم عن تقديم مشروع مدونة المحاكم المالية أمام البرلمان في الدورة المقبلة، وعن عزمكم إعادة تنشيط اللجان التقنية للعمالات والأقاليم بمساعدة المستثمرين ليكون بمثابة شبابيك وحيدة وعن خلق مؤسسة الوسيط في شكل مؤسسة وطنية مستقلة ذات الامتداد الترابية حماية للمواطن من الشطط والظلم في استعمال السلطة، ونحن إذ نعتبر أن كل هذه الاجراءات الجريئة ضرورية لاعضاء مضمون لمسألة التخليق نؤكد من جديد انها ينبغي أن نكون مسبوقة ومرفوقة بشتى التدابير التي مافتئ حزبنا يدعو الى اعتمادها فورا وإنهاء العمل بنظام ومنح الامتيازات بدون وجه

حق ومراجعة وضعية الامتيازات الممنوحة دون استحقاق سواء تعلق الأمر بأراضي الدولة الفلاحية اللي مشت.. أو بمقاليع الرمل والرخام وغيرها ومختلف رخص النقل والصيد بأعالي البحار وغيرها من الامتيازات الممنوحة بلا حسيب أو رقيب وقد اعتبرنا ولازال أن السلطة التقديرية المخولة للمسؤولين في هذا الشأن تشجيع على انتشار الرشوة والمحسوبية وتعميق التفاوت الطبقي والمحسوبية وتعميق مراجعة منضومة الأجور والتعويضات اعتمادا على منطلق العدالة والمردودية والملاءمة مع امكانيات البلاد اعتماد القانون والقانون وحده في صرف المال العمومي للأشخاص الذاتيين والمعنويين تفعيل قانون التصريح بالممتلكات وتدقيقه لتحديد آليات المراقبة والتتبع احترام قوانين الاحالة على التقاعد لافساح مجال العمل أمام الأجيال الجديدة، اعتماد القانون لا المرسوم لتنظيم الصفقات العمومية وضمان الشفافية وقطع باب الاحتكار والامتياز وتشجيع المقاولات الشابة والمقاولين الشباب، محاربة كل أشكال التبديد والبيروقراطية واللامسؤولية والتسيب الذي ينخر الجهاز الاداري إن مقترحاتنا بشأن تخليق الحياة العامة وتدعيم الديمقراطية تلتقي في جوهرها مع الرهانات التي أعلنتم عنها أمام مجلسنا، ونحن نعتبر أنها كفيلة بالمساهمة في تعزيز ثقة المستثمر المغربي والأجنبي وانخراط كل فئات المجتمع في البناء حتى تكون الاختيارات الحكومية الآثار المحمودة في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي.

السيد الوزير الأول،

إن العودة الى التخطيط من الملامح الأساسية للإختيارات الحكومية وقد اعتبرنا دائما ضرورة اعتماد استراتيجية شمولية تتيح مساهمة كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لبلوغ أهداف محددة توظف لها الاختيارات الحكومية بهدف تقليص الفوارق الجهوية وتأمين العدالة في توزيع الموارد ولهذا نقترح إحداث لجنة لتتبع المخطط وانجازه ترفع تقريرا سنويا للبرلمان، إن الحكم والتوقع والجميع يعلم ما تعانيه أغلبية الشعب من ضعف في مستوى العيش ومن الفقر المطلق ومن تفاقم البطالة وتفشي الأمية وضعف في تمدرس الأطفال وعزلة العالم القروي ولاشك أن هذه المظاهر وغيرها كثير عنوان إخفاق متوالي للسياسة الاقتصادية والمالية التي انتهجتها البلاد وقد أخذت الحكومة على عاتقها تحديث الإطار القانوني للمؤسسات الضروري للاقتصاد، وجعله قادرا على المنافسة الدولية وتقدمتم بمقاربة نوعيه لتمويل السياسة الاجتماعية نظرا الطبيعة تركيبة مجلس المستشارين كمؤسسة تشريعية ذات طابع تمثيلي ترابي ومهني يضم مختلف الفاعلين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، كنا ننتظر منكم السيد الوزير الأول، الوقوف أكثر على ملامح التوجهات التي ينبغي أن تستقطب عناية الحكومة بالنظر لقيمتها الاستراتيجية للمنضومة الاقصتادية والاجتماعية الوطنية وهكذا نسجل انكباب لجنة وزارية برئاستكم على دراسة مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بميثاق التربية والتكوين والتي تقرر إحالتها على البرلمان الشهر القادم اعتبارا لتطبيق الاصلاحات ابتداءا من المرسوم الدراسي المقبل ونحن نلح على تكثيف الثوابت المتعلقة بنظامنا التربوي الذي نريده أداة لتكوين الشخصية المغربية المتشبعة بمعطياتها الحضارية وهويتها العربية الاسلامية والمتطلعة الى المستقبل بسلاح العلوم والتكنولوجيات الحديثة والمؤهلة للتجاوز مع الحاجيات الاقتصادية والتحديات القارية والدولية التي تقبل عليها بلادنا، فنحتاج مرة أخرى أن نذكر بضرورة احترام روح نصوص الدستور بالحرص على احترام قيم الاسلام وإحلال اللغة العربية اللغة الرسمية مكانتها في الحياة العامة والإدارة، فأية حكومة التي تضطلع بهذه المهمة إن لم تكن حكومة التناوب وأن نحتاج الى تشديد على ضرورة توحيد المناهج التعليمية وصيانة مبادئ المجانية والتعميم، في الوقت الذي تجعل الحكومة من أولوياتها محاربة الأمية المتفشية وتأمين الخدمات المقدمة للفئات العريضة من المحتاجين والمعوزين وفي الوقت الذي تتشبث فيه بالتأهيل الاقتصادي والاجتماعي للتنمية الشاملة المتوازنة وهل نحتاج الى التذكير بأن هناك بعض القطاعات الأساسية التي تتبناها الحكومة فقد اطلعنا على التوجهات الاستراتيجية الكبرى للسياسة الوطنية للتشغيل والتدابير التي تم اتخاذها والاجراءات المقررة لامتصاص البطالة وإفساح

مجالات الشغل للعاطلين والخريجين ذوي الشهادات ولابد أن ننبه من جديد إلى أن هذه البرامج تمث غاية استراتيجية لن تعطي أكلها إلا على مدى بعيد وفي أحسن الظروف علي المدى المتوسط وجحافل العاطلين الذين تتعزز صفوفهم باستمرار لا يمكن أن نتركهم لقمة ضائعة... ولذلك نحن نذكر مرة أخرى بضرورة نهج تدابير عميقة الأثر في المجال الاقتصادي والاجتماعي كخلق تعبئة شاملة في مجال محاربة الأمية وفي مجال تجهيز العالم القروي بشق المسالك وحفر الابار وبناء المستوصفات وانشاء التجهيزات الاجتماعية والثقافية والقيام بالعمليات لحماية البيئة وحث الشباب المتطوع على المساهمة في هذه المهمة، خلق أوراش كبرى في قطاع السكن والسياحة والصناعة التي تثير فرصا وفيرة للشغل وذلك بجعل أراضي الدولة التابعة للفلاحة والتجهيز والأملاك المخزنية رهن إشارة وزارة السكنى لتشيد مدن صغرى وتجهيزات أو عمارات رهن إشارة المستثمر السياحي أو رهن إشارة وزارة الصناعة قصد إحداث مناطق صناعية، وذلك بأثمان رمزية كما يفعل إخواننا التونسيون إن مثل هذه القرارات من شأنها فتح آفاق عريضة للحد من البطالة والمساهمة في التنمية هل نحتاج الى التذكير بالدور الحيوي لقطاع مثل الصناعة التقليدية الذي يشغل ما يربو عن مليوني حرفي وحرفية، ويعول ماينا هز ربع سكان المغرب وهو القطاع المهدد بغزو قد يمحو عنه هويته واصالته وإبداعه، ويحرم آلاف الأسر وملايين المواطنين من مورد قوت يحقق لهم الستر وكرامة العيش ومساهمة فعلية مباشرة في الاقتصاد الوطني هل نحتاج للتذكير بحتمية الإصلاح الاعلامي باعتباره قطاعا أساسيا في التوعية بالقيم الاسلامية والثقافة الديمقراطية وتشجيع ابداع الفكر الغني، وقد تأخر تنفيد الاصلاحات الجاهزة لتطوير قطر سمعي بصري عمومي قادر على مواجهة المنافسة مع دمقرطته وجلعه اكثر جودة وأحسن مهنية واحترافية، وبتحرير القطاع الاعلامي في إطار مقنن يحافظ على الهوية والتعددية والاستقلالية والحرية ويساهم في رفع مستوى الإعلام المغربي ليواكب التحديات والرهانات التي عبرتم عنها وبالطبع فإن التحرير يستوجب توافقا سياسيا عميقا ووضع إطار قانوني قار يشجع الاستثمار في مجال الخدمات المتبدل الوسئط في المجال السمعي البصري واعداد قانون إطار السمعي البصري وانشاء هيئة التقنيين والهيئة العليا للإعلام والاتصال لضبط المجال وتنظيمه.

السيد الوزير الأول،

سيولي اخواني في الاتحاد العام للشغالين مناقشة المحور المتعلق بالشغل والتدابير ذات البعد الاجتماعي للاجراء والموظفين التي وردت في خطابكم أمام مجلسنا، ويهمني أن اتوقف عند الدلالات المهمة للقيم التي أضحى من المحتم على مجتمعنا أن يستعيد لها مكانتها كمحاربة الفقر والاقصاء ومساعدة المحتاج والاشعاع للتضامن كقيمة سامية لديننا الحنيف وفي تاريخنا وللأسرة كرباط مقدس له دور متعاظم في بناء أية حضارة انسانية فلم يعد يخفى على أحد الانعكاسات السلبية والخطيرة لما آلت إليه أوضاع القرى المغربية من تردي وحالة الحرمان والقهر الاجتماعي وأحزمة الفقر في المدن، سنحتاج إلى الحديث عن تفشي مظاهر الجرائم بكل انواعها والتسول بكل أشكالة والمخدرات والخمور بكل ألوانها التي تحط من كرامة المواطن وعزته ألا يستدعي هذا الوضع المتفاحش تدابير استعجالية وخطة إدماج حقيقية تنسجم مع أخلاق وقيم التكافل الاسلامي.

إن الدفعة مشحونة بعواطف التضامن وسد أزد المحتاجين والمعوزين والمعاقين التي يعطيها جلالة الملك محمد السادس والتي أصبحت ذات طابع مؤسسي بإحداث مؤسسة محمد الخامس للتضامن من نموذج للآليات متعددة الأوجه، والتي من شأنها أن تندرج في خطة شمولية ذات نفس طويل يساهم فيها كل الفعاليات المجتمع وتمتد مضامينها الى محو الأمية والاشغال ذات المثفعة العامة وأوراش التطور والبناء وتتأسس عليها كل سياسية الحكومة مادامت تراهن على التنمية الاجتماعية ومادام ازدهار كرامة الانسان هو الغاية والمنتهى لهذه الحكومة وللشعب المغربي.

إننا ننظر الى خطة إدماج المرأة قي التنمية في نسيج السياسة الحكومية كاختيار أساسي يرتقي بقيم المساواة والديمقراطية وحقوق الانسان ويصب في أهداف الرقي الاجتماعي

والاقتصادي ونعتقد جازمين أن مرجعيتنا الاسلامية ويقيننا بتلاؤمها مع مقتضيات العصر وتحدياته التي تجابه المرأة والرجل على السواء تقتضي منا حوارا موضوعيا متأنيا غايته أو لا وقبل كل شيء عدم غبن الحقوق الشرعية الانساسية للمرأة وتمتيعها بكل الصلاحيات التي تكفلها لها الشريعة السمحاء وتضمنها الثقافة الاسلامية للمرأة.

لا يفوتنا أن ننبه الى مسألة جوهرية لا يصوغ إغفالها في نطاق الاهتمامات الأساسية إذن من الواجب بذل العناية اللازمة لأوضاع الجالية المغربية بالمهجر وحمايتها من الحملات العنصرية التي تستهدفهم وتحسين الأجيال بوسائل التكوين والتثقيف للدفاع عن هويتها وانتمائها ورعاية مصالح مهاجرينا داخل وطنهم بما يليق من اعتناء وتيسير ماموريتهم للعودة أو الاستقرار.

السيد الوزير الأول،

السادة والسيدات الوزراء والمستشارين،

إن الالتزامات التي جدد السيد الوزير الأول التعبير عنها في الخطاب الذي تقدم به أمام مجلسنا تعكس إرادة حقيقية في اطلاع الحكومة بالمهام الجسيمة التي تطوقها بها سنوات من الكفاح في سبيل الاشعاع لقيام الحرية والديمقراطية والتقدم إن هذه الارادة المعبر عنها ينبغي أن تتسلح بالتعبئة أولا وبكل الوسائل القانونية والسياسية ومتطور الى عمل وانجاز ملموس من شأنه أن يتجاوب مع التطلعات المشروعة لجماهير شعبنا التواقة الى تلمس التغيير آخذة بعين الاعتبار كل الملاحظات والمقترحات الايجابية التي عبر عنها الفريق الاستقلالي بالإضافة الى الآراء لأخرى المعبرة عنها من مختلف القوى المؤمنة بدقة الظروف التي تجتازها بلادنا والمتمسكة بالنجاح ونريد النجاح لهذه الحكومة في هذه المرحلة التي يسندها بقوة ملك شاب متحمس لقيادة البلاد نحو الملموس من المنجزات على طريق التحديث والديمقراطية وتطوير المجتمع وتأهيله سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لمجابهة رهانات العهد الجديد وفي الختام اسمحوا لي السيد الوزير الأول أن أعبر لكم عن متمنياتنا بالتوفيق والسداد والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار .

الكلمة للمستشار السيد محمد الفاضلي رئيس فريق الحركة الوطنية.

* المستشار السيد محمد الفاضلي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يسعدني باسم إخواني في فريق الحركة الوطنية المنبثق عن الحركة الوطنية الشعبية أن أساهم في هذا الحوار الديمقراطي الذي جاء ليفتح صفحة أخرى من النقاش الهادئ والمسؤول بين السلطة التنفيذية والمؤسسة التشريعية ويؤسس لتقاليد وأعراف نتمنى أن تتعزز أكثر فأكثر فهذه مناسبة مواتية، بل هي أول سابقة في تاريخ المغرب أتاح لنا السيد الوزير الأول الاستاذ عبد الرحمان اليوسفي مشكورا لنتداول أغلبية ومعارضة كل من منظوره في القضايا التي تستأثر باهتمامنا جميعا ونبدي ملاحظاتنا وأحيانا انتقاداتنا ونتقدم باقتراحاتنا، وتأتي في مقدمة هذه القضايا طبعا قضية وحدتنا الترابية تلك الوحدة التي تحققت بفضل مبدع المسيرة الخضراء صاحب الجلالة المغفور له الحسن الثاني وإجماع الشعب المغربي ووفاء للروح الطاهرة للمغفور له الحسن الثاني ولقسم المسيرة الخضراء لا يمكن للمغرب ولا للمغاربة بأي حال من الأحوال أن يفرض في أي شبر من ترابه مهما كلفه ذلك من ثمن وحتى الاستفتاء التأكيدي الذي التزم به المغرب أمام المنتظم الدولي، فقد أصبح في منظورنا في الحركة الوطنية الشعبية غير ذي جدوى فكيف يستفتى المغاربة في انتماءاتهم لمغربهم أو لوطنهم وإذ كان لابد من الاستفتاء فليكن في تندوف إذ ذاك سيتبين العالم أجمع أن لا أحد يقبل المكوث بمخيمات الذل والعار المفروضة عليهم من طرف

الذين يحاولون بكل الوسائل عرقلة المخطط الأممي للاستمرار في الاستفادة بكل فتاة أو بعض فتاة من الاعانات الدولية ومباركة بعض الجمعيات الغير الحكومية الفاشلة في بلدنها والتي تبحث لنفسها عن موقع خارج الحدود، ولعل أصدق رد على تلك المحاولات اليائسة هي المبادرات السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي أبى إلا أن يشرك رعاياه الأوفياء بالأقاليم الجنوبية في تدبير شؤونهم من خلال تفعيل المجلس الاستشاري الخاص بالشؤون الصحراوية ورصد الاعتمادات المهمة لإنجاز مشاريع تنموية تضاف الى المجهودات التي بذلت من قبل، لإلحاقها لركب التنمية كباقي جهات المملكة وطبعا لن تكتمل الوحدة الترابية إلا باسترجاع المدينتين السليبتين أي سبتة ومليلية الى حضيرة الوطن.

السيد الرئيس،

لقد تتبعنا باهتمام كبير تصريح السيد الوزير الأول أمام مجلسنا الموقر وقبله أمام مجلس النواب ونظرا للاحترام والتقدير اللذين يكونهما للأستاذ المناضل عبد الرحمان اليوسفي، واعترافا له ولطاقمه الحكومي بالمجهودات التي يقومون بها لتجسيد التطلعات التي رسمها جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني ومسايرة الارادة الحازمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله في تحقيق اصلاحات شاملة ومستديمة في شتى الميادين سواء فيما يتعلق ببناء دولة الحق والقانون أو المفهوم الجديد للسلطة أو القضاء على البطالة أو ادماج المرأة أو إصلاح التعليم أو النهوض بالعالم القروي أو مكافحة الفقر والتهميش أو إصلاح العدل والادارة، وكلها أوراش ذكر بها السيد الوزير الأول في تصريحه.

إذن بالنظر الي كل ذلك ولأهمية محتويات التصريح عقدنا اجتماعا موسعا من النواب والمستشارين ووزراء الحزب برئاسة السيد محجوب أحرضان وقمنا بتفحص دقيق لكل مضامين تصريح السيد الوزير الأول وقارناه بالتصريح الحكومي وتوصلنا الى قناعة تامة أن المهم ليس تقييم الأداء الحكومي من المنظور الكمي الضيق، فالمدة الزمنية التي لا تصل الى سنتين من العمل الحكومي لا تسمح لنا بإصدار أي حكم موضوعي فالأهم عندنا أن لا ننسى أو نتناسى عمق التحدي الذي نراهن عليه كشعب وكدولة وكأمة، ذلك التحدي الكامن ببساطة في انجاح التناوب التوافقي كمدخل لإقامة دولة الحق والقانون كأداة أساسية للتناوب الديمقراطي على تدبير الشأن العام وعلى جميع المستويات هذا هو الأهم في نظرنا لأن ذلك التناوب الديمقراطي إن تحقق ونؤمن به ونؤمن بأنه سيتحقق بفضل الله وإرادة صاحب الجلالة وعزيمة الشعب المغربي وكل القوى الحية بالبلاد لن يكون فيه لاغالبا ولا مغلوب بل سيستفيد منه الجميع أغلبية ومعارضة وأمة بكاملها بل سيكون ربما قدوة لبعض الدول التي هي في مستوانا أو أقل منا، لهذا نريد السيد الرئيس نريد تنافس شريف ونزيه تحترم فيه إرادة الناخبين وفي ذلك فليتنافس المتنافسون من هذا المنطلق السيد الرئيس، طالبنا ونطالب بتكثيف فرص ومجال الاتصال والتواصل بن الوزير الأول، بصفته رئيس الحكومة والمؤسسة البرلمانية بمجلسيها لا للمساءلة الروتينية في إطار مهمتها كسلطة تشريعية أو كسلطة تراقب الحكومة كما يجري في الأسئلة الشفوية والكتابية والمحورية والانية ولكن بالإسهام أكثر فأكثر باقتراحاتنا العملية وبانتقاداتنا البناءة بهدف إنشاء رصيد هام من الإصلاحات وترسانه كبيرة من التشريعات وتراكمات في الميدان الديمقراطي للتأكيد في آخر المطاف أننا على درب التقويم والتغيير سائرون بخطى ثابتة وحثيثة، ومن تم لم أقيم حجم ونجاعة الانجازات والمنجزات التي حققتها الحكومة منذ تنصيبها، ولن أرجع الى المؤشرات الرقمية المتعلقة بمختلف الانجازات في مختلف المجالات نظرا لضيق الوقت ولا الى مساءلة الإرث ولا الى من يتحمل فيه المسؤولية، المهم عندنا هو أن تتقدم نحو الأفضل إذ أن نعمل على تقوية المؤسسات وبالمناسبة فقد أصبحت هاته المؤسسات في الآونة الأخيرة عرضة لحملات تشكيكية غير بريئة حقيقية هذه الحملة لا نعرف مصدرها ولا نعرف الهدف منها المهم هو أن نوفر العيش والكرامة لأبناء هذا الوطن أن نحافظ على الأمن والاستقرار وعلى قيمنا الإسلامية وهويتنا الوطنية وثقافتنا المغربية الأصيلة فلا وقت لنا للضياع بل علينا اختزال الزمن لمسايرة الركب العالمي ولمواجهة تحديات العولمة وبإمكاننا تحقيق ذلك فلنا ملك

شاب وطموح ومحبوب ولنا شعب واعي وذكي قادر على التكيف مع الزمان والمكان ونخبة من الأطر شابة مكونة في مختلف التخصصات والاختصاصات، وفعاليات في المجتمع المدني كلها حماس وعلى استعداد لخدمة وطننا شريطة أن تتاح لها الفرصة لتفجير طاقاتها وقدراتها الابداعية.

هذا السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

أيها السادة،

هو الأهم عندنا في الحركة الوطنية الشعبية وهو الذي سيتحكم في تعاملنا ومناقشتنا بأهم الأفكار الواردة في التصريح ومع حصيلة عمل الحكومة وبالصراحة المعهودة لن نقوم بتأييد لامشروط ولابانقاد مطلق، بل سنقترح مانراه مناسبا لإغناء الحوار الديمقراطي الذي أتاحه لنا السيد الوزير الأول مشكور.

قلتم السيد الوزير الأول، إن الاستثمار في خدمة التشغيل والتنمية الاجتماعية ونحن إذ نشاطركم الرأي نضيف أن ذلك لن يتحقق بسهولة ما لم يتم حل مشكلة العقار، نقترح إعطاء الأرض بالمجان للمستثمرين كل حسب الاستثمار التي سيوظفها وعدد مناصب الشغل القارة التي سيخلقها وإزالة كل العراقيل الادارية بل إزالة كل الإداريين الذين يعرقلون الاستثمار ولابد من منح امتيازات تحفيزية كلما ابتعدنا عن الموانئ والمطارات.

وفي ميدان الخوصصة يجب أن تشمل الأراضي الفلاحية التي ظلت حكرا على المحظوظين، ونقترح تعميم مذكرتكم حول منع مزاولة النشاط التجاري أو الاقتصادي على الموظفين لتشمل النشاط الفلاحي أيضا.

ثانيا جاء في تصريحكم السيد الوزير الأول أن لا سبيل لتقدم اقتصادي واجتماعي دون قيام مؤسسة ديمقراطية مستكملة لمقوماتها وتنشد مقومات الأخلاق والفعالية وإن هذه غاتينا جميعا.

ونحي القفزة الكبيرة في ميدان حقوق الإنسان التي أعطت اشعاعا كبيرا للمغرب في المحافل الدولية ورائدا في الدول العربية أو الافريقية والاسلامية.

أما فيما يخص مدونة الانتخابات فإننا في الحركة الوطنية الشعبية طالبنا ونطالب اليوم على هذا المنبر بل نلح في الطلب على الاسراع بتعديلها ونريد في مجلس المستشارين أن يكون لنا شرف تدشين هذه الانتخابات النزيهة بمناسبة تجديد الثلث الذي لا تفصلنا عنه إلا بضعة شهور، وعلينا أن نجتهد أكثر لايجاد صيغ مقبولة ومعقولة لتعميم تمثيلية المكونات الفاعلة في المجتمع المدني بما يضمن اشعاعا على المستوى البرلماني وخاصة مجلسنا الموقر من علماء دينيين وهيئات للأطباء وممثلين عن مهندسين والمحامون وجاليتنا بالخارج نريد توسيع هذه التمثيلية، وكل من أسدو خدمة لهذا الوطن نريد التوسيع في هذا المجلس حتى يكون تمثيل الجميع وبإمكانهم إغناء التشريع المغربي، وفي هذا الإطار وفي هذا الصدد لا نتصور جدوى من تمثيلية الجماعات المحلية دون مراجعة جدرية لميثاقها وقوانينها المنظمة مع ما يتطلب ذلك من إعادة النظر في أنظمة الاقتراع لتوفير أكبر النسب من التجانس داخل المجالس المنتخبة فالاقتراح حتى الآن لأهم باقتراع سري ولا باقتراع علني مادام بعض المنتخبين وغيرهم كثيرون يطلبون أوراق منافسيهم من الناخبين والبقية تعرفونها.

السيد الوزير الأول،

فمراجعة قواعد ومعايير التقطيع الانتخابي في كل المستويات تدعيما للتكامل الاجتماعي خاصة بالبوادي وهذا التقطيع كان يجري في ما سبق حسب المرشح وحسب ما أريد له ونريد السيد الرئيس أن نتطلع الى تقسيم يتناسب مع ما يوجد في القبائل السيد الوزير الأول نحن معكم في توحيد المدينة بقدرما نتطلع الى توحيد القبيلة، القبائل التي تم تمزيقها وتشتيتها حتى أصبحت لا تعرف لاتاريخها ولا مآلها في المستقبل.

تفعيل المؤهلات الاقتصادية والثقافية بما يخدم الديمقراطية المحلية تدعيم دور المرأة في النظام التنفيذي على كل المستويات لضمان مشاركة أكثر من نصف ساكنة المغرب في رسم خطة التنمية الشاملة والمستديمة حتى لا تبقى على هامش ما يخطط لها فكم هو عدد النساء اللواتي تمت استشارتهم أثناء تحضير المشروع

مشروع الخطة نحن نؤمن بحتمية تطور المرأة في المجتمع، ولكن تطور لا يجب أن يبعدنا عن قيم وتعاليم الدين الاسلامي ولا أن يجرنا الى نقاشات نحن في غنى عنها وأن نسمي الاشياء بمسمياتها، فالفتاة المغربية اليوم تعاني من ماتعاني منه عزوف الشباب عن الزواج وهجرتهم الي الخارج نحو الصفة الأخرى من حوض البحر الابيض المتوسط ناهك عن الأمية والفقر اللذان ينخران ما تبقى لها من حشمة ووقار فالأولوية إذن لتشغيل الشباب وتأهيله ليصبح رب أسرة ويقدم على الزواج وبذلك سنحافظ على استمرارية قيمنا الأخلاقية وتقاليدنا الدينية العريقة، ونضمن تربية صالحة لأبنائنا في مجتمع صالح ولعلكم السيد الوزير الأول تعلمون أنه يوجد في كل منزل من منازل المغرب فتاتان أو ثلاثة غير متزوجات، فشبابنا منشغل بأمور أخرى منشغل بالأصح بمشاكله الشخصية فنريد أن نشجع هذه المؤسسة، المؤسسة الزوجية لنتجنب عدة مشاكل أخرى تنتج عن عزوف عن الزواج ودائما في ميدان استكمال مقومات المؤسسة الديمقراطية لا يمكن للجماعات المحلية أن تقوم بدورها في تلبية متطلبات السكان في غياب الامكانيات المادية والبشرية الضرورية، ولا يمكن لسياسة اللامركزية واللاتركيز ان تعطي أكلها مالم يتم اصلاح العدل والادارة والضرب على يد كل متلاعب والعابثين بأموال الشعب غير مبالين بالتغيرات والاصلاحات التي نتقاسم واياكم همومها، اسمحوا لي أن أطلت في هذا الميدان لأنه يتحكم بشكل مباشر في مستقبلنا ومستقبل أولادنا وستكون لنا فرصة أخرى لمواصلة التشاور والتحاور بغية تحقيق الكرامة الكاملة لكل مغربي كيفما كان وأينما كان.

تحدثتم السيد الوزير الأول عن النظام التربوي بالمغرب في القرن 21 ونشاطركم الرأي في ضرورة وتأهيل الموارد البشرية، وكنا دائما نعتبر أن أفضل استثمار هو في العنصر البشري ليحافظ على وطنه ولكن نستغرب للكيفية التي تناول بها الميثاق الوطني للتربية والتكوين المسألة الأمازيغية، وأقل ما يقال عنها أنها جانبت الصواب وأساءت لإحدى مكونات الأساسية لهويتنا وثقافتنا المغربية الأصلية، وما نستغرب له أكثر هو أنكم السيد الوزير الأول لم تشيروا الا من قريب ولا من بعيد الى اللغة الأمازيغية في عرضكم أو تصريحكم، ونريد منكم السيد الوزير الأول جوابا واضحا ومقنعا عن مصير الأمازيغية وما محلها من الاعراب في أوراشكم المستقبلية أما نحن في الحركة الوطنية وبتعاون مع الجمعيات الثقافية سنواصل نضالنا بكل الطرق المشروعة الى أن يتحقق تعليم اللغة الأمازيغية وانصاف الثقافة الأمازيغية.

رابعا جاء في عرضكم السيد الوزير الأول تبني سياسة وطنية إرادية لتشغيل الشباب ونحن في الحركة الوطنية الشعبية نعتقد أنه بالاضافة الى ذلك يجب تشجيع المواطنين المغاربة الراغبين في انشاء مقاولاتهم بتمكينهم من التقاعد النسبي، الموظفين الراغبين في إنشاء مقاولاتهم بتمكينهم من التقاعد النسبي وكل التسهيلات والامكانيات التحفيزية، إذ ذلك سنحدد مناصب الشغل للشباب وسنحرك آليات الترقية الداخلية وفي نفس الوقت سنخلق مقاولين أكفاء وذوي خبرة وتجربة كبيرة في ميدان التسير الاداري والمالي وعلى معرفة جيدة للقوانين وبموازاة مع ذلك يجب اعفاء المقاولين الشباب من الفوائد وإعادة جدولة الدين أصل الدين، أعني بذلك إعفائهم كل من الفوائد القانونية لدينهم وإعادة جدولة في أصل دينهم كما هو جار به العمل في عدد كبير من الدول على الصعيد العالمي.

خامسا ، تحدثتم السيد الوزير الاول عن التضامن الاجتماعي المستمد من تعاليم ديننا وحضارتنا، هذا التضامن الذي يعد من خصالنا كمغاربة يقتضي منا إعطاء الأولوية للفئات المحرومة والتي لم تستفد حتى الآن من خيرات هذا البلد ويأتي في مقدمتها ساكنة العالم القروي التي عانت ولازالت تعاني من التهميش والعزلة والأمية والسكن الغير اللائق ونذرة التجهيزات الأساسية من ماء وكهرباء وظرف ونحن نعي تمام الوعي متطلبات الشعب المغربي أمام البنية الهشة لاقتصادنا وليزانيتنا المثقلة بالديون الخارجية وكتلة أجور مرتفعة مما لا يسمح بهامش ولو في حده الأدنى للتجهيز والاستثمار، فإنه من الممكن البحث عن حلول بديلة فبإمكان مثلا الاستعانة بالطائرات المروحية التي يتوفر عليها الجيش الملكي للقيام ببعض الأعمال الاجتماعية على مستوى

البوادي أو نستعملها كمراكز صحية متنقلة كذلك في ميادين اجتماعية أخرى ودائما بارتباط مع حقوق العالم القروي فنحن إن كنا نطالب بتوزيع عادل لثروات البلاد على مختلف الجهات فيجب أن يتم ذلك على تدارك ماضاع من العالم القروي منذ الحصول على الاستقلال وبقيمة مضافة لذلك، نطالبكم السيد الوزير الأول من أعلى هذا المنبر إقرار مبدأ التمييز الايجابي في تعامل الحكومة مع قضايا واشكالية التنمية القروية ونقترح عليكم تبنى هذه المقاربة ابتداء من القانون المالي المقبل وفي المخطط الخماسي لتدارك ما أغفلته أو ما عجزت عنه كل الحكومات المتعاقبة على البلاد منذ الاستقلال ولابد من اتخاذ اجراءات عاجلة والجريئة منها اعفاء الفلاحين وخصوصا الصغار منهم من ديون القرض الفلاحي على غرار ماتم العمل به في السياحة والصيد البحري ومع المستفيدين من العفو الضريبي والجبائي، فإذا كان لابد من التأدية فلتكن على أصل الدين بدلا من الفوائد المتفاحشة، التخلي عن مفهوم الشراكة كلما تعلق الأمر بالجماعات القروية لأن ليس لها ما تشارك به وتبني مفهوم التضامن ما بين الجهات الغنية والفقيرة، لأن الجماعات الفقيرة ليس لها ما تشارك به سواء في الكهرباء أو في التنمية أو في كل المشاريع ارجاع الاراضي التي سلبت من أصحابها الشرعيين إبان الحماية وتلك التي فوتت في أزمنة سابقة لكبار المسؤولين وجعلت من الفلاح الصغير أجبرا فيها عوض مالك لها ايجاد حل سريع لأراضي الجموع والگيش والاراضي الغير مشغلة، اتخاذ تدابير استعجالية لايقاف النزيف البشري المتمثل في الهجرة الى الخارج والى ضواحي المدن الحفاظ على هوية والثقافة الأصلية لساكنة العالم القروي وتمتيعها بكل خدمات الدولة.

جاء في تصريحكم السيد الوزير الأول دعم المؤسسات الرائدة في خدمة محاربة الفقر والاقصاء ونضيف بعدما نثمن على الدور الذي تقوم به مؤسسة محمد الخامس في الميدان الاجتماعي، نضيف أن المغاربة معروفون بشهامتهم وكبريائهم اصبحوا اليوم يفتقدون شيئا فشيئا مقوماتهم، أصبحنا نرى في مفترق الطرق ومحطات البنزين ما يسيئ لسمعة بلادنا ولذلك وجب التحرك بسرعة في اتجاه استئصال الفقر في مجتمعنا وشاراك كل المغاربة في التنمية حتى لا يبقى جانب منهم مجرد مستهلك ينتظر الذي يعطيه أولا يعطيه، وأي تأخير في هذا المجال يشجع علي تنامي ظاهرة الاجرام والسكر العلني والاعتداء على الممتلكات وأرواح المواطنين في واضحة النهار تحت تأويل سافر لمفهوم حقوق الانسان.

أما التدابير ذات البعد الاجتماعي لفائدة الأجراء والموظفين فنرى أنها يجب أن تشمل كل القطاعات وتنضاف الى المكتسبات التي حققها رجال التعليم والصحة بل تعزز أكثر فأكثر.

وبالنسبة للتقاعد الاجتماعي الذي جاء في تدخلكم السيد الوزير الأول، فنحن إذ نساند تفعيل الحوار الاجتماعي فإننا نلفت انتباه الحكومة الى ضرورة العدول عن اقصاء منظمات نقابية لم يكن لها الوقت بعد ولم يحين الوقت بعد للحكم عليها ان كانت غير ذي تمثيلية في غياب ظروف وشروط انتخابية نزيهة وشفافة بحيث يمكن نقابات نحكم عليهم بعدما تجري انتخابات نزيهة عاد يمكن لنا انعرفوا النقابات أو الأحزاب اللي عندهم وزن واللي ماعندهمش لأن الحكم في هذا الظرف غادي يكون حكم بلا شك ذو ضبابية، ولهذا السيد الرئيس السيد الوزير الأول، النقابة الوطنية للفلاحة لم تشارك الحكومة في أي حوار نتوصل من حيث إلى آخر بعض المراسلات تخبرنا ببعض الأنشطة، ولكن نريد المساهمة الفعالة في جميع المخططات المتعلقة بالميدان الفلاحي وبالانتاج الفلاحي وبالوضع الفلاحي.

السيد الرئيس،

التدابير التي لم تتخذها الحكومة إجمالا نحن نؤيدها ونسجلها ونؤكد على أننا على أنها تتجاوب مع تطلعات حزبنا، وأننا كنا سباقين للمطالبة بها وأخيرا أريد أن أقول بأن هذه بعض المواضيع التي أردنا أن نساهم بها رغم ضيق الوقت والتي تستأثر باهتمامنا في الحركة الوطنية الشعبية ونعمل مع حلفائنا في الأغلبية على معالجتها ولنا اليقين أن حكومة صاحب الجلالة ستتجاوز الصعاب وسنتمكن جميعا بفضل الله من بناء مغرب قوي

متماسك ينعم بالأمن والأمان والاستقرار والسلم تحت القيادة الرشيدة للعاهل المفدى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأريد أن أختم مداخلتي هذه بظاهرة لا نعرف حتى الان مصدرها والغاية منها، وهي التشكيك في كل المؤسسات ومحاولة النيل منها التشكيك في السلطة التنفيذية، وفي السلطة القضائية وفي المؤسسة التشريعية وإطلاق العنان للإشاعات والتضارب في الأراء، وما النقاش الغير البريئ حول الحصانه البرلمانية إلا جزء من ذلك نحن مع احترام القانون وتنفيده وعدم التستر على أي مخالف مهما اختلفت مستوياتهم ولكن لسنا مع النيل من سمعة وكرامة الشرفاء الأفاضل لهذا الوطن ، وعلينا أن نتصدى جميعا وبكل حزم لكل من سولت له نفسه النيل من سمعة وحرمة المؤسسات الدستورية بالمملكة والسلام عليكم.

* **السيد رئيس المجلس :**

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للمستشار السيد عبد الله الشرقاوي رئيس الفريق الاشتراكي فليتفضل.

* **المستشار السيد عبد الله الشرقاوي :**

باسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة الوزراء،

الأخت والاخوة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي لمناقشة التصريح الحكومي الذي تقدم به السيد الوزير الأول المحترم الاستاذ عبد الرحمان اليوسفي بعد مرور حوالي سنة ونصف على تحمل حكومة التناوب مسؤولية تسيير الشأن الوطني، وإذا كان البعض قد سبق له أن عاتب الوزير الأول على عدم قدومه من حين لآخر الى البرلمان، فإنه اليوم مثل الأمس يعاتبونه على المجيء وتقديمه للتصريح الحكومي بدعوى عدم التوفر على السند الدستوري والقانوني لذلك إننا لا نملك أمام هذه الدفوعات الشكلية إلا أن نسجل للسيد الوزير الأول هذا الحدث الذي يعتبر مبادرة غير مسبوقة في حياتنا السياسية ولا يمكن بالضبع فهم دلالتها وإدراك أبعادها العميقة خارج السياق المتمثل في التحولات السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي يعيشها وطننا على درب الاصلاح السياسي والتأهيل الاقتصادي واستكمال البناء الديمقراطي في عهد حكومة التغيير التي عينها المغفور له الحسن الثاني طيب الله تراه لتحمل مقاليد المسؤولية وزكاها وارث سره عاهل البلاد الملك محمد السادس أيده الله عندما أعلن تأيده للسيد الوزير الأول في إحدى خطبه.

إن التصريح في حد ذاته تعبير عن التوافق التام والتناغم والانسجام بين القوى الديمقراطية والإرادة الملكية متجسدة في تلك الاشارة القوته لانطلاق المغرب نحو آفاق تنموية وديمقراطية حقة ونهج جديد في ممارسة الشأن العام والتعاطي مع القضايا الرئيسية والرهانات الكبرى التي تهم حاضر الوطن ومستقبله.

إن التصريح الحكومي عكس ما ذهب إليها مناهضوا الديمقراطية هو إعلاء للشأن المؤسسة التشريعية واحترام لها وتكريس لدورها في التتبع والمراقبة والنقد البناء وتأسيس لتقليد يغني بلا شك الممارسة السياسية بإنزالها من أدراج النخب وتعميمها على مختلف مكونات الرأي العام الوطني ليصبح الشأن السياسي شأنا عاما متداولا بكل شفافية على أوسع نطاق بعيدا كل البعد عن الإشاعات والمغالطات التي مافتئت القوى المناوئة للتغيير تعمل على تكرسيها والترويج لها.

أيتها السيدات والسادة،

إننا نسجل ان اختيار هذا الظرف بالذات لقيام الوزير الأول بتصريح حكومي بعدما مرور تلك العاصفة من الانتقادات والحملة التي استهدفته شخصيا ينم عن حس سياسي مترفه عن الانسياق وراء ردود الفعل المسرعة.

السيد الرئيس،

إننا نغتنم هذه المناسبة ونحن بصدد تقييم الأداء الحكومي في مختلف الميادين لنذكر بالاجماع الوطني فيما يتعلق بالقضية الوطنية ولنجدد تشبتنا بالمسلسل الأممي على أساس تمكين كافة المواطنين المنحدرين من أقاليمنا الصحراوية من ممارسة الحقوق التي تكلفها المواثيق الدولية وذلك بالمساهمة في مسطرة تحديد الهوية بما فيها تقديم طلبات الطعون الهادفة الى تنقية القوائم الانتخابية من الشوائب التي علقت بها، وفي نفس الوقت نشجب كل المناورات التي يقوم بها اعداء وحدتنا الترابية من أجل إقصاء بعض اخواننا الصحراويين داعين في نفس الوقت الأمم المتحدة الى الالتزام بسلوك الحياد والانصاف لإعطاء مسلسل التسوية كامل مصداقية كما ننتهز هذه الفرصة لمطالبة الحكومة الموقرة لسن سياسة ديبلوماسية جديدة وفعالة قوامها خدمة المصلحة العليا للبلاد واعتماد معايير الكفاءة والحس الوطني في تعيين أطر مناضلة بالسفارات والقنصليات بعيدا كل البعد عن المحاباة والمحسوبية والزبونية والاعتبارات التي لا تخدم لاقضايانا الوطنية ولا أحوال جاليتنا بالخارج.

أما على مستوى أوضاعنا الداخلية الاقتصادية منها والاجتماعية فرغم مخلفات الماضي من جهة والظروف الوطنية والدولية الغير المواتية من جهة ثانية فإن التصريح الحكومي قد أبرز المجهودات الجبارة التي بذلتها حكومة التناوب الديمقراطي بدءا بتحديث الاطار القانوني والمؤسساتي الضرورين لتأهيل الاقتصاد الوطني وانعاش القطاعين العام والخاص، وذلك بتوفير الآليات القانونية وتعزيز الوسائل الكفيلة لمواجهة العولمة والمنافسة الدولية، وتعبئة كل الامكانيات المتوفرة لخلق مناخ يتيح تنشيط الاقتصاد الوطني ويعطي زخما قويا لجميع القطاعات اجتماعية كانت أو اقتصادية .

إن دعمكم السيد الوزير لقطاع الصناعة التقليدية لا يثنينا عن المزيد من الإلحاح في إعطائه ما يستحق على غرار القطاعات الأخرى خصوصا وأن هذا القطاع يساهم في التشغيل والتنمية والمحافظة على موروثنا الحضاري، وبالفعل فقد تم جني الثمار لهذه السياسة من خلال تسجيل أرقام قياسية في ميدان الاستثمار حيث بلغت 17 مليار درهم، وارتفعت مداخيل السياحة الى 19 مليار درهم مما أدى الى تزايد اختياطاتنا من العملة الصعبة بما يمكن من تغطية ستة أشهر ونصف من الواردات وفي نفس الوقت كذلك تراجع حجم المديونية الي أقل من 18 مليار دولار ورتم توفير مبالغ محترمة نتيجة محاربة التبدير والتخلي عن الكماليات في تسيير المرافق العمومية إنها أمثلة ومؤشرات على سبيل المثال لا الحصر تبين بالملموس النتائج الواعدة في السياسة الحكومية المتبعة رغم الظروف المناخية الصعبة التي عرفتها بلادنا في السنتين الأخيرتين من ارتفاع قيمة الدولار وسعر البترول في الاسواق العالمية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد واجهت حكومة التناوب الديمقراطية أزمة اقتضت مواجهتها وضع استراتيجية شاملة يتقاطع فيها الاقتصادي بالسياسي ويتفاعل كل منهما مع الجانب الاجتماعي الذي طاله الاهمال والتهميش من طرف الحكومات السابقة، غير أن الحكومة الحالية أولته الأهمية التي يستحق رغم اكراهات التوازنات المالية وذلك بخلق إطار مؤسساتي ملائم وبلورة آليات ناجعة لتدبير سوق الشغل ووضعت استراتيجية مندمجة للتنمية الاجتماعية مع إعطاء الأولوية للعالم القروي وذلك بتخصيص 3 مليار درهم لمواجهة آثار الجفاف وتزويد القرى بالماء الصالح للشرب والكهرباء بنسبة 40٪ وتسطير برنامج يؤمن منتوجا سنويا من الحبوب يفوق 60 مليون قنطار وإعفاء صغار الفلاحين من ديون القرض الفلاحي وتدعيم اقتناء الأسمدة والبذور، ومع ذلك يبقى ما تم القيام به لفائدة العالم القروي دون طموحاتنا فأوضاع البادية المغربية لازالت تفتقد إلى أبسط التجهيزات والوسائل وخير معبر على ذلك ماجاء في الرسالة الملكية الموجهة الى المشاركين في الدورة الثامنة لمجلس الشباب والمستقبل حيث قال حفظه الله :"**فعالمنا القروي لازال يعاني نقصا في ميادين التجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية ومن اتساع دائرة الفقر وانتشار الأمية وهذا النقص قد يتفاقم بفعل التأثيرات**

الحالية المتوقعة للعولمة ويصبح مصدر تهديد لاستقرار مجتمعنا وتماسكه وتقدمه إن نحن لم نهيء أنفسنا ونتخذ الاحتياطات اللازمة لمعالجة ذلك» انتهى كلام جلالة الملك.

السيد الرئيس،

إن رفع نسبة التمدرس ومحاربة الأمية والاهتمام بالمتقاعدين والعاطلين والعناية بالطفولة وادماج المرأة في التنمية عبر الخطة الوطنية كلها عناوين تعكس الاهتمام الحكومي بالأوضاع الاجتماعية كما أن ربط التعليم بالتكوين والتشغيل من شأنه فتح الباب أمام المتخرجين من الأطر العلمية والتقنية من الانخراط في المسيرة الاقتصادية والاجتماعية التي ننشدها.

كما أن إحداث وكالة للتنمية الاجتماعية والوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات ونظام السلفات الصغرى وبرنامج التكوين من أجل الاندماج تعتبر مجموعة من الاجراءات الرامية الى المعالجة لمعضلة التشغيل واستثمار الكفاءات والموارد البشرية وفي تكامل مع ذلك كانت انجازات الحكومة في مجال حقوق الإنسان بارزة للعيان من خلال المضي في اتجاه تصفية ملف الاعتقال التعسفي والاختطاف القصري والتزامها بتعويض كل ضحايا القمع والتنكيل وانصافه وإعادة الاعتبار لهم، السيد الوزير ومهما بلغت قيمة التعويضات فلن تنسي أصحابها أيام وليالي القهر والعذاب والحرمان، كما نسجل التزام الحكومة مواصلة العمل على تسوية كل الملفات العالقة.

ويبدو أن الاجراءات الواردة في العرض الحكومي والمتعلقة بتوسيع الحريات العامة الكفيلة بتأهيل وطننا ومجتمعنا لانتقال ديمقراطي عميق يتجاوز الأبعاد الدستورية والقانونية الى جعل الديمقراطية ثقافة عامة وسلوكا يوميا اعتياديا وفي نفس الاطار نصفق لإحداث مؤسسة الوسيط لتلقي شكاوي وتظلمات المواطنين كتدبير من شأنه أن يحد من استغلال النفوذ والتعسفات الادارية، وتوفير كل الامكانيات الضرورية للقيام بعملها على أحسن وجه وندعو في نفس الوقت الى توسيع الاستشارة لكل الفاعلين الاجتماعيين ومكونات المجتمع المدني لصياغة مشروع متكامل وإرساء الآليات الضرورية لتحقيق الأهداف المنشودة، ولنا اليقين أنه لن يكتمل هذا المشروع مشروع التأهيل الديمقراطي إلا بمحاربة جميع مظاهر الفساد الاداري والسياسي والقضاء على جميع مظاهر التسيب في تدبير الشأن العام ونهب الأموال العامة وفي هذا الإطار لا يسعنا إلا أن نؤيد الاجراءات التي أقدمت عليها الحكومة وتلك التي تنوي اقرارها، والواردة في هذا التصريح، ولاسيما مراجعة مدونة الانتخابات، اننا نعتبر أن اساس كل الشاكل ومظاهر التسلط والفساد السياسي والأخلاقي وتدمير الاقتصاد الوطني وانحراف المجتمع وتزييف إرادة المواطنين وخلق مؤسسات لا مصداقية لها اننا نتطلع إلى افراز خريطة سياسية حقيقية تعكسها صناديق الاقتراع لا قرار التناوب الديمقراطي المنشود، ولعل مبادرتكم الأخيرة الرامية الى رفع الحصانة عن بعض البرلمانيين ليمثلوا أمام القضاء مثل سائر المواطنين ليعد سابقة من شأنها أن تعطي المصداقية اللازمة للمؤسسة التشريعية، وتجعلها في مأمن عن كل من سولت له نفسه الاحتماء بها لارتكاب ما يحرمه القانون.

السيد الوزير الأول،

إن استمراركم في إصلاح العدل والإدارة لخطوات ثابتة سيساعد بدون شك بقسط وافر في إعادة الثقة للمواطن المغربي بشكل عام وللفاعلين الاقتصاديين بشكل خاص لما لذلك من انعكاسات على مسار الدينامية الاقتصادية التي لا يمكن أن بنحو نحو الاستقرار والنمو إلا في ظل مناخ سليم يوفر الثقة لمؤسسة القضاء ويجعل منها سلطة تتميز بالاستقلالية والفعالية.

إننا نثمن مشروع إصلاح الميثاق الجماعي الذي طالما نادينا به بل خصصنا له سبع مناظرات وطنية انتجت مئات التوصيات كان مصيرها رفوف الوزارة الوصية وبهذه المناسبة نطالب بتجسيد المفهوم الجديد للسلطة في الممارسة بالانصات لهموم المواطنين وتوفير أمنهم وحماية ممتلكاتهم وأعراضهم واحترام إرادتهم كما نطالب في نفس الوقت محاسبة كل المسؤولين في الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية التي أثبتت عملية الافتحاص وتدقيق

الحسابات تلاعبهم بالأموال العمومية وإهدارهم للإمكانيات التي ما أحوج بلادنا إليها كيفما كان مركزهم الاجتماعي والعائلي ونجدد في نفس الوقت مطالبتنا بوضع حد للامتيازات والمعاملات التفصيلية مما ولد لديهم الغبن والإحباط وفي نفس الإطار الاهتمام بأوضاع الطبقة العاملة ندعو حكومة التغيير الى إبداع صيغة جديدة كفيلة بتفعيل الحوار الاجتماعي وبعث روح الشراكة الحقيقية بين اطراف الانتاج للخروج بالنتائج المرغوبة والالتزام بما وقع الاتفاق عليه خدمة للاقتصاد الوطني وتأهيله لمواجهة التحديات وإقرار العدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدة والسادة ،

إننا نعتبر التصريح الحكومي وما تضمنه من مشاريع وإيحاءات مرحلة ثانية من زمن التناوب ستطبعها بالتأكيد وبدون شك قرارات حاسمة في كل المجالات وبوثيرة أسرع من السابق لنتمكن في تسابق مع الزمان من تدارك النقص المهول الذي نعاني منه على شتى المستويات، اننا كفريق اشتراكي نجدد دعمنا لحكومة التناوب ونثمن تصريح السيد الوزير الأول، كما نسجل هذه الممارسة الجديدة لاشاعة ثقافة سياسية قوامها الحوار والانصات والمكاشفة من أجل ضبط المسار وتصويبه نحو ماهو أفضل لوطننا ومواطنينا.

ولا يسعنا في الأخير إلا أن نعلن تأييدنا لمضامين الخطاب تجاوبا مع طموحاتنا وتطلعات شعبنا للحياة الكريمة وصون حقوقه وحرياته واستكمال بناء دولة المؤسسات وإقرار الديمقراطية الحقة شكرا لكم.

* **السيد رئيس المجلس :**

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد رحال الزكراوي رئيس فريق التجديد والتقدم الديمقراطي فليتفضل.

* **السيد المستشار رحال الزكراوي :**

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدة والسادة الوزراء ،

السيدة والسادة المستشارين،

قبل مناقشة العرضين الهامين اللذين تفضل السيد الوزير الأول بتقديمهما أمام ممثلي الأمة في المجلسين، أود باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي بمجلس المستشارين أن أقف عند ما نعتبره أحد أهم المغازي التي تنطوي عليها مخاطبة السيد الوزير الأول للبرلمان في هذا الظرف السياسي الدقيق.

أيها السيدات ،

أيها السادة ،

إن مبادرة السيد الوزير الأول تأتي في تقديرنا لتذكر كافة الأطراف والقوى والجهات المعنية بتجربة التناوب وكل من تبادر الى ذهنه النسيان أو التناسي لأن هذه التجربة انتقالية في جوهرها وأبعادها وطبيعة المهام المطروحة عليها وفي سبيل تحقيقها، وبأن قرار إحداث التناوب كانت ولاتزال تؤطره أطراف ثلاثة: جلالة الملك، الاحزاب السياسية ومجموع ممثلي الشعب المغربي من فاعلين اقتصاديين وثقافيين، ونقول للأحزاب السياسية رغم الدور الطلائعي الذي لعبته ولازالت تلعبه القوى الوطنية الديمقراطية إخراجا وتنفيذا لأن اللحمة السياسية التي تقوم عليها حكومة التناوب، تتألف من سبعة أحزاب انخرطت في ميثاق التناوب والتزمت باحترام مقتضيات وضوابط ترجمته الى عمل حكومي وتشريعي، ونقول للاحزاب السياسية كذلك إن أحزاب المعارضة التي تحتل الآن موقع المعارضة لم تتركها انطلاقة المرحلة على قارعة الطريق وهيأ لها واضع التجربة التناوب مكانة داخل الركب وفرصة التكيف والتأقلم مع ما أقره التاريخ المغربي من تحول مقابل التزامها بمقتضيات الميثاق المؤسس للمرحلة ونرجوا أن تكون هذه الاحزاب قد فهمت دورها كما نقول مجموعة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لأن

السنوات والشهور التي خصصت لبلورة الشروط العامة المفضية الى التناوب تميزت بالتزام مختلف المؤسسات الممثلة للقطاع الخاص في إطار مواثيق مكتوبة أو غير مكتوبة ومن خلال انخراطها المبدئي في مسلسل إصلاح مؤسستي شامل بالإنضباط المقتضيات السياسية العامة لمرحلة التغيير وفي ذات الوقت شكلت الاتفاقيات والاجراءات التي حررت التمثيلية النقابية من عقود القمع والتهميش السياسي أول وأهم بند إجتماعي ضمن لائحة البنود العديدة والمتداخلة التي هيأت لتجربة التناوب ولم تكن الحكومة القائمة أثناء توقيع اتفاقية فاتح غشت 96 معنية بهذه الاتفاقية لامن بعيد ولا من قريب رغم إشرافها الشكلي عليها لقد كانت هذه الاتفاقية شأنها في ذلك شأن كل الاصلاحات والإجراءات التي تمت قبل 4 فبراير 98 كالقانون الانتخابي والتعديل الدستوري تتغدى سياسيا من روح ماكان المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، والقوى الوطنية والديمقراطية بصدد التهيء له من الانتقال، وتعتبر حكومة التناوب أول حكومة معنية سياسيا وتاريخيا ومنطقيا للاشراف على كل اتفاقية والاجراءات التي تمت ضمن التهيئ للتجربة الحالية .

أيها السيدات والسادة،

إن تسطيرنا على هذا المغزى الأساسي لوقفة السيد الوزير الأول أمام ممثلي الأمة لا يدخل ضمن استعراض المسلمات لاضفاء بعض الاحتفالية فمصل هذا السلوك ليس من سيمنا إنما خاصما الى ضرورة التذكير الملح والمستمر بهذه المسلمات لأن العديد من الأطراف التي انخرطت في مختلف المواثيق المؤسسة للمرحلة الانتقالية قد بدأت منذ مدة بنفس المسلسل وبالتراجع عن التزاماتها من خلال افتعال أسباب واهية من حيث الشكل ونفس المشبوهات الخلفية من ناحية المضمون إن التجربة مقبلة على تدشين سنتها الثالثة، وهذا في ذاته انجاز تاريخي أربك كثير من الحسابات الضيقة والتجربة ماضية كذلك إن شاء الله الى استنفاد مدتها الدستورية متمتعة بدعم جلالة الملك ومساندة الشعب المغربي واحترام العالم، إلا أن هاتين السنتين الأوليتين قدأبرزنا أن التجربة في حاجة الى فتح ورش حقيقي للتأهيل السياسي بما يلزم من حزم وشفافية حتى لا يختلط الحابل بالنابل مرة أخرى ونضيع على أنفسنا وعلى المغاربة ما نحن بصدد انجازه من تحول تاريخي وعلى كل الأطراف أن تحترم التزاماتها بما فيها أحزاب المعارضة التي نعتبرها ملتزمة ضمنيا لانجاح هذه المرحلة التاريخية على أن ينطلق كل نقاش من توابت تاريخ 4 فبراير 98 والاجراءات التي مهدت له كلحظة تاريخية تأسيسية تحدد كل الأبعاد والتطورات الأخرى في تاريخ المغرب الحديث، من هذا المنطلق السيد الوزير الأول فإننا نؤكد في فريقنا وحزبنا حزب التقدم والاشتراكية والحزب الاشتراكي الديمقراطي اننا نتشبث بالتزاماتنا إزاء حكومة التناوب ونعتبرها اختيارا استراتيجيا لا رجعة فيه ونؤكدرتقتنا في شخصكم بصفتكم رجل هذه المرحلة فاختيار صاحب الجلالة الحسن الثاني رحمه الله لكم لقيادة البلاد في هذه الظروف العصيبة التي كانت تهدد البلاد بالسكة القلبية وتجدد الثقة فيكم من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إنما هو تأكيد لإجماع الشعب المغربي وقواه الحية حول أهداف هذه المرحلة التاريخية وما يمثله موقعكم السيد الوزير الأول بالنسبة لهذا الاجماع .

كما نثمن عاليا الانجازات التي حققتها الحكومة في هذه الفترة من حياتها رغم قصرها ونعبر عن اتفاقنا مع البرنامج المستقبلي الذي أعلنتموه ونعتبره من صلب برنامجنا وأهدافنا إن أي تقييم لعمل الحكومة في هذه الفترة يجب أن لا يقاس بالنظر الى الخصاص المهول الذي ورثته حكومة التناوب من التجارب العجاف للحكومات السابقة بل وبوثيرة العمل نفسها رغم حجم الانتظارات الكبيرة لجماهير شعبنا وللذين ينعتون الحكومة بالفشل والتقاعس في الأداء نقول مابالكم بالحكومات التي ساهمتم فيها والتي كانت تبارح مكانها إن لم تتراجع الشيء أدى بالبلاد الى المأزق الذي تعيش فيه .

أيتها السيدات أيها السادة،

من نفس المنطلق المشار إليه أعلاه كذلك نطرح أمامكم ملاحظتنا حول برنامج الحكومة والتي هي دعامة لهذا البرنامج

وتكميلاله وتدقيقا لبعض مضامينه فقضية الوحدة الترابية تبقى هي أم القضايا بالنسبة إلينا فلا تراجع ولا مساومة في هذه القضية المقدسة ونحن إذ نؤكد تشبتنا بأفاليمنا الجنوبية وبمسلسل التسوية الأممي الذي وافق عليه المغرب نعلن في نفس الوقت أنه لا مجال لتطبيق أي قرار كيفما كان نوعه إذا لم يساهم فيه كل أبناء الصحراء المغربية كما ندد بالمناورات التي ترمي الى إبعاد عدد منهم من مواطنين مغاربة صحراويين عن المشاركة في الاستفتاء التأكيدي لمغربية صحرائنا ونطالب الحكومة بالمضي قدما في تجسيد التوجيهات الملكية الجديدة بما يتعلق بطرق وأساليب تدبير الشؤون المحلية في أقاليمنا الجنوبية والقطع مع المقاربة القديمة التي أدت نتائجها إلى احداث شتنبر وأكتوبر 1999 وأن تفتح بجدية ملف سبتة ومليلية والجزر الجعفرية مع الجارة اسبانيا وفيما يخص حقوق الإنسان فإن القرارات الأخيرة التي اتخذها صاحب الجلالة في هذا الشأن غيرت وجه المغرب على الصعيد الدولي وقطعت الطريق على كل الذين كانوا يصطادون في الماء العكر ويتربصون الدوائر ببلادنا بضرب كل مكتسباتها وجعلت المغرب الأن مضربا للأمثال فالطي النهائي لحقوق الانسان ورجوع المغتربين وتكوين لجنة مستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القصري والاعتقال التعسفي وإعلانكم السيد الوزير الأول عن قراركم لصرف اعتمادات مالية تقدم كتسبيقات للمتضررين منهم في حاجة إليها كل هذه مكتسبات ديمقراطية للشعب المغربي، وهنا لابد من التذكير لعل الذكرى تنفع أولائك الذين اكتشفوا مصالحة حقوق الإنسان في الآونة الأخيرة الي جانب أشياء أخرى كالسياسة والمعارضة أن هذه الانجازات والانتصارات ليست هدية من أحد ولن تقطر غيثا من السماء بل هي ثمرة نضال وكفاح مريرين وشاقين للشعب المغربي وقواه الحية نضال أدى فيه المناضلون الشرفاء الثمن غاليا بحياتهم بحملهم راية الحريات العامة وحقوق الانسان في فترة العسر والضيق، كان فيه مجرد التكلم عن السياسة تعتبر جريمة وبالأحرى الخوض فيها وممارستها، إننا نذكر فقط فلسنا من دعاة المتابعات ولا الإنتقامات فمستقبل المغرب أمامه وإذا كانت قيم التسامح والديمقراطية تفرض علينا الجلوس الى جانب بعض المسؤولين عن عهد هذه الفترة في الحفلات والمناسبات فهذا لا يعني أن ننسى إن ايماننا بمستقبل بلادنا يعني بالمقام الأول تبيان حقيقة تلك الفترة نت تاريخنا وتدينها وتعليمها لأبنائنا حتى لا ننسى وحتى نضمن ايضا كون فترة الظلام تلك لن تتكرر وعلى كل القوى الحية بالبلاد أن تلتزم بميثاق وطني لحقوق الانسان وتعلنه بيانا للناس ولن تكتمل هذه الملحمة فقد صار من الضروري إعمال الدستور والقيم الديمقراطية لرفع الاقامة الاجبارية المضروبة على السيد عبد السلام ياسين على أن يتقيد كل من يرغب في العمل في الحقل السياسي بضوابط هذا الدستور وهذه القيم الديمقراطية علما بأن الدين الاسلامي الحنيف هو ملك موسع لكل المغاربة لا يجوز احتكاره من طرف أي تيار سياسي .

إن حقوق الانسان كذلك هي بناء دولة قوية تكون قادرة على فرض احترام هذه الحقوق فالحريات العامة والفردية لا تعني الفوضى والتسيب وانما تقوم على احترام المؤسسات والقانون وحرية الغير.

وبناء هذه الدولة القوية يفرض تفعيل المؤسسات وقيامها بدورها كاملا وسن قوانين تضمن التمثيلية الحقيقية للمواطنين وتقطع مع الممارسات التزيفية السابقة وتعميق الديمقراطية الجهوية والمحلية وتخليق الحياة السياسية وإعادة النظر في الهياكل الادارية بهدف... الا تمركز الاداري والتقليص من تدخل الادارة المركزية في ميدان التسيير واصلاح القضاء وجعله يعطي لكل ذي حق حقه وتفعيل أجهزة المراقبة والتفتيش في كافة القطاعات والضرب على كل من سولت له نفسه المس بمصالح المواطنين وهو ماجئتم به السيد الوزير الأول في تصريحكم أمامنا ونحن نباركه ونؤيده.

أيتها السيدات والسادة،

إن احترام حقوق الانسان يعني كذلك تمتيع المرأة المغربية وهي نصف المجتمع بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية كاملة غير ملموسة وإدماجها في مسار التنمية والانتاج، ونحن نرى السيد الوزير الأول في مشروع الخطة التي تقدمت بها الحكومة في

مارس 99 الإطار الحقيق والصحيح لبلوغ هذا الهدف، وهي في اعتقادنا الحد الأدنى الضروري الذي بدونه سيظل المغرب عاجزا عن الانخراط في ركب التنمية والحداثة، على أن تطبق بكاملها ولقد ابتهجنا كثيرا للضجة التي أثارتها هذه الخطة وهي لازالت مشروعا ضجة مع الأسف من داخل الأغلبية الحكومية نفسها، بل إن البعض ذهب الى استغلال بيوت الله للدعوة الى ضدها جل حتى الدعوة الى الفتنة، ففي الوقت الذي من المفروض أن يكون مشروع الخطة الوطنية لادماج المرأة في التنمية موضوع نقاش هادئ جدي ومسؤول يساهم فيه الجميع ويدلي فيه كل طرف بدلوه خدمة لقضية التنمية فرأت بعض الجهات الى افتعال المواجهة وتمادت في شن حملات التكفير ضاربة عرض الحائط كل قواعد الحوار والجدال بالتي هي أحسن، إن عناصر الخطاب المعتمد من قبل المناهضين للخطة يقوم على مجموعة من المغالطات نجملها فيما يلي:

1. كون الخطة الوطنية لادماج المرأة في التنمية، فإذا كان الجميع يعلم أن انجاز الخطة إنما تم بفضل منهجية تشاورية وبمساهمة مغاربة ومغربيات وطنيون ووطنيات، مسلمون ومسلمات همهم الأساسي عزة هذا الوطن فإن ترديد أسطورة تمويل البنك العالمي لتحضير هذه الخطة ينم عن سوء نية واضحة إذ لو سايرنا منطق التكثير بحجة التمويل الأجنبي لأقحمنا البلاد في متاهات وسجالات مغاوطة بل وجب الحكم للتكتير كل المشاريع والبرامج والأنشطة التي يساهم في تمويلها البنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية المانحة، وللذين يعلمون على تغدية الفتنة نقول لماذا تحرموا على الناس ما تحللونه لأنفسكم ويرى أصحاب الخطاب المناهض للخطة كذلك مرجعية الخطة غريبة عن هويتنا ومقومات حضارتنا الدينية والثقافية وهذا قول مردود عليه بدليل ما أكده نص مشروع الخطة من أن مرجعيتها هو دستور المملكة المغربية ولسنا في حاجة الى التذكير بأن أحد العناصر، وأهم العناصر الدستور هو التشريع الأساسي في بلادنا هي الشريعة الاسلامية، وتمسك النص الدستوري الذي أجمع عليه كل المغاربة بحقوق الانسان كما تعارف عليها المجتمع الدولي، إنما يؤشر على دخول بلادنا عهد العدالة والديمقراطية والعصرنة وكل من يسعى لمقاومة هذا التوجه، يجب عليه أن ينتبه لأنه يناور خارج الاجماع الوطني.

أيتها السيدات والسادة،

إن حقوق الانسان تعني كذلك حقه في التعليم والتربية والتكوين فلا خير في أمة نصف أبنائها لا يعرفون القراءة والكتابة وقد بينت كل الدراسات بما فيها المغربية وحتى تلك الممولة من طرف المؤسسات الدولية ما للتعليم والتكوين من أثر على شخصية المواطن ومردوديته في أداء واجبه في كل الواجهات، زد على هذا حاجيات البلاد الى طاقاتها البشرية لولوج الألفية الثالثة والتأهيل من أجل البقاء والاستمرار، وقد استبشرنا خيرا بالنتائج التي وصلت إليها اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين والأوامر التي أعطاها صاحب الجلالة من أجل البدأ في التطبيق لهذه النتائج مع بداية السنة الدراسية المقبلة، ولقد سجلنا بتقدير كبير كذلك أن الحكومة ستقدم الى البرلمان في جلسة استثنائية مشاريع وقوانين بهذا الصدد، ونحن إذ نحيي هذه المبادرة نتمنى أن يكون من بين هذه المشاريع مشروع قانون يقضي بإنشاء وكالة وطنية لمحاربة الأمية نظرا لمانوليه لهذا الموضوع من أهمية ولأن فريقنا قد تقدم بمقترح قانون متكامل في هذا الشأن طالبت منا الحكومة سحبه في انتظار أن تأتي هي بمشروع أشمل.

أيها السيدات والسادة،

وأخيرا وليس أخيرا فإن احترام حقوق الانسان يستدعي خلق مناصب شغل وتوفير مصادر العيش الكريم لكل المواطنين، فإذا كاد الفقر أن يكون كفرا فإن الفقر وانعدام الشغل والبطالة هم كذلك مصدر للفتنة ولعل للأحداث التي عرفتها بلادنا خلال سنوات 81و84و91 لدلالة على ذلك، ونحن إذ نثمن كل ما تقوم به الدولة ملكا وحكومة من أجل محاربة الفقر وإيجاد الشغل فإننا نرى أنه من الضروري دعم المقترحات التي تضمنها تصريح السيد الوزير الأول بفتح أوراش كبرى ترمي الى ايجاد الشغل لكل المواطنين كيفما كان مستواهم وتعزيز القوة الانتاجية للبلاد على أن تعطى الأسبقية

للسكن الاجتماعي والطرق الكبرى، وفك العزلة عن العالم القروي في كل المجالات.

السيد الوزير الأول،

لقد تعمدنا أن تكون حقوق الانسان منطلقا لتحليلنا لتصريحكم ايمانا منا بكون الانسان محور أي سياسة تنمية، وهذا بالضبط مادافعتم عنه طيلة حياتكم المليئة بالبذل والعطاء وهو ما نعتبره أكبر ضمانات على أن عملكم في النضال يستواصل على الواجهة الحكومية بمعية فريقكم الحكومي، وبدعم من جلالة الملك محمد السادس حتى يتحقق مانصبوا إليه جميعا لاخراج المغرب من الضيق الذي تسببت فيه سياسة العقود الماضية والسلام عليكم.

* **السيد رئيس المجلس :**

شكرا للسيد المستشار.

رأفة بالسيد الوزير الأول، وبكل من يتتبع هذه الجلسة هل يمكن التوقف لمدة عشرة دقائق، أطرح السؤال السيد الوزير الأول ماكاين مانع 10 دقائق فقط ثم نلتقي للاستماع الى آخر التدخلات شكرا.

بسم الله، استئنفت الجلسة.

الكلمة الآن للمستشار السيد رحو الهيلع رئيس فريق جبهة القوى الديمقراطية فليتفضل.

* **السيد المستشار رحو الهيلع :**

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أعرض أمامكم رأي فريقنا فريق جبهة القوى الديمقراطية في التصريح الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام البرلمان بمجلسيه، والذي جاء في ظرفية سياسية كانت في أمس الحاجة الى هذه المبادرة الايجابية التي ترحب بها ونثمنها، والتي مكنت الحكومة من التواصل مع ممثلي الأمة وعبرهم مع مجموع الرأي العام الوطني.

إن الظرفية السياسية التي نعيشها منذ يوليوز الماضي تميزت بفقدان وطننا لقائد عظيم جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، والذي تمكن بحنكته وحكمته من وضع بلادنا في مسار التنمية والتطور الديمقراطي المستمر كما تتميز هذه الظرفية باعتلاء عرش مملكتنا من طرف ملك شاب ديناميكي وديمقراطي، أطلق منذ البداية إشارات قوية ومعبرة تنم عن طبيعة العهد الملكي الجديد عهد التجديد والتلاحم التام بين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ومجموع الشعب المغربي والشباب بوجه خاص، هذا التلاحم يتعزز بوجود حكومة تحالف القوى الديمقراطية ببلادنا والتي لم يتردد جلالة الملك في دعمها ومنحها ثقته الكاملة منذ أول خطاب لجلالته، والتصريح الذي قدمه السيد الوزير الأول أمامنا بين مما لا يدع مجالا للشك أن هذه الحكومة جديرة بهذه الثقة وبدعم قوى التقدم والديمقراطية ومجموع الشعب المغربي وأنها تعمل بانسجام تام مع التوجهات السامية لجلالته.

ومن ناحية أخرى، لابد أن نثير الانتباه أن قضيتنا الوطنية الأولى تعيش منعطفا حاسما أمام تجدد مناورات الخصوم، والتي تتمثل من بعض الأوساط الأممية الأمر الذي بينه الاعلان الأخير عن اللوائح المؤقتة للمؤهلين للاستفتاء إن هذه الوضعية تتطلب منا جميعا تقوية الوضع الداخلي والاستمرار في العمل بالروح التوافقي ووضع مصلحة بلادنا فوق كل اعتبار فئوي أو انتمائي أو حزبي.

أيتها السيدات والسادة،

يأتي تصريح السيد الوزير الأول ليجيب عن مجموعة من التساؤلات التي طرحت في الساحة السياسية في المدة الأخيرة بعضها يتعلق بمسار ومصير تجربة التناوب وبعضها بمنجزات الحكومة منذ تنصيبها ومدى انسجام العمل الحكومي مع التصريح الذي قدمته أثناء التنصيب، وتساؤلات أخرى حول ماتنوي الحكومة

القيام به في المدى القريب والمتوسط للاستجابة للانتظارات انتظارات المجتمع المغربي وللأمال التي تعلقها على هذه الحكومة لقد بينت هذه المبادرة أن الحكومة واثقة من نفسها ومن جدية ما تقوم به وواثقة من أغلبيتها البرلمانية التي تدعمها بفعالية وحرص على النجاح وهذا ما تبين فعلا من خلال تدخلات فرق الأغلبية بالمجلسين.

إننا في فريق جبهة القوى الديمقراطية تعبر عن ارتياحنا لهذه النتيجة السياسية الهامة. التي تمخضت عن هذا الحدث حدث تقديم تصريح للوزير الأول أمام البرلمان ذلك أننا قمنا منذ البداية بدعم هذه التجربة باقتناع ووضوح، وحرصنا على نجاحها اعتبارا منا أن نجاح حكومة التناوب هو نجاح لبلادنا ولمسارها الديمقراطي والتنموي وجاء تصريح السيد الوزير الأول ليجيب عن التساؤلات المتعلقة بمنجزات العمل الحكومي، خاصة مع تزايد الحديث البطء وتصاعد موجة الانتقالات التي يتغاظى كثير منها عن الجهود المبذولة والتي بينها تصريح السيد الوزير الأول بدقة ووضوح وهكذا فإننا نسجل في فريقنا أهمية ما تم إنجازه من طرف الحكومة رغم ثقل الإرث وتعدد الإكراهات والعوائق، ولابد أن نشير أن الإرث الماضي لا يتعلق فقط بالعجز على المستويات المالية والاقتصادية والإجتماعية بل أيضا على مستوى النصوص التشريعية حيث أن كثيرا من القوانين المنظمة لنشاط مختلف القطاعات أصبحت نصوصا متقادمة وغير قادرة على مواكبة التطورات فالإصلاح لا يتوقف فقط على الارادة السياسية، بل لابد له من أدوات قانونية الأمر الذي تداركته الحكومة واستطاعت تهيئ عدد كبير من مشاريع القوانين بعضها كان ضروريا لتطبيق ما ورد في التصريح الحكومي من برامج إصلاحية وأخرى مرتبطة بمحيط المقاولة وتنمية الاستثمار الذي تراهن عليه بلادنا لتحقيق التنمية وحل كثير من المشاكل الاجتماعية وعلى رأسها مشكلة البطالة.

ومن جهة أخرى، لابد أن نسجل أن الحكومة تمكنت وفي ظروف صعبة من تحقيق التوازنات الكبرى بحصر عجز الميزانية في أقل من 3٪ والتضخم في 1٪ ولابد أن نشير إلى الأهمية الكبرى لهذه النتيجة الأخيرة، إذ إن نسبة التضخم تؤثر مباشرة في القدرة الشرائية للمواطنين كما ارتفعت نسبة احتياطاتنا من العملة الصعبة ونسبة الاستثمار غير أن لابد أنه نسجل السيد الوزير الأول أن هذه النتائج الإيجابية لن تنعكس إيجابيا على المستوى الاجتماعي خاصة فيما يتعلق باستمرار البطالة رغم المجهود الذي بذلتموه بسن مجموعة من البرامج مثل برنامج التشغيل الذاتي وبرنامج التكوين التأهيلي وإنشاء مجموعة من الوكالات التي تهدف الى تنمية الاستثمار وانعاش سوق الشغل، إنه خلل يبين عن ضعف هذه البرامج لاحتواء أزمة البطالة فلابد إذن من الانكباب على دراسة هذا الخلل وتقويمه ببرامج جديدة أكثر فعالية وقدرة على حل معضلة البطالة دون أن يعني هذا استهانتنا بالبرامج التي اعددتموها، لقد آن الأوان بعد أن تمكنتم من تحقيق التوازنات المالية أن تتوجهوا بأهمية أكبر وبمجهود مضاعف نحو تحقيق التوازنات الاجتماعية عبر برامج كبرى وطموحة قادرة علي تفجير الحماس الوطني وتعبئة مجموع الشعب وكل فعالياته.

واسمحوا لنا السيد الوزير الأول، أن نسجل أن انشغالكم بالعالم القروي يستحق كل التنويه غير أن ما انجزتموه يظل دون مستوى آمال سكان البوادي والقرى، فأهم ما يمكن تسجيله بهذا الخصوص هو البرنامج الحكومي لمحاربة آثار الجفاف، وهذا البرنامج رغم ضعفه لم تتمكن الحكومة من تطبيقه كاملا كما أن الفلاحة المغربية ونظرا للظروف القاسية التي مرت بها فإن تتطلب اجراءات أكثر جرأة من إعفاء بعض صغار الفلاحين من ديون القرض الفلاحي بينما أزمة الفلاحة المغربية عامة كما أن الدعم المقدم للبذور والآليات ليس له كبير لأثر على تكلفة الإنتاج الفلاحي والتي مازالت مرتفعة بأثمان الكازوال والأسمدة وسوء التسويق.

ولابد أن نؤكد لكم السيد الوزير الأول أن المواطن ينتظر أن يلمس في حياته اليومية جدية عمل حكومتكم وتوجيهها المخالف للحكومات السابقة خاصة في مجال تعاونه مع مختلف إدارات ومؤسسات الدولة حيث مازالت الرشوة طريقا للاستماع للمواطن وقضاء حاجاته العادية والبسيطة نحن نتفهم السيد الوزير الأول صعوبة تغيير عادات في الادارة تراكمت لعقود من الزمن لدى

السلطات المحلية والجماعية والمحاكم والمستشفيات وغيرها من الادارات العمومية ،حيث في كل مكان يجب أن تدفع وفي كل مكان يوجد موظفون غير نزهاء ولاهم لهم سوى ابتزاز المواطن حتى وسط بعض من هم مؤتمنون على صحته أو من هم مكلفون قانونيا وأخلاقيا بإنصافه إذا تعرض لاعتداء على جسده أو ممتلكاته، ومن المؤسف القول أن لاشيء قد تغير بشكل ملموس رغم نوجيهاتكم ومجهوداتكم التحسيسية التي تبين انها غير كافية أمام شمولية الظاهرة، فالمطلوب السيد الوزير الأول، اتخاذ اجراءات صارمة تأديبية مع القيام بحملات وطنية واسعة لمحاربة الرشوة واشراك فعاليات المجتمع والشعب برمته في هذا العمل الوطني النبيل.

أما بالنسبة للتساؤلات المتعلقة بالبرامج المستقبلية للحكومة فإننا نعتبر أن ما أعلن عنه التصريح من اجراءات ملموسة يدعو الى التفاؤل بالمستقبل في وقت نحن بحاجة الى تجديد الأمل والانسجام مع العهد الجديد، ومواكبة وثيرة عمل وقرارات جلالة الملك وبالفعل فإن ماحمله التصريح يسير في هذا الاتجاه، فهناك استمرارية في دعم الديمقراطية وترسيخ دولة الحق والقانون ولا يمكننا سوى التعبير عن ارتياحنا لعزم الحكومة على الاصلاح الشامل لنظام اللامركزية، وتخليق الحياة العامة عبر إلغاء نظام الامتيازات وتقديم المتورطين في نهب أموال الشعب الى العدالة وإحداث مؤسسة وطنية للنظر في شكاوي المواطنين على غرار مؤسسة الوسيط أو محامي الشعب وكذانية الحكومة بمراجعة نظام الأجور ونظام المعاشات وإصلاح الإدارة والقضاء وإدماج المرأة وإصلاح النظام الانتخابي وغيرها من الاصلاحات ذات الطابع التقدمي الواضح ولا يسعنا سوى دعمها بقوة لكونها تنسجم مع طموحات شعبنا وميثاق جبهة القوى الديمقراطية التي نتشرف بتمثيلها في هذا المجلس الموقر، كما نسجل للحكومة الروح الوطنية التي عالجت بها ملف الصيد البحري وقرارها الصارم بعدم تجديد اتفاقية الصيد مما جعل بلادنا تسترجع سيادتها على ثرواتها البحرية الأمر الذي سيكون له تأثير أكيد على تطور هذا القطاع وعلى الاقتصاد الوطني ككل لقد شرفتم مجلسنا السيد الوزير الأول بتوضيحات أكثر بخصوص اللامركزية وبناء الصرح الجهوي وذلك نظرا للطبيعة التمثيلية لمجلسنا وانشغاله الكبير بهذا الجانب ولا يسعنا سوى تثمين إعلانكم عن تقديمكم لمشروع إصلاح شامل لنظام اللامركزية الى البرلمان وهذا تعبير آخر عن استمراركم الجاد في الإصلاح وتجاوبا مع الخطاب الملكي السامي بالدار البيضاء في اكتوبر الماضي، فهذا الاصلاح له أهمية كبرى على المستويين السياسي والاقتصادي والاجتماعي فإصلاح الميثاق الجماعي سيمكن من تفعيل الجماعات المحلية وتعزيز مكانتها ودورها في الحياة المحلية بصلاحيات أوسع وبمراقبة بعدية أشد وتفاعلات أنجع وفقا للمفهوم الجديد للسلطة الذي دعا إليه جلالة الملك محمد السادس حفظه الله .

إن إصلاح الميثاق الجماعي هو حلقة ضرورية في مسلسل الاصلاح السياسي وانعكاساته ستكون ايجابية دون شك على الحياة السياسية المحلية لكن وبشكل أساسي على التنمية المحلية وخدمة أفضل لمصالح المواطنين السيد الوزير الأول، لابد أن يواكب ذلك إعادة النظر في التقسيم الاداري الحالي الذي لا يناسب هذا التوجه الاصلاحي فالجماعات التي ظهرت بمقتضى التقسيم الاداري الأخير تعاني من وضعية مالية مزرية تجعلها غير قادرة حتى على تسيير شؤونها اليومية، وبالأحرى انجاز المشاريع لسد العجز الكبير في البنية التحتية خاصة وأن أغلب هذه الجماعات إما قروية أو توجد في ضواحي المدن حيث العجز أكبر وشامل في مختلف المجالات وبهذا الصدد فإننا نساند قراركم بمراجعة نظام المدن الكبرى وإقرار وحدة المدينة بعد أن شتتها النظام الحالي وكرس اختلالات خطيرة داخل المدينة الواحدة، كما نرحب بقراركم لاصلاح نظام المجالس العمالات والأقاليم مؤكدين لكم إن الصيغة الحالية لهذه المجالس تجعلها بدون أية فائدة إن هذه الأسس ضرورية لبناء الصرح الجهوي كاختيار استراتيجي لبلادنا، وأملنا أن نسير بالتدريج نحو تحول مجالس الجهات الى برلمانات جهوية بصلاحيات أوسع وفعالية أكبر في الحياة الاقتصادية الجهوية مع الحرص على أن تنال كل مناطق الجهة حظوظا متساوية في الاهتمام دون أن يتم التركيز على مركز الجهة واغفال محيطها،

وسيكون لتعميم المجالس الجهوية للحسابات دور أكيد في سلامة انفاق الأموال العامة وهذا يندرج ضمن الوسائل الضرورية لتخليق الحياة العامة في إطار دولة الحق والقانون التي تعمل كل القوى الحية ببلادنا على ارساء دعائمها ونعتبر أن قراركم بإعادة تنشيط اللجان التقنية للعمالات والأقاليم بشكل يجعل منها شبابيك وحيدة لمساعدة المستثمرين يسير في اتجاه تنمية الاستثمار الجهوي، وإن كنا نتساءل عن قدرة هذه اللجن على لعب دور الشباك الوحيد الذي مازال يطالب به المستثمرون وكل الفاعلين الاقتصاديين.

لقد شرفتمونا السيد الوزير الأول بتطرقكم في عرضكم أمامنا لقضايا ما فتئن ننشغل بها في مجلسنا مثل قضية التعليم وإعلانكم عن بدء تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين ابتداءا من الدخول المدرسي المقبل بعد الموافقة المولوية السامية على هذا الميثاق، وعزمكم على وضع النصوص التشريعية والتنظيمية أمام البرلمان خلال الشهر المقبل كما نسجل نيتكم في وضع تعاقد اجتماعي جديد يوازن بين متطلبات الانتاجية وحقوق الشغيلة وفي هذا الإطار فإننا نأمل أن تكتف الحكومة مجهوداتها لتنال مدونة الشغل التي ستعرض أمام أنظار مجلسنا عما قريب موافقة كل الأطراف المعنية آملين أن نصل الى نص متوافق عليه بما يضمن مصالح كل هذه الأطراف وفي هذا الاطار فإن عزمكم على تفعيل الحوار الاجتماعي أمر هام، لكن يجب العمل للخروج بقرارات لها تأثير ملموس على حياة العمال والمستخدمين والموظفين واننا إذ نسجل استعدادكم لحل مشكل الترقية الداخلية وتعميمها على جميع الموظفين، فأملنا أن يترجم هذا الاستعداد عمليا عما قريب.

حضرات السيدات والسادة،

تلكم كانت بعض القضايا التي ارتأينا في فريقنا التركيز عليها في مناقشتنا لعرض السيد الوزير الأول حسب ما يسمح به الوقت المخصص لنا توخينا خلالها تأكيد مساندتنا لمجمل ما ورد في العرض مع حرصنا على تسجيل بعض الملاحظات التي تسير في اتجاه دعمنا للحكومة والحرص على نجاحها ضمن اقتناعنا الأكيد بهذه التجربة وأهميتها التاريخية لبلادنا واقتناعنا بأن الحكومة تعمل وفق برنامجها العام ووفق التوجيهات الملكية السامية التي تدعم المسار الديمقرطي والتنموي لبلادنا تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده بما ينسجم وطموحات وآمال شعبنا وأمتنا المغربية وثقتنا كبيرة في الفريق الحكومي بتسجيل كل هذه البرامج التي أعلن عنها السيد الوزير الأول على أرض الواقع ليلمسها المواطنون في حياتهم اليومية وفقكم الله والسلام عليكم ورحمته.

* <u>السيد رئيس المجلس :</u>

شكرا للسيد المستشار .

الكلمة للمستشار السيد عمر الادريسي رئيس الفريق الكونفيدرالي فليتفضل.

* <u>المستشار السيد عمر الادريسي :</u>

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على سيد المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدتان والسادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

إننا كمركزية نقابية مناضلة، انطلاقا من هويتنا ورسالتنا المجتمعية والانسانية وانطلاقا من احتكاكنا اليومي بقضايا شعبنا وهمومه وتطلعاته نعتبر إقدامكم اليوم وبالذات على الإدلاء بتصريح حكومي تأكيدي في منحاه دلالة على تقديركم شخصيا لهول انتظارات الجماهير الشعبية الكادحة ومن ضمنها عمالنا وأجراؤنا أمام بطء ملحوظ في الزداء الحكومي قياسا الى حجم الآمل الذي تفجر بمناسبة توليكم مسؤولية إدارة الشأن العام ببلادنا على رأس حكومة كان لنا رأي في تشكيلتها وقد قلناه جهازا، وكان رأي في تصريحها كخطوط عامة لمشروع برنامج وقد قلناه في لحظته، لقد التقطنا الاشارة التنظيمية فأثرنا عدم الانفعال لدواعي الانفعال واحتكمنا لخصالنا التي تفرض علينا الالتزام برزانة العقل واعمال

الدهن وترتيب الأولويات الوطنية واستحضار التحديات المرتقبة، تم مواجهة التحليل بالتحليل خدمة لبلادنا وشعبنا وقواه الحية في الأفق الذي يعزز وحدتنا ويصون هويتنا ويحفظ استمرارنا في الوجود كأمة فاعلة ومتماسكة على أرضنا الأطلسية المعطاء، إن رزانة العقل وإعمال الدهن ومصداقية التعاطي مع الشأن العام بالخصال الوطنية أمور تفرض الالتزام بثقافة السؤال التي تنطلق من بساطة الاستفهام على المبهم وتتوجه الى المنطلقات لوضع كل ما يدخل في باب السين وسوف في مساره المرسوم لا المزعوم اعتقادا بأن حسن صياغة السؤال أخطر أحيانا من الأجوبة وحسن ضبط المنطلقات أضخم من فرضيات الطرق المؤدية الى أفضل النتائج.

نؤكد في هذه التوطئة على هذا الأمر لنضعكم ولنضع الرأي العام الوطني معنا في صورة تعاطي المسؤولين مع لحظة أريد لها على مايبدو أن تكون حدثا مطمئنا ونحن نريد بذلك أيضا أملا في أن يكون حدث التصريح منعرجا بل طفرة نوعية تعدل ما يجب الركوب للرهان وفق ما يقتضيه من عدة ومستلزمات، لذلك طرحنا من الاسئلة الأبسط والأهم بوضوح في الصياغة وعمق في المرامي والدلالات: لماذا هذا التصريح وفي هذه الظرفية بالذات؟ ما الجديد فيه؟ ما الذي يميز التصريح الحكومي الحالي عن الأول عن هذا؟ لماذا أتى لمعطلين ولنسائنا وأطفالنا؟ وهل يستجيب للحد الأدنى من مطالبنا المادية والمعنوية؟ وإجمالا بماذا أتى لمغربنا ووطنا الذي هو في حاجة الى تغيير الاجتماعي ورد اعتبار لكرامة المواطن؟.

السيد الوزير الأول المحترم،

يأتي تصريحكم اليوم في ظرفية سجلت رحيل جلالة الملك المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه وتولي المسؤولية بعده جلالة الملك محمد السادس حفظه الله الذي أعطى دينامية جديدة للفعل السياسي بالتوجيهات التي حملتها خطبه الأخيرة لحمل بلدنا على الانخراط في عهد جديد لممارسة السلطة على قاعدة فصل السلط، وجعل آليات السلطة في خدمة المواطنة كما أن قضيتنا الوطنية تعرف أشواطا جديدة على ضرب الاستمرار في التآمر على المغرب من طرف أعداء وحدته الترابية والتي في سياق استحضارها لا يفوتنا أن ننحني إجلالا وإكبارا لأرواح شهدائنا مدنيين وعسكريين، مجددين التحية لقواتنا المسلحة الملكية المرابطة في تخوم أقاليمنا الجنوبية حماية لأرضنا وإنساننا ووحدتنا ويأتي تصريحكم أيضا، والعلاقة مع الاتحاد الأوربي تعرف فيزا جديدة على الطماطم المغربية لتضاف إلى فيزا البشر، وتعرف ظرفية التصريح أيضا على مستوى عالم الشغل والحريات العامة والنقابية استفحال ظاهرة التسريح الجماعي لليد العاملة في العديد من القطاعات الانتاجية والاجهاز على حقوق ومستحقات العمال والآجراء مما زاد في توتر العلاقات الاجتماعية يؤكدها العديد من الاضرابات والاعتصامات والاحتجاجات التي ووجه الكثير منها بالتدخل العنيف من لدن السلطات العمومية، الشيء الذي يحمل على القول بأننا فعلا أمام قمع طبقي عنيف وممنهج يستهدف العامل المأجور.

السيد الوزير الأول المحترم،

بالفعل لقد تحملتم المسؤولية في ظرفية كان ومايزال فيها النسيج الاقتصادي الوطني يعاني من اختلالات خطيرة، والمالية العمومية تعرف عجزا منهكا وهي كذلك فقط حينما يتعلق بمطالب العمال والاجراء والمستضعفين وكاهل البلاد مثقلا بالمديونية، والأوضاع الإجتماعية تعرف ندهورا مهولا وأمام ما ينتظر بلدنا من تحديات كبرى وانعكاسات منتظرة من جراء سياق العولمة يفرض الوقوف عند المنطلقات والمنهجية التي تم اختيارها لمواجهة كل هذه الأوضاع.

إن اعتماد نهج التوازن المالي كأولوية في تدبير حكومتكم وتأجيل الانتظارات الاجتماعية لهو نهج دشن منذ الثمانينات وأثبت بالملموس أنه لا يعد بالمخرج القويم بإعادة تأهيل الاقتصاد وجعله موضوع صيانة لمواجهة المنافسة الدولية بل بالعكس فهو نهج يضع البلاد اقتصاديا واجتماعيا في مسار الرفع من التوترات والنزاعات الاجتماعية بسبب تنامي تردي الأوضاع وإنهاك القدرة الشرائية للمواطن وانحباس الدورة الاقتصادية، وإذا كانت حصيلة هذا النهج خلال مدة توليكم المسؤولية الحكومية تسجل نسبة في التضخم لا

تتجاوز 1٪ وعجزا في الخزينة يقف عند حدود 2.3٪ مع الاشارة طبعا الى أن الارقام تبقى دوما قابلة للنقاش فإن ذلك لم يكن ناتجا عن محاربة التبدير والتقليص من المصاريف الكمالية ودعم الموارد المالية للمقاولات بل كان على حساب الملفات المطلبية للشغيلة وتأجيل المعالجة الملموسة في مختلف قضاياها والخدمات الاجتماعية والصحية التي هي في حاجة ماسة إليها، وعوض تنشيط الدورة الاقتصادية بالربط الجدلي والمحكم بين تصحيح الاوضاع الاجتماعية وتأهيل الاقتصاد وترشيد المالية العمومية تؤكدون مرة أخرى على استمراركم في نفس المنهجية لفائدة دعم المقاولة ماليا وقانونيا مع الحرص على التوازنات الماكرو اقتصادية، انه تأكيد على توجه حكومتكم نحو الوفاء بالوعود لرجال المال والأعمال مما يطرح سؤالا عريضا أين نحن كعمال وأجراء في هذا المنحى.

السيد الوزير المحترم ،

إن مقاربتكم التي تستهدف التعامل مع مشكلة البطالة على قاعدة تنشيط الاستثمار كحل بعدي تقتضي اتخاد جملة من الاجراءات الاستعجالية في إطار تحمل المقاولة لنصيبها الوطني وفق اقتراحنا بالتنازل عن الزيادة في أجر ب 30٪ مقابل التشغيل على قاعدة 1 مقابل كل 10 عمال ويقتضي المراجعة الفورية لمؤسسة CIOP ، والأدوار المنوطة بها والتي حرفت عن أهدافها، وأصبحت تستنزف أموال الخزينة مما يتطلب وضع آليات حماية لأهدافها إنّ تفاحش حجم البطالة يعنينا كمركزية نضعه ضمن أولويات ملفنا المطلبي على اعتبار أن 99٪ من العاطلين هم من أبناء العمال وعلى اعتبار أن استمرار العطالة في بيوتهم هو تحمل إضافي يضعف من قدرتهم الشرائية ويضيف الى محنهم محن التحمل العائلي في إطار خصال المغاربة التي تجعلهم شعبا متضامنا بامتياز لذلك نقترح اعتماد الشباك الوحيد للتوظيف ووضع آليات العملية التي تحقق الشفافية وتجيب بالواضح عن السؤال: كيف يتم توظيف ومن وظف ومن سيوظف.

وتجدر الاشارة أيضا الى أن ربط البطالة بالاستثمار يعني أن التمويل الذي لا ينتج أضعافه لا يمكن اعتباره تمويلا تنمويا لقد ساهمنا، وكما تتبع الجميع في ندوة مراكش حول التشغيل والذي كان اسهاما بناءا تقدمنا من خلاله بجملة من الاقتراحات وانتهينا الى العديد من الخلاصات التي لم يعرف بعضها النور بعد فيما عرف بعضها الآخر تحريفا في شكله ومضمونه مما يلزم عقد جلسة تقييم استعجالية لضبط الحصيلة وتحديد الآفاق.

وبخصوص مشروع الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية نعتبر .

أولا ، إن غاية ما يهدف إليه المشروع هو رفع بعض مظاهر التميز والتهميش عن المرأة. ثانيا أن مشروع الخطة ينقسم الى مرحلتين مرحلة الاجراءات الاستعجالية القصوى على المدى القصير والمرحلة الثانية تستهدف المدى الوسيط، وتتموقع في إطار المخطط الخماسي وبناء على اعتبارين نلاحظ:

أ. إن الخطة لا تهدف الى الادماج بل الى التأهيل فقط نحو أفق الادماج

ب. أن الخطة غير متكاملة افتراضيا، لأنها تفتقد الى آليات تتبع تنفيدها في الميدان مما يفقدها التكامل المنهجي.

ج. أن الجهة التي أشرفت على انتاج المشروع، وهي كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة لا تمتلك السلطات الكافية لتوجيه القطاعات الوزارية الأخرى في الموضوع ومراقبة غملها في التطبيق.

د. لم نفهم، لماذا أرجع المشروع الى المجتمع المدني لإعادة النقاش فيه مجددا بعد أن أشركت مجموعة من الفعاليات في صياغته؟ إذ كان وهذا هو الطبيعي أن تعرض محتوياته على أنظار الحكومة لفحص مدى استجابته لتصريحها في شقه المتعلق بالرأة ثم الشروع في العمل به ومع ذلك نحن مع الخطة ونلح على جعلها موضوع درس من طرف الحكومة قصد ترجمتها عمليا في توصيات وإجراءات قانونية.

وبخصوص إجراءات الحكومة لمحاربة آثار الجفاف وانعكاسات ذلك على شريحة واسعة من الفلاحين والمستضعفين نثمن هذه الالتفاتة التي تدخل في صميم واجبات الأداء الحكومي

لكن التنفيذ لم يكن سليما كما كان مأمولا، لأن التطهير الاداري لم يجد بعد طريقه الى حسم بسرقة الأهداف والمرامي التي تحول بالتحايل لفائدة المنافع الغير المشروعة بسبب افتقاد الحكومة الى آليات التدخل في الميدان للضرب على أيدي المتلاعبين بمصالح المواطنين ومعاقبة مستعملي الشطط الاداري كسلطة ابتزازية .

أما عن مدونة الشغل، وبعد أن تأكد في خطابكم السيد الوزير الأول أنكم عازمون على عرض المدونة على أنظار البرلمان للبث فيها ولتتفرغ الحكومة الى الانكباب على بلورة الاجراءات التنظيمية المرتبطة بها رغم استمرار الخلاف في القضايا الجوهرية التي لم يتم الحسم فيها في لجنة الخبراء باعتماد التوافق كقاعدة تنفيذا لاتفاق فاتح غشت 96 فعلى هذا المستوى نعتبر إقدام الحكومة على عرض مشروع المدونة قبل حسمها بالتوافق تملصا صريحا من التزام فاتح غشت 96 خاصة، وأن هذه النقط تحتل بعدا استراتيجيا في المدونة وتشكل جوهرها من هذه القضايا ما يعزز المس بالحريات النقابية وبحق الاضراب ويقلص من حقوق الاجراء في حالة الطرد التعسفي ويبسط مسطرة الفصل الجماعي، ويبسط مسطرة التقليص من مدة الشغل العادية وميع معايير التمثيلية النقابية ويسكت على الحق في مزاولة العمل النقابي داخل المقاولة.

السيد الوزير الأول المحترم،

لقد اقضى من الوصول الى التصريح المشترك فاتح غشت 96 نضالا وتضحيات جسام اقتناعا منا أن توفير المناخ الاجتماعي السليم شرط وبداية لكل إقلاع اقتصادي ينطلق من الانسان ويعود إليه واقتناعا بأن تحقيق ذلك لا يكون إلا بثقافة الحوار والتفاوض العلني والشفاف المفضي الى التزامات الأطراف الفاعلة في عالم الشغل والانتاج بذلك اعتبرنا اتفاق فاتح غشت 96. تدسينا لعهد جديد، وانطلاقا لثقافة التعاقد، وكان أملنا أن تعمل الحكومة الحالية على استفادة في تحقيق كل مقتضياته لتجاوزه نحو اتفاق تعاقدي اعمق منه يحمل بصمة عهد هذه الحكومة حكومة التغيير ويوقع للحظة ويوم من أيامها، وكان ذلك ممكنا يوم اقترحنا عليكم يوم فاتح محرم 99 جلسة حواران ننتهي من التزامات تفعل التصريح الاول وتفتح له آفاق جديدة.

لكن ومع الاسف ومع الاسف الشديد لم تلتقط الاشارة واليوم نجد انفسنا أمام لغة وتعامل جديدين من طرف الحكومة اتجاه التصريح المشترك لفاتح غشت 96 ، فمن جهة تعتبر الحكومة نفسها أنها نفذت بالكامل كل بنوده والتزاماته ومن جهة أخرى تعتبر أن آليات الحوار المنصوص عليها فيه لم تعد ملائمة وتقتضي مقاربة جديدة وعلى نحو مختلف لذلك لابد من رفع هذا الالتباس الناتج عن قراءة مجانبة للصواب وبعيدة كل البعد عن الحقيقة وواقع الحال.

فعلى مستوى تنفيذ الالتزامات لم تتم إلا بشكل جزئي وعرف تنفيذ جل الالتزامات تعثرا فمعظم الملفات العالقة مركزيا وقطاعيا ومحليا ظلت مجمدة الى اليوم، بل دخلت أجهزة التفاوض المحلية والجهوية في حالة استقالة كلية وعدد من الوزارات لم تفتح باب الحوار الى حد الآن لمناقشة ملفاتنا القطاعية وإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة، مع العلم وللتاريخ نؤكد أنه وبعد انتهاء الحوار شرعت الحكومة السابقة في تنفيذ بنود التصريح عكس ما يدعيه البعض بحيث شرع في تنفيذ الزيادة في الأجور وبأمر من جلالة المغفور له الحسن الثاني تغمضه الله برحمته، أصدر الوزير الأول السابق الأمر برفع الكوطة عن الترقية الداخلية لرجال التعليم وتم الشروع في تنفيذ الجزء الأول كما سارع وزير المالية الى تنفيذ باقي المقتضيات على مستوى مجموعة من اللجان وبخصوص ملف المطرودين رصد له غلاف مالي جزافي يبلغ 5 مليار وشددنا على ضرورة إحضار قرارات التسوية الإدارية والمالية عن طريق المصالح المعنية بالأمر حتى يستعيد جميع الضحايا ممن لحقهم ضرر مادي أو معنوي أو إداري بسبب الحق في الانتماء النقابي، كما اشتغلنا في لجان عديدة لأكثر من سنة ونصف لكن وللأسف الشديد كل هذا طواه النسيان لتأتي الحكومة الحالية بمقترح يقضي بمقاربة جديدة لشكل وآليات الحوار كما أن بعضهم يدعي أن بعض الملفات قديمة، نقول لهم لو كنتم قضاة جدد فهل ستمتنعون عن مقاضاة الملفات القديمة المعروضة على محاكمكم .

وعن الجرد المالي التفصيلي الذي تقدمتم به نلاحظ تهويلا واضحا فيه فإدماج المجندين الذي أشرتم إلى غلافه المالي المقدر ب 148 مليون درهم، هو إجراء يدخل في إطار العمل العادي للحكومة خاصة في مجال التوظيف نضيف أيضا وعلى سبيل المثال فقط الإشارة الى مبلغ 677 مليون درهم لمعالجة آثار اغلاق مفاحم جرادة الذي وبهذا الخصوص نعتبر أن الحكومات التي تحترم عملها وتلتزم بدورها تضع مناجمها في إطار خطة لمواجهة نهاية العمل بالمنجم تستهدف بالأساس العاملين به وأسرهم حماية للاستمرار حقهم في العيش الكريم، لأنه واجب من واجبات الحكومة ولا يجب أن ثمنه علينا وعلى الطبقة العاملة.

أما بخصوص آليات الحوار المنصوص عليها في اتفاق فاتح غشت 96 والذي لم يعد يلائم الحكومة نشير إلى أن المشكل ليس بالآليات في آليات الحوار بل، إن المشكل في محتوياته ومضامينه ونتائجه الملموسة ونحن كمركزية نقابية لن نقبل العودة من حيث بدأنا مع الحكومات السابقة حيث كلفنا التفاوض الجدي والمسؤول مسيرة كفاحية امتدت عبر تاريخ وجودنا كمركزية مما يناهز 20 سنة.

السيد الوزير الأول المحترم ،

وعن الجولة الأخيرة من الحوار التي انتهت بانسحابنا احتجاجا علي تراجع الحكومة عن مختلف وعودها التي تقدمت بها في اللقاءات التحصيرية السابقة لجلسة 3 دجنبر 99. نؤكد مجددا أن مطالبنا لم تكن جديدة وكان ممكنا حسمها لو استمر الالتزام بصيغة الحسم التي تم الاتفاق عليها مع وزير التشغيل ووزير المالية وأن القضايا التي تم طرحها اختزلت في أربع نقط من مجموع ما تضمنه ملفنا المطلبي وهي:

أولا الترقية الداخلية :

وقد تقدمنا بمطلب يقضي بتعميمها في سلك الوظيفة العمومية لتشمل كل المستوفين لشرط الترقي الى غاية 31 دجنبر 1999 ، وعلى خلاف وعدها جاءات الحكومة في هذه الجلسة بمقترح يقضي بترقية الموظفين الاداريين فقط المستوفين لشرط الترقي الى غاية 31 دجنبر 1996 على أن عموم الموظفين المستوفين لشرط التربي ابتداءا من فاتح يناير 1997 سيخضعون لمقاييس جديدة.

ثانيا تقدمت مركزيتنا بمطلب الترسيم لصالح كل الاعوان والموظفين الغير الرسميين وخلال جلسات الإعداد وعدت الحكومة بترسيم 17 ألف عون وموظف خلال السنة المالية الجارية، لكن وعلى خلاف وعدها اقتصرت الحكومة في عرضها خلال سنة 99 ترسيم 2000 عون ووعدت بترسيم 2000 أخرى بعد يوليوز من سنة 2000 أما النقطتان الثالثة والرابعة عن التشغيل والسكن الاجتماعي فلم يحدث بخصوصهما أي جديد.

على كل حال نثمن استجابتكم لمطلب نقابتنا القاضي بالعمل على أن تشرفوا شخصيا على جلسات الحوار المقبلة، والتي نتمنى بصددها أن تعملوا على توفير شروط تجاوز الانحباس الحاصل تجاه مطالبنا لاستعجالية في حدها الأدنى والمعقول والتي راعينا فيها ظروف البلاد بالدرجة الأولى كما لا نقبل أي تعامل تجزئي لملفنا المطلبي اعتبارا لشيء بسيط هو أن قضاياه مرتبطة وليست معزولة عن بعضها البعض، مما يستلزم التعامل معها بمنهجية ومقاربة تعتمدان على الشمولية وتنصهران في المدخل للتنمية وبهذه المناسبة والمناسبة شرط كما يقال نأسف كثيرا كمركزية نقابية لعدم تعرض التصريح الحكومي للنزاعات الاجتماعية الكبرى والتي ذهب ضحيتها الآلاف من العمال والعائلات وهم يؤدون ثمن أخطاء غيرهم فالحكومة مارست خوصصة متوحشة، وبعض الباترونة هي أبعد ما تكون عن روح المسؤولية الوطنية وحتى لا نطيل عليكم نقف عند الأمثلة التالية على سبيل المثال لا الحصر، وبالمناسبة نعتذر للأخوة العمال الذين لم ترد أسماء مؤسساتهم في هذه الكلمة لأننا لسنا بسبب جرد شامل بقدر ما نريد تقديم أمثلة دالة فقط .

"إيكوز" السيد الوزير الأول التي فوتت بدرهم رمزي، وأغنم الذين استفادوا من هذه الصفقة بثماني مليارات حتى قبل الشروع في إدارة الشركة الوزير واقف والناس ربحت 8 مليار درهم واطلبوا معنا باش يفوتوا لنا شي حاجة كاملين اضافة الى القروض البنكية

التي زادت اتقال كاهل المؤسسات، والأخطر من هذا وذاك أن مدينتي تادلة وواد زم بكل تقلهما التاريخي والنضالي تحتضران بسبب تعطيل قلبهما النابض المتمثل في هذه الوحدة الانتاجية وبعد "إيكوز" نشير الى "سيكور" ببركان، "سوناسيد" بالناضور "تكنا" بالدار البيضاء أو منيوم الصيد البحري بطانطان إلى آخره واللائحة طويلة.

السيد الوزير الأول المحترم،

إن محاربة الفقر تتطلب التعامل مع أسبابه بدل التوجه الى نتائجه ولا يخفى على أحد عزة نفس المغاربة واعتزازهم بكرامتهم الانسانية الأمر الذي يقتضي إقتسام الثروة الوطنية بشكل عادل في إطار مخطط تنموي شمولي يستهدف التقليص من الفوارق الطبقية والمجانية والقطاعية، ويرمي الى هيكلة الجهات على أسس إدارية ومالية واقتصادية واجتماعية عملية وواضحة تتوخى التكافل والتضامن والتآزر في البنيات والخدمات، وفي العائد على مستوى النفع العام إننا نعتبر أن حقوق الانسان وصيانة كرامته بكل أبعادها حق مقدس ويجب أن يضل كذلك، لكن ورغم ما انجز في هذا الاطار فإننا ومن موقع المسؤولية الوطنية والنضالية ندعو الى رفع كل أشكال الحصار ووقف المتابعات الغير القانونية والمضايقات الغير المبررة حتى لا يبقى مظلوم في بلدنا.

السيد الوزير الأول المحترم،

إن الرهان على الاستقرار والتملص من الاستجابة للانتظارات الاجتماعية العريضة، هو مفارقة تجعلنا نطرح كنقابيين سؤالا قد يبدو غريبا كيف تتصور الحكومة دور النقابة كأداة في آفاق مفتوحة على تحولات تحمل لبلادنا انعكاسات ومخاطر وتستوجب منا جميعا دولة ومؤسسات رفع ما يلزم من التحديات؟ أما عن فهمنا نحن لأدوارنا وأدواركم فقد حسمنا أمرهما في مؤتمرنا الثالث الذي وفرنا له شروط انتاج ما يلزم من الأسئلة الكبرى التي تهم البلاد ومستقبلها أبدعنا لهذه الأسئلة ما يلزم من الإجابات التي تمكننا من امتلاك رؤية واضحة المعالم والآفاق المستقبلية وحددنا لانفسنا الدور وعناصر الرسالة المجتمعية والانسانية، وما الأوراش الكونفيدرالية التي دشنت في صيف 98 إلا خير دليل على ذلك.. لذلك نعتبر حكومتكم حكومة سياسية وليست تقنية وعليها أن تبصم العهد الجديد بإجراءات عملية وجريئة تعبئ المجتمع وتهيئ له شروط التماسك ومناخ الديمقراطية وظرف العيش الكريم.

لكن ،مع الأسف أنتم حكومة جديدة بأدوات قديمة وفي عهد جديد يسير بأجهزة ومؤسسات قيل فيها الكثير وليست في مستوى المرحلة، اننا ككونفيدرالية ديمقراطية للشغل مع توحيد كل الارادات الوطنية المخلصة لمواجهة التحديات المطروحة علينا جميعا وعلى مغربنا الذي نريده مغربا قويا بإنسانه قويا بمجتمعه متماسكا بنسيجه العلائقي، صامدا في وجه كل أشكال اجتياح محتملة ويعرف الجميع أن المغرب يهمنا ونعي كل الوعي مخاطر الأزمات وماهو إننا كنا قلقين فلأن الآتي أسوأ لقدر الله والسلام علكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* **السيد رئيس المجلس :**

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد عبد الرحمان البدك رئيس فريق الوحدة والتضامن فليتفضل.

* **السيد المستشار عبد الرحمان البدك :**

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

يشرفني أن أتقدم أمامكم بتدخلي فريقي الفتي فريق الوحدة والتضامن لمناقشة خطابكم الموجه الى مجلس المستشارين يوم الاثنين 10 شوال 1420 الموافق 17 يناير 2000 والذي أود في بدايته. السيد الوزير الأول المحترم، أن أحيي فيكم دعوتكم الكريمة

لمجلسنا الموقر لنستحضر جميعا روح فقيدنا الراحل جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله قراه وننحني ترحما على ذلكم الرجل كما ذكرتم العظيم الذي سن الحوار فلسفة ومنهجا لحل مشاكل وطننا العزيز.

فهذه الدعوة السيد الوزير الأول المحترم نعتبرها تحية وفاء وإخلاص منكم كرجل وطني لشخص جلالة المغفور له الحسن الثاني ولفكره السياسي الثاقب المتميز الذي قاد البلاد بكل حنكة وتبصر للاستقرار السياسي والمجتمعي، ولتجربته الديمقراطية الفريدة هذه التجربة التي وضع أسسها وأصل منظومتها الفكرية، وعلى نفس المنوال وبنفس الخطوات البناءة يسير جلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي ومنذ توليه عرش أسلافه المنعمين يعطي إشارات قوية لمشروع مجتمعي حضاري قادر على بناء مجتمع مزدهر اقتصاديا متماسك اجتماعيا متسامح ومنفتح على العالم حضاريا، والقادر على التكيف مع المستجدات ومواجهة التحديات مشروع كما يؤكد جلالته طموح يندرج في المدى البعيد ويتطلب الجرأة القمينة لانجاز التغيير اللازم.

السيد الوزير الأول ،

نشاطركم الرأي في التعبير عن الاجماع الوطني حول قضيتنا الوطنية الأولى والإشادة بالإجراءات الملكية السامية المرتبطة بتفعيل المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية، وهي مناسبة لتأكيد موقفنا الثابت من الوحدة الترابية والدفاع عن الحق الطبيعي لجميع المغاربة المنحدرين من الصحراء في المشاركة في الاستفتاء التأكيدي لمغربية الصحراء ونؤكد أننا لن نرضى بغير الحدود الحقة للمملكة المغربية بديلا بما فيها سبتة ومليلية والجزر الجعفرية وعليه فإننا ندعوكم لتحية أفراد القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة والأمن الوطني في أقاليمنا الجنوبية الساهرين على حماية حدودنا وحماية أرواحنا كما نترحم على أرواح شهدائنا الذين ضحوا واستشهدوا كي نعيش.

السيد الوزير الأول المحترم،

بغض النظر عن ما يمكن أن يقال في دستورية هذا التصريح أمام مجلسنا الموقر من الناحية الشكلية فإننا نسجل بارتياح تام ونشد بحرارة على أيديكم السيد الوزير الأول على جرعته في سن هذه المبادرة الحميدة التي تؤطر لثقافة سياسية جديدة، ثقافة الحوار البناء والتشاور المؤسساتي ويتحفظ كبير السيد الوزير الأول فيما يتعلق بالإرث الذي أشرتم إليه في خطابكم أمام مجلس المستشارين من هذا المنبر، سبق لسيادتكم أن قدرتم بشجاعة حق التقدير وأهمية الجهود التي بذلتها البلاد والتقدم الذي أحرزت عليه لمواجهة متطلبات الوحدة الترابية وإرساء التوازنات الأساسية دون الاخلال بالتنمية وذلك كما ذكرتم تحت قيادة جلالة المغفور له محمد الخامس والمغفور له كذلك الحسن الثاني ذكرتم أن بفضل تبصره وتضحيات الشعب المغربي يعني حصل هذا التقدم كما جاء في التصريح الحكومي لأبريل 1998 بغض النظر عن هذا فإن فريق الوحدة والتضامن إيمانا منه بضرورة المشاركة الفعلية والايجابية في العمل السياسي والبرلماني من جهة، ودقة المرحلة السياسية التي يجتازها المغرب وانطلاقا من قناعة السياسية الناتجة عن الحوار والتشاور ليسجل بارتياح تام الايجابيات التي تضمنها التصريح موضوع النقاش ليس تملقا السيد الوزير الأول ولانفاقا سياسيا ولا طمعا في صفقة سياسية معينة، ولكن انطلاقا مما يفرضه علينا مكانه الذي اختار لنفسه مكانة الفريق الذي اختار لنفسه وسط المشهد السياسي الوطني.

السيد الوزير الأول،

إن انعاش الاستثمار وتفعيله يعتبر مفتاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية وآلية حقيقية لخدمة التشغيل والتحفيف من حدته من خلال نهج سياسة تبسيط الاجراءات وإلغاء الحواجز التي تعيق الروابط بين المستثمر والادارة، وخلق محيط اقتصادي واجتماعي قادر على تحفيز المبادرة الحرة وتدعيمها وجعلها في خدمة أهداف الاستراتيجية للتنافسية والاستجابة لتحديات المنافسة الدولية، وعليه فإننا نرى من الواجب نهج سلوك الشراكة الفعلية بين الاستثمار الخاص والادارة كسلطة للتنظيم بمفهومها الايجابي، حتى يتسنى للمقاولة خصوصا منها الصغرى والمتوسطة من لعب دور القاطرة لتأهيل الاقتصاد الوطني وجعله في خدمة المجالات الاجتماعية.

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية فرغم بعض الضمانات والتشجيعات الممنوحة فإننا نلمس تراجعا في استقطابها وتعقيدا في التعامل الاداري معها، لذلك فإننا نرى من الضروري وبشكل استعجالي معالجة هذه التعقيدات والسير على خطى الارادة الملكية القاضية بإحداث لجنة للخبراء المكلفة بإنعاش الاستثمارات.

السيد الوزير الأول ،

إن تأهيل الاقتصاد الوطني وتحقيق طموحات الشعب المغربي يرتبط ارتباطا وثيقا وجوهريا بالبناء المؤسساتي والديمقراطي للمجتمع والدولة وخلق مناخ عام يسوده الاستقرار وحماية كرامة وحرية المواطن في ظل المساواة التي تمنحها دولة الحق والقانون وفي هذا الإطار نشيد بالقرارات الملكية الرامية الى التسوية النهائية لملفات الاعتقال والاختفاء وتشكيل هيئة تحكيم مستقلة للنظر في طلبات التعويض وتصفية الملفات العالقة في إطار المفهوم الجديد للسلطة الذي يريده جلالته والمبني على رعاية المصالح العمومية والشؤون المحلية والحريات الفردية والجماعية والسهر على الأمن والاستقرار وتدبير الشأن المحلي والمحافظة على السلم الاجتماعي وهي مسؤولية لا يمكن النهوض بها داخل المكاتب الادارية التي يجب أن تكون مفتوحة في وجه المواطنين ولكن تتطلب احتكاكا مباشرا وملامسة ميدانية لمشاكلهم في عين المكان وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة والملائمة.

السيد الوزير الأول،

لقد شكلت مدونة الحريات العامة إبان سنها طفرة مميزة لممارسة الحقوق والحريات لبضعة عقود ولكن كما يقال لكل شيء إذا ما تم نقصان فإننا نرى من الضروري المراجعة الكلية لمضامينها حتى نستطيع من خلالها أن نساير التطورات والمكتسبات التي حققها المغرب في مجال الحقوق والحريات، وذلك في إطار المفهوم الجديد للسلطة والحرية أيضا، وهي مناسبة السيد الوزير الأول للإشادة بإرادتكم في خلق مؤسسة الوسيط لحماية المواطنين من جميع أشكال الحيف والظلم والشطط، وفي إطار ترسيخ ثقافة سياسة جديدة تقوم على مبدأ التشاور المؤسساتي في بناء دولة حديثة نرى من الضروري إشراك جميع الفاعلين السياسيين في بلورة قوانين انتخابية جديدة تمكننا من تجاوز انحرافات الماضي وضمان حياد الإدارة والاختيار الحر للمواطنين وانطلاقا من ايماننا العميق بالدور المحوري الذي تلعبه المرأة في الدولة والمجتمع فإننا نلح على ضرورة حصول توافق وطني عام حول أي مشروع يهم وضعية المرأة مع الاعتماد بالأساس على القيم الروحية وقواعد الشريعة الاسملامية حفاظا على تماسك الأسرة والمجتمع.

السيد الوزير الأول،

إن تأهيل الاقتصاد الوطني وبناء الصرح الديمقراطي اختيارات تتوقف على البناء الاداري مركزيا وجهويا، والذي من شأنه أن يدعم التوجهات العامة التي تضمنها الخطاب الملكي السامي في الدار البيضاء ليوم 12 أكتوبر 1999 والذي وضع مجموعة من النصوص التطبيقية للقانون المنظم للجهة حتى تتمكن من المساهمة في التنمية ونهج كذلك سياسة عدم التركيز الذي يقتضي نقل اختصاصات الإدارة المركزية الى مندوبيها المحليين، وفي هذا السياق فإننا لازلنا ننتظر الإجراءات العملية الرامية الى تحقيق التوازنات بين الجهات وتخصيصها اعتمادات مالية قارة تساعدها على تدبير شؤونها وسد حاجياتها الأساسية.

إننا على وعي تام بأن التجربة الجماعية أفرزت نتائج عكسية وأظهرت ضعف الاطار القانوني المنظم لها وجعلتها عاجزة على القيام بالمهام الموكولة الى الجماعة وعليه فإننا السيد الوزير الأول المحترم ننتظر أن تخرج الى الوجود نتائج وتوصيات المناظرات السابقة للجماعات المحلية باعتبارها آليات تصحيحية للعمل الجماعي وانطلاقة حقيقية للإصلاح الميثاق الجماعي ولكن بإشراك فعلي وحقيقي لجميع الفاعلين السياسيين وكذلك فعاليات المجتمع المدني المرتبطة بهذا المجال.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء

إخواني المستشارين،

نسجل بارتياح كبير الارادة المرتبطة بإصلاح قطاع العدل كضرورة من أجل إصلاح مؤسساتي قويم لمحاربة الفساد بشتى أنواعه ومظاهره واصلاح الادارة ومراجعة نظام الأجور والمعاشات، ولكن سيدي الوزير الأول المحترم نريد للعدل بالمغرب استقلالية أكبر تضمن نزاهته وفعاليته وتبسيط ومراجعة مجموعة القوانين والمساطر مسايرة للتطور، أي تطور المجتمع المغربي وتفاعلاته الاقتصادية والمالية وماعزمكم على انشاء المحاكم المالية إلا خطوة مهمة لتدشين ما نحن نؤمن به لتحقيق الصالح العام والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لعموم المواطنين.

أما فيما يتعلق بتكوين المواطن المغربي وجعله قادرا على مواكبة بل ومواجهة تحديات العصر فإننا ننتظر بشغف كبير مشاريع إصلاح التعليم ، إيمانا منا بالدور الأساسي والجوهري الذي يلعبه قطاع التربية والتكوين في بناء مجتمع سليم في أسسه ومقوماته وستكون فرصة لنا إن شاء الله لإبداء مواقفنا وتصوراتنا حول هذا المشروع إبان عرضه على أنظار البرلمان إن اصلاح التعليم بشكل يجعله مواكب ومتجانس مع المحيط الاقتصادي للمغرب نعتبره آلية مهمة لمواجهة البطالة المتنامية، خصوصا وأننا مازلنا ننتظر الاجراءات العملية الملموسة لامتصاص جيوش العاطلين في بلادنا، وفي هذا المجال بالذات نعتبر أن مضمون الرسالة الملكية الموجهة الى المشاركين في الدورة الثامنة للمجلس الوطني للشباب والمستقبل تصورا واضحا ومتكاملا وعقلانيا لآليات الحد من البطالة وبناء مغرب المستقبل، مغرب العهد الجديد، مغرب الملك الشاب، والشعب الشاب هو تصور لم ينبثق بعمقه من تفكير مجرد ومنفصل عن الواقع الناتج عن تشخيص ميداني رصين ولحوار وتشاور مؤسساتي إننا إذ نقدر جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقكم السيد الوزير الأول في هذا المجال وصعوبته، فإننا ننتظر منكم نتائج ميدانية تنفيذا للسياسة وطنية واضحة في التشغيل.

السيد الوزير الأول المحترم،

إن العالم القروي يعيش وضعية صعبة فهو بالإضافة الى العزلة والتهميش يعاني نقصا كبيرا في ميدان التجهيزات الأساسية والخدمات الاجتماعية، وانتشار الأمية واتساع دائرة الفقر، وإننا مدعوون أكثر من أي وقت مضى للتفكير في العالم القروي دون مزايدات سياسية من هذه الجهة أو تلك لأن النقص الذي يعاني منه مرشح مع كامل الأسف في اعتقادنا للتفاقم بفعل التأثيرات المتوقعة للعولمة، وقد يصبح لقدر الله مصدر تهديد لاستقرار مجتمعنا وتماسكه، لهذا فنحن مدعوون جميعا للعمل على تضافر الجهود، لنتحد جميعا من أجل رفع الحيف عن العالم القروي، واننا في فريق الوحدة والتضامن بقدر ما نعي هذه الوضعية ونوليها اهتماما بالغا فإننا نضع تكوينا لإنسان القروي في المرتبة الأولى لأننا نعتبر أن استدراك العجز في العالم القروي لا يمكن أن يتحقق دون إعداد المواطن القروي بالمعرفة والتكوين حتى نعجل منه أي المواطن القروي عنصرا قادرا على المساهمة بشكل فعال في تنمية محيطه أي العالم القروي.

السيد الوزير الأول المحترم،

نسجل بارتياح تعهدكم بتقديم مشروع مدونة الشغل في الدورة الربيعية المقبلة أمام أنظار البرلمان لأنه من شأن هذا القانون أن يحدد العلاقات بين الأطراف بصفة واضحة وشفافة تجعل كل طرف يطمئن على حقوقه لتأديه واجباته بشكل جيد حتى نستطيع أن نزرع جوا من الثقة بين العمال وأرباب العمل فالعنصر البشري نعتبره ويشكل المحرك الرئيسي والأساسي بالنسبة للمقاولة والعامل نعتبره ركنا أساسيا في المقاولة ومستقبلها حتى نزرع في نفسه الثقة ونجعل منه عنصر مناعة داخل المقاولة.

السيد الوزير الأول المحترم،

إننا نعتبر خطابكم سنة حميدة من شأنها أن تبرز مزايا الحوار والتشاور والذي نتمنى في فريقنا أي فريق الوحدة والتضامن أن يكون هذا النهج بشكل مستمر ودائم لإيماننا العميق أن هذا من شأنه أن يفظي تدريجيا بديمقراطيتنا الفتية الى شط الأمان دون أن يؤثر بطبيعة الحال في أسلوب التنافس الشريف

داخل المؤسسة البرلمانية والذي من شأنه أي التنافس أن يمكن الأغلبية والمعارضة من أن يصبح كل منهما محفزا للآخر وذلك بطبيعة الحال في جو من النبل والجدية ولهذا فإننا نعتبر في فريق الوحدة والتضامن أن التناوب حتى يستطيع أن يحقق غايته فإنه لا ينبغي أن يقتصر على وجود أغلبية ملتزمة بل يقتضي كذلك وجود معارضة جادة، لأنه بدون هذه المعارضة لن يكون هناك تناوب ولا تعددية ولاديمقراطية حقيقية ومن هذا المنطلق فإننا سنتتبع العمل الحكومي بالنقد الحازم اليقض دون الوقوع في التحامل المغرض فإننا لن نكتفي بالتنبيه الى مواطن القصور السيد الوزير الأول بل سنحاول أن نتقدم بالحلول البدية الكفيلة بتداركها فهذا هو الفكر الذي نؤمن به لمواجهة تحديات الغد في إطار ثوابت الاسلام والتلاحم بين العرش والشعب والوحدة الوطنية وارساء الديمقراطية لبناء مغرب الإيمان مغرب التسامح مغرب العدالة والتضامن تحت القيادة الرشيدة لملكنا الشاب محمد السادس نصره الله. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* **السيد رئيس المجلس :**

شكرا للسيد المستشار.

ندوة الرؤساء فتحت المجال أمام السادة المستشارين الغير المنضوين في الفرق ولكن بطبيعة الحال سأعطيكم الكلمة وعددهم ثلاثة ولكن أذكر بأن المدة محددة ورجائي ألا يتجاوز التدخل ما بين خمسة وعشرة دقائق على هذا الأساس أعطي الكلمة للسيد كافي الشراط باسم اتحاد العام للشغالين بالمغرب فليتفضل.

* **السيد المستشار كافي الشراط:**

باسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

السيد الرئيس ،

السيد الوزير الأول،

السيدة والسادة الوزراء ،

إخواني ،أخواتي المستشارون،

بادئ ذي بدء اشكر الرئاسة على سعة صدرها وندوة الرؤساء التي خصصت هذا الوقت الضيق لمناقشة قضايا هي من الأهمية بمكان وأفتح القوس يشرفني أن اتناول الكلمة اليوم باسم مركزية نقابية لاتحاد العام للشغالين بالمغرب في إطار مناقشة العرض الذي ألقاه السيد الوزير الأول أمام مجلس المستشارين والذي بين من خلاله ما قامت به الحكومة من أعمال العشرين شهر الماضية وكذلك ما تنوي الحكومة أن تقوم به مستقبلا، شافعة هذا العرض بمجموعة من الأرقام والبيانات وأبادر قائلا نظرا لضيق الوقت بأن هذه المبادرة محمودة مطلوبة على الوجوب باستمرار وليس على وجه تراخي الزمان كما هو حاصل الآن لأنها حق للشعب حق لمستشاريه ونوابه حتى يتسنى للجميع الاطلاع على الانجاز والأداء الحكومين تطبيق للدستور وممارسة الشفافية بالملموس ثم أوكد أيضا قائلا بأن اتحاد العام للشغالين بالمغرب كما كان من حق الحكومة عليه أن يساندها ويقدر ظروفها للإرث الثقيل والمشاكل والمتاعب الذي ورثته وبالتالي يمهلها وقد فعل وكما كان من حق الحكومة عليه أيضا للرابط الوطني الذي يجمعه وإياها أن يقدم وجهة نظره في بعض القضايا ويقترح عليها بعض الحلول وقد فعل كذلك فإننا نعتبر أن من حقنا على الحكومة كطبقة عاملة جميع الحكومات مدينة لها، أي لهذه الطبقة بحقوق وحقوق وخاصة هذه الحكومة التي ناضلت وكافحت، هذه الطبقة العاملة المغربية معها بل وأمامها لأنها آمنت أنه سيصيبها النصف على يدها بتطبيقها لوعودها المكتوبة والمنطوقة بتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء إخواني المستشارون،

إنكم ركزتم السيد الوزير الأول المحترم، في عرضكم على مجموعة من التوازنات المالية والاقتصادية، قد حققتها الحكومة بالتحكم في التضخم 1٪ وتخفيظ الدين الخارجي الى 18 مليار دولار وأداء الجزء الأكبر من المستحقات الدين الداخلي وهذه انجازات جد مهمة لم تسجل بحجمها في حكومات أخرى سابقة

وركزتم كذلك السيد الوزير الأول على التنمية متى تحققت بالشكل المطلوب هي المولدة للطاقة التشغيلية وهنا يتساءل اتحاد العام للشغالين بالمغرب كيف يمكن لهذه التنمية أن تحصل بالشكل المطلوب والطلب الداخلي على الاستهلاك تقريبا في الصفر، كيف يمكن أن تحصل والناس لا يستهلكون المواد ومختلف المواد كيف يمكنها أن تحصل والتوازن بين الصادرات والواردات لصالح الواردات، كيف تخصل والاستثمار الخارجي لايزال متباطئا لأننا لم نحقق بعد شروطه الكاملة لامن حيث تأهيل اليد العاملة ولا من حيث حل مشاكل العقار المخصص للضاعة وما يواكب هذا من تعقيدات مسطرية. الكل يتحدث عنها ويعرفها، ثم كيف يمكن أن يحصل الاستثمار بقوة والضرائب هي على ماهي عليه سواء بالنسبة للمقاولات أو بالنسبة للشغالين، عمالا كانوا أو موظفين سيما وأن العديد من البلاد المتقدمة صناعيا قد انتهت الى هذا وأقدمت من جملة ما أقدمت عليه التخفيض الكبير على الفوائد البنكية للقروض والتخفيض من الضرائب العليا، والتخفيظ من كلفة الطاقة، والكل يعرف اليوم أن المقاولات الصغرى والمتوسطة هي خالقة الشغل والتنمية ولكن يحول دونها ودون التحقيق عسر الوصول الى القرض ما لم تحل مشكلة الفوائد وما لم تحل أيضا مشكلة خوف الأبناك من أخطار هذه القروض ثم أخيرا كيف يمكن لهذه التنمية أن تحصل والمداخيل كل المداخيل المستخلصة من عمليات الخوصصة لا توجه بجملتها الى الاستثمار، ولقد تحدثتم كذلك السيد الوزير الأول المحترم على العالم القروي ومشاكله الخطيرة جدا لدرجة أن الاضطرار للهجرة الى المدينة أصبح هو السمة الغالبة على معظم ساكنة هذا العالم ولحكو منكم إصلاحات أقدمت عليها وأخرى ستقدم عليها، هذا صحيح ولكننا لم نسمع شيئا عن السياسات الحكومية فيما يتعلق بضمان الأمن الغدائي، لم نسمع شيئا محددا بالأرقام وفي الوسائل والزمان لتقليص عجزنا في القمح والسكر وغيرهما، وهو النقص المتسبب في نسبة كبيرة في الخلل بين الواردات والصادرات خاصة في السنوات العجاف لأننا مازلنا مرتبطين في كثير من فلاحتنا بالتهاطلات المطرية والتي وإن كانت مهمة في بعض الجهات كالشمال مثلا، إلا أننا مازلنا لا نحتفظ بهذه المياه بالقدر الكافي والمطلوب مما يجعل الشمال على الرغم من العديد من المشاريع المهمة المنطلقة فيه الآن لايزال دون شمال كل البلاد المتقدمة الاخرى ثم تحدثتم كذلك عما عملته حكومتكم وما ستعمله في مجال حقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بإنصاف الموقوفين والمطرودين لأسباب نقابية، وذلك برد الاعتبار المعنوي والمادي والاداري لهم ونحن نصفق لهذه الارادة المخصصة لانها كانت دوما على رأس مطالبنا.

غير أننا لم نسمع شيئا في حقل حقوق الإنسان والطي لصفحة الماضي الى غير رجعة، طبعا عن إجراء متعلق بالشيخ عبد السلام ياسين المفروضة عليه الإقامة الاجبارية التي لا نعلم من أي قانون تم استيحاؤها. إنه قرار اداري ثم تناولتم في الجانب الاجتماعي المتعلق بالعمال والموظفين بتجديد الالتزام الحكومي بالتصريح المشترك لفاتح غشت 96، والتصريح المشترك، كل لا يتجزأ هو روح وإجراءات... فيه بنود تتعلق بصيانة وحماية الحريات النقابية من كل تعسف وخرق والحريات النقابية تخرق جملة وتفصيلا، مكاتب نقابية ومندوبون للعمال وعمال يطردون بالتكييف المعهود ومن هذا التكييف ما يصل الى المحاكم لترجي ببعضهم رجالا ونساءا في غياهب السجون ومندوبون للعمال ممنوعون من ممارسة اختصاصاتهم ونقابيون يضربون وقد حصل هذا بأكادير وتارودانت، وأرباب عمل يرفضون الجلوس مع ممثلي النقابات رغم توالي الدعوات من طرف أجهزة الوزارة الوصية لأن هذه الأجهزة لا تزال غير مزودة لا بالاختصاصات الضرورية ولا كذلك حتى بالوسائل اللازمة والكافية ترسانة قوية من القوانين تتوفر عليها المملكة، ولكن من يحمي هذه القوانين من يحمي هذه الترسانة بتطبيقها وفي التصريح المشترك آليات أعطت بعضا من النتائج الايجابية في وقت هي آليات اللجنة الوطنية واللجنة الإقليمية لفظ نزاعات الشغل ولكنها معطلة. وفي التصريح المشترك التنصيص على عقد دورتي حوار خريف وربيع كل سنة وهذه موقوفة منذ صيف 98 بإرادة غير إرادات النقابات ونحن نأمل أن يكون فبراير القادم بحول الله مفتاح تحريك عجلة الحوار الاجتماعي، كما نتمناه أن يحصل وافعيا ونزيها مفضيا الى النتائج المتوخاة لأن تدمر

الطبقة الشغيلة من انتظارها الطويل، وقد وصل إلى مداه ولم يبق لهذه الطبقة الكادحة ما تتحمله.

السيد الوزير الأول المحترم،

لقد ورد في منطوقكم ضمن هذا الفصل الاجتماعي بأن التعويضات العائلية، والحد للأجور، قد عرف زيادات في ظل هذه الحكومة حتى وكيف وبأي نسبة لا نعرف، الذي نعلمه هو أن الزيادة فيهما حصلت بموجب تصريح فاتح غشت 96 ليس إلا، وللإشارة السالفة كنا في اتحاد العام للشغالين بالمغرب ومازلنا متشبتين بتطبيق بنود التصريح في كليته، تطبيقه في الترقية الداخلية التي هي حق لكل الفئات فئات الموظفين بدون استثناء لأنها دعم للأجور.

كذلك تطبيق التغطية الصحية والحق على اجبارية تنفيذها في صورة تضامنية تكاملية دعما للأجور الأخرى، تطبيق توسيع الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وحث القطاع الغير المنظم على الانخراط فيه دعما للأجور وتنفيذ بناء مشروع 200 ألف سكن لفائدة الطبقات الكادحة، والذي كنا عمالا وأرباب عمل قد قطعنا في شكله ومضمونه وبجدية أشواطا مهمة للغاية لأننا كنا ومازلنا نقدر بأنه مشروع قابل للاستمرار والتجدد يعود بالخير على العمال والموظفين وينشط الحركة التشغيلية في هذا القطاع لليد العاملة والمقاولات والدولة أيضا بما سيتيحه من مداخيل على الضريبة، على القيمة المضافة، المتعلقة بمواد الاشتغال الداخلة في تنفيذ هذا المشروع.

وفي التصريح المشترك أيضا بنود متعلقة بالترسيم الذي هو قانون لا تطبقه الحكومات بآلياته ولهذا حصل التراكم وخاصة وأن العديد ممن هم موضوعه سيحالون على التقاعد قريبا، إن عدد 60 ألف الذي طلب الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ترسيمهم ليس توريطا ومزايدة بقدر ماهو مطالبه بتطبيق القانون في الموضوع، والخاص بالترسيم عند استيفاء أقدمية سبع سنوات دون اشتراك توفر المناصب المالية.

وفي التصريح أيضا تنصيص على ايلاء العناية الكافية للحاضر ومستقبل عمالنا بالخارج وهم الذين يساهمون بالمجهود الجبارة في دعم الخزينة بالعملة الصعبة، وبالاستثمار الصغير الداخلي، وبتنشيط الحركة الاستهلاكية عند عودتهم في العطل والرخص، ولم نسمع شيئا في العرض متعلق بهم ولهم من المشاكل الكثير سواء مع التربية والتعليم أو الجمارك أو وزارة الأوقاف أو غيرها من القطاعات ولقد ألمحتم السيد الوزير الأول أيضا الى مراجعة الأجور وشبكة الوظيفة العمومية، ونرجو أن يتم هذا في عمقه الاصلاحي الحقيقي لأن الأجور كما نعلم بمفعول تجميدها وارتفاع تكاليف المعيشة أصبحت فعلا مهزلة لا تفي بشيء، لا تفي حتى بأبسط الحاجيات الأجور التي هي دينامية الطلب على الاستهلاك، كما أن شبكة الوظيفة العمومية ضافت عموديا وأفقيا عن استيعاب جميع أصناف الموظفين... ونظرا لهذه الأوضاع المزرية، ونظرا لهذه الأوضاع المأساوية للطبقة الشغيلة من حيث الحريات النقابية، والأجور وعدم الاستقرار في الشغل، وضعف التكوين، والتأهيل الى آخره، وانعدام التوازن بين حقوق وواجبات العمال والمشغيلين الى آخر مسلسل. الخلل الموجود نظرا لكل هذا فإنه كان حريا لمشروع مدونة الشغل أن..... فيها الى حصول التوافق حول النقاط الأساسية التي لاتزال موضوع خلاف توافق ربما يفضي الى اجماع حولها لتكون بتراض تام ومطلق عاملا في إفعال الشغل، وضمان الاستقرار بضمان الحق للجميع، حرمة المؤسسات وحرمة الشغالين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ناضلنا ونناضل كما ناضل غيرنا من أجل ديمقراطية حقيقية، وحقوق للانسان ملموسة تبدأ بتقليص الفوارق، تبدأ برفع جبين العاملة والموظف ياخذان أجرا كافيا بأنهما مساهمان مشاركان وهذا هو معنى الشراكة في معركة التنمية ياخذان حقهما في التنمية والترفي يمارسان حقهما في الانتماء النقابي لا يخشان إلا الحق وسلطة القانون بفرض الحق والقانون على الجميع.

أما أن تبقى الأمور والممارسات والخيرات قسمة .... فهذا هو الذي لا يستقيم فإننا نريد السلم الاجتماعي ونريد العقد الاجتماعي المتخلق، وستكون معكم كما كنا معكم السيد الوزري الأول المحترم، لتحقيقه بتوفير شروطه هذه الشروط التي بدأ جلالة الملك المنصور بالله محمد السادس، يفعلها بدينامية كبيرة جدا بما أقدم عليه من إجراءات قوية سريعة هادفة أعطت أكلها حالا والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار السيد جامع المعتصم باسم الاتحاد الوطني للشغل فليتفضل.

* السيد المستشارجامع المعتصم :

شكرا السيد الرئيس،

باسم الله الرحمان الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه،

السيد الرئيس المحترم ،

السيد الوزير الأول المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارون،

لقد شهدت بلادنا في الآونة الأخيرة تحولات سياسية وازنة وواعدة بتحقيق طموحات الشعب المغربي في نهضة حضارية شاملة، خصوصا بعد تولي جلالة الملك محمد السادس، نصره الله عرش المملكة ونؤكد في هذا الصدد باسم نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب دعمنا للمبادرات الملكية الرامية الى دعم مسلسل الاصلاحات الديمقراطية ببلادنا والتأسيس لعلاقات جديدة بين الدولة والمواطنين قوامها الالتزام بالمرجعية الاسلامية، وبناء دولة الحق والقانون.

وهكذا نثمن المقاربة الديمقراطية التي تبناها جلالة الملك محمد السادس نصره الله عرش المملكة ونؤكد في هذا الصدد باسم نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب دعمنا للمبادرات الملكية الرامية الى دعم مسلسل الاصلاحات الديمقراطية ببلادنا والتأسيس لعلاقات جديدة بين الدولة والمواطنين قوامها الالتزام بالمرجعية الاسلامية، وبناء دولة الحق والقانون وهكذا نثمن المقاربة الديمقراطية التي تبناها جلالة الملك لملف أقاليمنا الصحراوية وبتجديد مطالبتنا الحكومة بالتصدي بكل وعي وحزم لمناورات أعداء وحدتنا الترابية الرامية الى سلب حق أبناء مناطقنا الجنوبية من المشاركة في الاستفتاء مما يطعن في مصداقية المسلسل الأممي بالمنطقة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد تحملتم مسؤولية تدبير الشأن الحكومي في مرحلة طبعتها انتظارات كثيرة من لدن الشعب المغربي وعلقت عليكم آمال عريضة لتجسيد تلك الانتظارات وكان تصريحكم الأول أمام البرلمان مغعما بكثير من الوعود، وعبرنا لكم عن مساندتنا حينما جعلتم الميثاق من أجل التغيير مرتكز برنامجكم، وتخليق الحياة العامة شعار تدبيركم للشأن العمومي، غير أن الإحباط بدأ يدب الى النفوس وكدنا أن نجزم بأن الآمال قد تتحول الى سراب، ولم تتحقق الوعود الأدبية والأخلاقية، فضلا عن الوعود المادية، فما يزال فضاء الحريات العامة يشهد انتهاكات صارخة بين الفينة والأخرى آخرها ما تعرض له العمال المعتصمون أمام باب البرلمان وأنتم تلقون تصريحكم أمام هذا المجلس، وكانت رغبتهم أن تسمعوا صوتهم وتتحرك أجهزة حكومتكم لايجاد حل لمعاناتهم بدل قمعهم.

ومؤشر احترام الحريات النقابية في بلادنا لازال ضعيفا إذ لا يتعدى 10٪ وماتزال مظاهر الفساد متفشية في إدارتنا ومؤسساتنا، ممثلة في الرشوة والمحسوبية والزبونية والشطط في استعمال السلطة وغيرها، وهذه الأوبئة وغيرها هي المسؤولة عن هدر ثروات الأمة وعن ضعف الاستثمار وتقلص فرص الشغل وسوء توزيع الثروة مما ولد محيطا... تحاصر فيه الكفاءات الأمنية ويتراجع فيه الحس الوطني.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

إن الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي أقره جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله يمثل الأساس التوافقي في اصلاح التعليم ببلادنا، غير اننا نتخوف من أن يتعرض لإرتجالية في التنفيذ، فتتبخر الآمال التي يتضمنها ومن مظاهر هذه الارتجالية.

1. التعثر الذي تعرفه عملية إعداد مشاريع القوانين الكفيلة بتحقيق الاصلاح وإعدادها في غياب قانون إطار يتضمن الأهداف والمبادئ والاجراءات التي نص عليها الميثاق الوطنية للتربية والتكوين.
2. اقتراب أجل التنفيد، أي السنة الدراسية المقبلة في غياب أي تعبئة حقيقة لرجال ونساء التربية والتكوين تشركهم في تحديد إجراءات الإصلاح وتؤهلهم لحسن التنفيد والتنظيم، مع ما تتطلبه هذه المرحلة من تصفية للأجواء وتلطيفها بقرارات تنصف الشغيلة التعليمية من حقها المكتسب في الترقية الداخلية بدل تجميدها وإعادتها الى نقطة الصفر بجعلها ضمن جدول أعمال مسلسل الحوار الجديد.

السيد الرئيس ،

السيد الوزير الأول،

إن سياسة حكومتكم في إدارة الحوار الاجتماعي قد بتث الى الآن فشلها لعدة أسباب منها.

1. كونها اعتمدت منهج الاقصاء لأطراف اجتماعية موجودة وفاعلة وذلك بحجة بدعة الأكثر تمثيلية وقد أكدنا أكثر من مرة على أن هذا الاجراء خرق لمبدأ التعددية النقابية الذي يقره الدستور وتقييد لحق طبيعي دون أي مستند قانوني .
2. كون الحكومة لم تبلور مقترحات عملية ترضي الأطراف المشاركة في هذا الحوار وتستجيب للمطالب العادلة للشغيلة الوطنية عموما، لذلك السيد الوزير الأول، فنحن ننتظر من صيغتكم الجديدة للحوار الاجتماعي، ونطالب بتأسيسها على مبدأ الاشراك الفعلي لكل الأطراف المعنية وأخص بالذكر النقابات الممثلة في البرلمان ومبدأ ترصيد المكتسبات والالتزام بتنفيدها بدل إعادة تغويمها في الحوار من جديد.

وفي هذا الصدد نؤكد على أن تصريح فاتح غشت 96 مكسب للشغيلة المغربية وجب على الحكومة تنفيد كل مقتضياته دون تماطل أو شطط أو ضجر، لأن هذا التصريح ثمرة مسيرة ونضال وآلام مريرة لم تعد بلادنا في حاجة الى إعادة إجترارها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

لقد عبرت من هذا المنبر منذ أزيد من سنة باسم اتحاد الوطني للشغل بالمغرب عن استيائنا من الوضع المأساوي للمرأة المغربية، والتي تعيش بين خطر الأمية ومختلف أشكال الاستغلال والابتزاز في المعامل والضيعات الفلاحية والفنادق والمقاهي، ومختلف أشكال الاستغلال والابتزاز في المعامل والضيعات الفلاحية والفنادق والمقاهي بل وفي الشارع أيضا، بشكل لم يعد مشرفا للمرأة التي أكرمها الله تعالى ويرجع ذلك الى بعدنا عن القيم الاسلامية النبيلة والى السياسات والاختيارات التي نهجتها الحكومات السابقة بإيعاز من المؤسسة النقدية العالمية، وعلى رأسها البنك الدولي، واليوم وأنتم تعدون خطة لإدماج المرأة بتمويل من البنك الدولي يحق لنا أن نتساءل هل جاء البنك الدولي ليفكر عن سيئات ما اقترف من تفقير للشعب وتكريس للجهل والأمية في حق المرأة القروية على الخصوص بسبب سياسة التقويم الهيكلي التي كان يمليها على الحكومات السابقة، أم جاء ليلعب دورا جديدا يتلاءم والتحولات التي تفرضها عولمة الاقتصاد، وحرية التجارة والأسواق، ثم هل ضاقت شريعتنا الاسلامية، وتحجرت عقولنا الى الحد الذي صرنا فيه غير قادرين على الاجتهاد في إطار من مقاصد ديننا وبارتباط مع خصوصياتنا وبانفتاح على إيجابيات عصرنا، وبهذه المناسبة فإننا نطالب بمراجعة الخطة بكاملها بما يتلاءم مع مبادئ الإسلام وأحكامه ومقاصده في إطار حوار هادئ

وهادف كما ذكرتم بعد أن تأكد انها لم تكن موضوع إجماع والا فهل أي نوع من الاجماع يتحدثون؟ وهي كما يقال لازالت بعد مشروعا، ثم أين حصلت على الاجماع وأغلب تدخلات الفرق البرلمانية هنا تندد ببعضها أو ببعض بنودها اللذين يتحدثون عن الفتنة أو يتوعدون بها، لا نملك أن نقول لهم إلا أن الفتنة نائمة لعن الله من أيقضها غير أننا نعتقد جازمين إن شاء الله أن الفتنة ستبقى نائمة بفضل أصالة مؤسستنا الملكية الحامية لحمى الملة والدين، وبفضل حسكم السيد الوزير الأول، الذي لا يمكن أن يخطئ أصالة هذا الشعب وختاما نذكركم بجسامة المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقكم للوصول بتجربة التناوب والتوافق الى مداها وإعادة الثقة للمواطنين في المسلسل الديمقراطي الذي تشهد بلادنا انطلاقته والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار .

في الختام لهذه المناقشة أعطي الكلمة للمستشار السيد عبد السلام السلاوي فليتفضل.

* السيد المستشار عبد السلام السلاوي :

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء السادة الإخوة،

أشكر أولا الرئاسة وأشكر ندوة الرؤساء على حرصها على عدم تغييب أي فعالية من فعاليات المجلس ثم أنتقل الى مخاطبة السيد الوزير الأول وحكومة صاحب الجلالة، انطلاقا من العروض التي تقدمت بها لدى مجلسنا ولدى مجلس النواب ربطا بعرضها أمامنا أثناء التصريح الحكومي بشكل يجعلني السيد الوزير الأول، لا يمكن أن أعطيها ما تستحق من اعتبار إلا بربطها بما لكم من اعتبار في نفوسنا وفي كياننا مما عندنا من مكانة وطنية، وثقة لما لمسنا من خلال مسار حياتكم وعطائكم الوطني والنضالي لذلك وكذلك لما نلمس في مكونات الحكومة من مكوناتها السياسية التي تجعلها مسرة كل الاسرار على كسب التحدي، لتحقيق أقصى ما يمكن لنجاح وانجاح أي برنامج الهادف الى تطوير المجتمع المغربي والدفع به الي ما يستحق من تقدم ومن سمو لذلك وانطلاقا من هذه المكونات أريد السيد الوزير الأول، أن أخلص الى ثلاث نقط من خلال عرضكم أمام مجلسنا :

- النقطة الأولى حتى أنا لا أريد أن اقرأ عرضا أريد أن أخاطبكم من قلبي من نفسي مباشرة النقطة الأولى السيد الوزير الأول، هي الإشارة الواردة في التصريح والمتعلقة بسيادة القانون سيادة القانون السيد الوزير الأول إعتبرها مدهلا أساسيا وركيزة أساسية لانجاح الاستثمار وانجاح وتفعيل كل مبادرة لكل المكونات المجتمعية من الانسان النشيط من الانسان الفاعل في هذا المجتمع، فكل ما حرصنا وحرصت حكومتنا على مستوى جميع أجهزتها وإدارتها على تأكيد وتأسيس سيادة القانون كل ما حققنا للمستثمر وحققنا للاستثمار أكبر ضمان على وجوده وعلى اطمئنانه وعلى حقوقه وعلى مصالحه، لأن الاستثمار معاملة السيد الوزير الأول، وعندما تكون هناك ضمانات عند المستثمر وثقة على أن سيادة القانون هي الأساس، وأن القانون مفعل تفعيل حقيقي وتفعيل إيجابي يطمئن على مصير المعاملات التي يأتيها مع الغير أو يأتيها الغير معه، وهذا ضمان أساسي سواء على مستوى الاستثمار أو على مستوى العلاقات العامة.

لذلك ألح السيد الوزير الأول، وحكومة صاحب الجلالة على أن نلمس قريبا تحول في هذه النقطة من الجانب الملموس النقطة الثانية التي أريد أن أقف عندها من خلال تصريحكم السيد الوزير الأول، هو كما ورد من إشارة الى تفعيل الحقل السياسي تفعيل الحقل السياسي معالي الوزير الأول، هذا موضوع أتمنى من خلال ما أنتم مقبلون عليه من تفعيل وتهيء وتعديل مدونة الحريات العامة ومدونة الانتخابات أن تفتحوا أوراش للحوار، أوراش للنقاش، أوراش لتوسيع المجال للاستماع للمجتمع المدني، حتى تضعوا أيديكم على أسباب عزوف الفئات الواسعة عن الشباب الفئات الواسعة من المجتمع المدني الفئات الواسعة من القوة الاقتصادية

المنتجة عن الاندماج في العمل السياسي داخل سواء الأحزاب السياسية أو داخل المنظمات والهيئات التي مؤطرة داخل المجتمع المغربي، لأنني أريد أن أقول السيد الوزير الأول، أن أي مناقشة لمدونة الانتخابات أي وضع وضع قوانين جديدة تشريعات جديدة لا تضع يدها على السبب الذي يؤدي الى هذا العزوف لتبقى جميع الانتخابات وجميع القوانين لا تؤدي الدور الأساسي في المشاركة الواسعة التي يحتاج إليها للانتخابات المقبلة لأن نصل الى هيئات منتخبة من أكبر فئة من المجتمع المدني، وهيئات منتخبة تمثل الشريحة الواسعة، إن لم أقل وهذا طموح لمجموع الشعب المغربي شيء أكيد أننا لنا مؤاخدات جميعا حكومة ومواطنين ومثقفين وفاعلين على أن الانتخابات المشاركة فيها قليلة المؤاخدات عليها كثيرة ولكن يبقى الامل في المستقبل والأمل فيكم السيد الوزير الأول وفي مصداقتيكم ووطنيتكم وفي مصداقية الحكومة بمكوناتها السياسية ذات المسؤولية التاريخية لذلك هذا راجع أكثر منه واحد الوضع واحد المشكل .

تبقى النطقة الثالثة التي أريد معالي الوزير الأول أن أقف عندنها وهي أيضا تتعلق بالاستثمار وتعلف بالنجاح لما نريد أن نصل إليه من أهداف دائما تأتي في جميع التصريحات التشغيل محاربة البطالة، الرفع من المنتوج الوطني، أشياء كثيرة تبقى دائما مجرد حوار وتبقى دائما مجرد آمال، إذا لم نقف وقفة عقلانية بكل ثقلنا أمام ما ورد في خطابكم معالي الوزير الأول، أمام مجلسنا وهي تأهيل الموارد البشرية، تأهيل الموارد البشرية معالي الوزير الأول أنا أرى أنها مسؤولية جد خطيرة وجد ثقيلة وتحقيقها يحتاج الى شجاعة والى تضحية واسعة لأننا في المقاولات معالي الوزير الأول نجد أكبر حاجز لنجاح عمل المقاولة ونجاح أي استثمار مهما كان صغير أو كبير هو المورد البشري الذي يستجيب لحاجيات المقاولة من الناحية الإدارية، تجد المحاسب تجد الممثل التجاري، ولكن من الناحية التقنية من ناحية اليد العاملة المؤهلة شيء خطير، الفقر والنقص الموجود شيء خطير ومهول لذلك الاتجاه الى التكوين وتأهيل الموارد البشرية من أجل نجاح المقاولة من أجل نجاح الاستثمار، من أجل نجاح أي نقلة في الميدان الاقتصادي، وهذا شيء ضروري وأساسي لذلك أرى معالي الوزري الأول، أن تضع الحكومة في أسبقيتها ميزانية ضخمة وإمكانيات من الأطر، ولو بجميع التضحيات من أجل تأهيل هؤلاء وقد ورد في التصريح الحكومي من تأهيل هذا الشباب الذي يحمل شهادات جامعية متخصصة في العلوم، متخصصة في الآداب، متخصصة في القانون، وهؤلاء أكثر العاطلين من حاملي الشهادات المقاولة لا مكان لهم في المقاولة، إذن يجب إعادة تأهيلهم وهذا ورد في التصريح الحكومي معالي الوزير الأول، ولكن نحن نعرف ثقل المهمة ولكن نلتمس أن تقدموا عليها، وأن تقدم عليها الحكومة بكل شجاعة وبكل مسؤولية لأنها هي الكفيلة بإخراج هذه الازمة للشباب العاطل وأزمة هذه المقاولة في مؤطريها البشري، يبقى معالي الوزير الأول، والحكومة الموقرة كلمة أخيرة فيما يتعلق بنفس النقطة وهي الموارد البشرية أرى معالي الوزير الأول، أن نقف وقفة أمام منهجية التعليم وبرامج التعليم عندنا، لنتجنب تكرار الخطأ الذي أدى الى هذا التراكم في عدد المتكونين والمتخرجين من جامعاتنا ومعاهدنا بشكل نظري أكثر منه مؤهل للميدان العلمي وكلنا على قناعة الاقتصاد الآن هو المحرك الأساسي خلال العمل السياسي ولا العمل الاجتماعي.

لذلك إذا أردنا أن ننجح في الاقتصاد يجب علينا أن نهيء أنفسنا في برامج تعليمنا لتستجيب الى هذا التأهيل أن نعيد تكوين هذه الأجيال حتى نتجنب هذه المأساة التي بدأنا نعيش جرحها ونحن نرى أبناءنا وشبابنا يموتون في البحر، ويندفعون الى مغادرة بلادهم بشكل يؤلمنا ويجرحنا كثيرا إذن المعالجة... على المهمة ديالكم وعلى الارادة ديالكم الوطنية وعلى شخصيتكم ... هذا الشيء احنا من الجيل اللي كبرنا ونتعرفوا السي عبد الرحمان اليوسفي وتنعيشوا مع الحياة ديالو المراحل اللي تقطعت الى أننا الآن تنعيشوا معكم وأنتم رئيس الحكومة، وحكومتكم تنشوفوا فيها الوجوه اللي كلها وجوه مسؤولة سياسية ولها نضالات لذلك نلتمس ونتمنى أن نرى الشيء الكثير ونتمنى أن لا يعني أن لا نكون مضطرين لأن نأخذ جانب النقد والمعارضة واللوم عليكم، وهذا شيء

لانتمناه لأننا نتمنى نجاحكم ونجاح المغرب بنجاح مجهود الجميع وشكرا السيد الرئيس وشكرا مرة أخرى.

* السيد رئيس المجلس :

شكرا للسيد المستشار،

السيد الوزير الأول،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

نهنئ أنفسنا على هذا الحوار البناء والهادئ بين مجلس المستشارين وحكومة صاحب الجلالة، ممثلة في شخص السيد الوزير الأول بطبيعة الحال يبقى على السيد الوزير الأول، أن يتولى الاجابة على مختلف التدخلات التي كانت في البداية مبرمجة لصبيحة يوم الغد ولكن بعد قيام الاستثمارات الضرورية نقترح على المجلس الموقر نظرا لكون الجلسة استمرت عدة ساعات، نقترح على المجلس الموقر أن تكون هذه الجلسة المخصصة لرد السيد الوزير الأول، على الساعة الرابعة بعد الظهر عدا هذا هو الاقتراح ثم مباشرة من بعد الجلسة الختامية ولكن قبل ذلك المجلس سيعقد جلسة صباحية على الساعة العاشرة جلسة مخصصة ، لتقرير لجنة العشرين رفعا لكل التباس لجنة العشرين منحت البراءة للمحاسبين، ولكن لابد للمجلس أن يطلع على التقرير الذي وزع على الفرق، فإذا الاقتراح في شقيه جلسة صباحية على الساعة العاشرة لتقرير لجنة العشرين الجلسة في الرابعة بعد الظهر للإستماع الى رد السيد الوزير الأول ومباشرة من بعد الجلسة الختامية هل يوافق المجلس طيب..

* أحد المستشارين :

كاين هناك اقتراح الى كان ممكن انديروا الجلسة فيما يخص قضية لجنة العشرين في الثالثة ومن بعد في الرابعة انتباعوا باش.

* السيد رئيس المجلس :

هذا البرنامج واقعة الاستشارة حوله بالنسبة للرابعة استشرت مع الحكومة الموقرة بالنسبة للجلسة بطبيعة الحال الاستشارة كانت مع مكتب الجلسة، فلهذا رجائي أن يتم الاتفاق على هذا البرنامج.

صادق المجلس.

شكرا للسيد الوزير، والسادة الوزراء والسادة المستشارين ورفعت الجلسة.